سر الفرح ، وما ألطف ما قال قيس بن ذريح *

تعلق روحى روحها قبل خلقنا ومن قبل ما كنا نطافا وفى المهد
فزاد كما زدنا فأصبح ناميا وليس اذا متنا بمنفصم العقد
ولكنه باق على كل حادث وزائرنا فى ظلمة القبر واللحد

(وإذا مس الناس) الآية فيها إشارة إلى أن طبيعة الانسان ممزوجة من هداية الروح وإطاعتها ومن ضلال النفس وعصيانها ، فالناس إذا أظلتهم المحنة ونالتهم الفتنة ومستهم البلية وانكسرت نفوسهم وسكنت دواعيها وتخلصت أرواحهم عن أسر ظلمة شهواتها رجعت أرواحهم إلى الحضرة ووافقتها النفوس على خلاف طباعها فدعوا ربهم منيبين اليه فاذا جاد سبحانه عليهم بكشف ماناهم ونظر جل وعلا باللطف فيما أصابهم عاد منهم من تمرد إلى عادته المذمومة وطبيعته الدنية المشؤمة (ظهر الفساد فى البر والبحر) الخ فيه إشارة إلى أن الشرور ليست مرادة لذاتها بل هى كبط الجرح وقطع الأصبع التى فيها آكلة (فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون) فيه إشارة لأهل الوراثة المحمدية أهل الارشاد بأن يصبروا على مكاره المنكرين المحجوبين الذين لا يوقنون بصدق أحوالهم ولذا يستخفون بهم وينظرون اليهم بنظر الحقارة ويعيرونهم وينكرون عليهم فيما يقولون ويفعلون ، نسأل الله تعالى أن يجعلنا من الموقنين وأن يحفظنا وأولادنا وإخواننا من الأمراض القلبية والقالبية بحرمة نبيه الأمين صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين *

﴿سورة لقمان ٣١﴾

أخرج ابن الضريس . وابن مردويه . والبيهقى فى الدلائل عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال : أنزلت سورة لقمان بمكة ، ولا استثناء فى هذه الرواية . وفى رواية النحاس فى تاريخه عنه استثناء ثلاث آيات منها وهى (ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام) إلى تمام الثلاث فانها نزلن بالمدينة ، وذلك أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما هاجر قال له أحبار اليهود : بلغنا أنك تقول: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) أعنيتنا أم قومك؟ قال : كلا عنيت فقالوا : إنك تعلم أنا أوتينا التوراة وفيها بيان كل شىء فقال عليه الصلاة والسلام : ذلك فى علم الله تعالى قليل فأنزل الآيات *

ونقل الدانى عن عطاء ، وأبو حيان عن قتادة أنهما قالا : هى مكية إلا آيتين هما (ولو أن ما فى الأرض) إلى آخر الآيتين ، وقيل : هى مكية إلا آية وهى قوله تعالى : (الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة) فان إيجابهما بالمدينة ، وأنت تعلم أن الصلاة فرضت بمكة ليلة الاسراء كما فى صحيح البخارى وغيره فما ذكر من أن إيجابها بالمدينة غير مسلم ، ولو سلم فيكفى كونهم مأمورين بها بمكة ولو ندبا فلا يتم التقريب فيها ، نعم المشهور أن الزكاة إيجابها بالمدينة فلعل ذلك القائل أراد أن إيجابهما معا تحقق بالمدينة لا أن إيجاب كل منهما تحقق فيها ، ولا يضر فى ذلك أن إيجاب الصلاة كان بمكة ، وقيل : إن الزكاة إيجابها كان بمكة كالصلاة وتقدير الانصباء هو الذى كان بالمدينة ؛ وعليه لا تقريب فيهما ، وآيها ثلاث وثلاثون فى المكى والمدنى وأربع وثلاثون فى عدد الباقين *

وسبب نزولها على ما فى البحر أن قريشا سألت عن قصة لقمان مع ابنه وعن بر والديه فنزلت . ووجه مناسبتها لما قبلها على مافيه أيضا أنه قال تعالى فيما قبل : (ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل) وأشار إلى ذلك فى مفتتح هذه السورة ، وأنه كان فى آخر ما قبلها (ولئن جئتهم بآية) وفيها (وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا) وقال الجلال السيوطى : ظهر لي فى اتصالها بما قبلها مع المؤاخاة فى الافتتاح - بالم - إن قوله تعالى : (هدى ورحمة للمحسنين الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم يوقنون) متعلق بقوله تعالى: فيما قبل : (وقال الذين أوتوا العلم والايمان لقد لبثتم فى كتاب الله إلى يوم البعث) الآية فهذا عين إيقانهم بالآخرة وهم المحسنون الموصوفون بما ذكر ، وأيضا ففى كلتا السورتين جملة من الآيات وابتداء الخلق *

وذكر فى السابقة (فى روضة يحبرون) وقد فسر بالسماع وذكر هنا (ومن الناس من يشترى لهو الحديث) وقد فسر بالغناء وآلات الملاهى اه *

وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام فى ذلك ، وأقول فى الاتصال أيضا : إنه قد ذكر فيما تقدم قوله تعالى : (وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وهنا قوله سبحانه : (ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة) وكلاهما يفيد سهولة البعث وقرر ذلك هنا بقوله عز قائلا : (إن الله سميع بصير) وذكر سبحانه هناك قوله تعالى : (وإذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه ثم إذا أذاقهم منه رحمة إذا فريق منهم بربهم يشركون) وقال عز وجل هنا: (وإذا غشيهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) فذكر سبحانه فى كل من الآيتين قسما لم يذكره فى الأخرى إلى غير ذلك *

وما ألطف هذا الاتصال من حيث أن السورة الأولى ذكر فيها مغلوبية الروم وغلبتهم المبنيتين على المحاربة بين ملكين عظيمين من ملوك الدنيا تحاربا عليها وخرج بذلك عن مقتضى الحكمة فان الحكيم لا يحارب على دنيا دنية لا تعدل عند الله تعالى جناح بعوضة وهذه ذكر فيها قصة عبد مملوك على كثير من الأقوال حكيم زاهد فى الدنيا غير مكترث بها ولا ملتفت اليها أوصى ابنه بما يأبى المحاربة ويقتضى الصبر والمسالمة وبين الأمرين من التقابل ما لا يخفى *

﴿بسم الله الرحمن الرحيم الم ١ تلك آيات الكتاب الحكيم ٢﴾ أى ذى الحكمة ، ووصف الكتاب بذلك عند بعض المغاربة مجاز لأن الوصف بذلك للتملك وهو لا يملك الحكمة بل يشتمل عليها ويتضمنها فلأجل ذلك وصف بالحكيم بمعنى ذى الحكمة ، واستظهر الطيبى أنه على ذلك من الاستعارة المكنية . والحق أنه من باب (عيشة راضية) على حد لابن وتامر *

نعم يجوز أن يكون هناك استعاره بالكناية أى الناطق بالحكمة كالحى ، ويجوز أن يكون الحكيم من صفاته عز وجل ووصف الكتاب به من باب الاسناد المجازى فانه منه سبحانه بدا ، وقد يوصف الشىء بصفة مبدئه كما فى قول الأعشى :

وغريبة تأتى الملوك حكيمة قد قلتها ليقال من ذا قالها

وأن يكون الأصل الحكيم منزله أو قائله فحذف المضاف إلى الضمير المجرور وأقيم المضاف اليه مقامه

فانقلب مرفوعا ثم استكن فى الصفة المشبهة وأن يكون (الحكيم) فعيلا بمعنى مفعل كما قالوا: عقدت العسل فهو عقيد أى معقد وهذا قليل ، وقيل : هو بمعنى حالم ، وتمام الكلام فى هذه الآية قد تقدم فى الكلام على نظيرها ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ بالنصب على الحالية من (آيات) والعامل فيهما معنى الاشارة على ماذكره غير واحد وبحث فيه *

وقرأ حمزة . والأعمش . والزعفرانى . وطلحة . وقنبل من طريق أبى الفضل الواسطى. ونظيف بالرفع على الخبر بعد الخبر ـ لتلك ـ على مذهب الجمهور أو الخبر لمحذوف أى هى أو هو هدى ورحمة عظيمة ﴿ لِّلْمُحْسِنِينَ ٣ ﴾ أى العاملين الحسنات ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وقع صفة للمتعاطفين ، وقوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ٤ ﴾ اما مجرور على أنه صفة كاشفة أو بدل أو بيان لما قبله ، واما منصوب أو مرفوع على القطع وعلى كل فهو تفسير للمحسنين على طريقة قول أوس بن حجر :

الالمعى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

فقد حكى عن الاصمعى أنه سئل عن الألمعى فأنشده ولم يزد عليه ، وهذا ظاهر على تقدير أن يراد بالحسنات مشاهيرها المعهودة فى الدين ، وأما على تقدير أن يراد بها جميع مايحسن من الأعمال فلا يظهر إلا باعتبار جعل المذكورات بمنزلة الجميع من باب «كل الصيد فى جوف الفرا» ، وقيل: . إذا أريد بالحسنات المذكورات يكون الموصول صفة كاشفة وقوله تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٥ ﴾ استئنافا ، وإذا أريد بها جميع مايحسن من الأعمال وكان تخصيص المذكورات بالذكر لفضل اعتداد بها يكون الموصول مبتدأ وجملة (أولئك على هدى) الخ خبره والكلام استئناف بذكر الصفة الموجبة للاستئهال *

وقيل : إن الموصول على التقديرين صفة إلا أنه على التقدير الأول كاشفة وعلى التقدير الثانى صفة مادحة للوصف لا للموصوف ، وبناء (يوقنون) على (هم) للتقوى ، وأعيد الضمير للتأكيد ولدفع توهم كون (بالآخرة) خبرا وجبرا للفصل بين المبتدا وخبره ولم يؤخر الفاصل للفاصلة *

وذكر بعض أجلة المفسرين فى قوله تعالى أول سورة البقرة : (وهم بالآخرة هم يوقنون) إن بناء (يوقنون) على (هم) يدل على أن مقابليهم ليسوا من اليقين فى ظل ولا فىء وان تقديم (فى الآخرة) يدل على أن ما عليه مقابلوهم ليس من الآخرة فى شىء وذلك لافادة تقديم الفاعل المعنوى وتقديم الجار على متعلقه الاختصاص فانظر هل يتسنى نحو ذلك هنا ، وقد مر أول سورة البقرة مايعلم منه وجه اختيار اسم الاشارة ووجه تكراره ، وفى الآية كلام بعد لا يخفى على من راجع ماذكروه من الكلام على مايشبهها هناك وتأمل فراجع وتأمل *

﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ أى بعض من الناس أو بعض الناس ﴿ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ أى الذى أو فريق يشترى على أن مناط الافادة والمقصود بالاصالة هو اتصافهم بما فى حيز الصلة أو الصفة لا كونهم ذوات أولئك المذكورين ، والجملة عطف على ماقبلها بحسب المعنى كأنه قيل: من الناس هاد مهدى ومنهم ضال مضل أو عطف قصة على قصة ، وقيل : انها حال من فاعل الاشارة أى أشير إلى آيات الكتاب حال كونها هدى

ورحمة والحال من الناس من يشترى الخ، و(لهو الحديث) على ماروى عن الحسن كل ماشغلك عن عبادة الله تعالى وذكره من السمر والاضاحيك والخرافات والغناء ونحوها، والاضافة بمعنى من أن أريد بالحديث المنكر كما فى حديث «الحديث فى المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش» بناء على أنها بيانية وتبعيضية ان أريد به ما هو أعم منه بناء على مذهب بعض النحاة كابن كيسان. والسيرافى قالوا: إضافة ماهو جزء من المضاف اليه بمعنى من التبعيضية كما يدل عليه وقوع الفصل بها فى كلامهم، والذى عليه أكثر المتأخرين وذهب اليه ابن السراج. والفارسى وهو الأصح أنها على معنى اللام كما فصله أبو حيان فى شرح التسهيل وذكره شارح اللمع.

وعن الضحاك أن (لهو الحديث) الشرك، وقيل: السحر، وأخرج ابن أبى شيبة. وابن أبى الدنيا. وابن جرير. وابن المنذر. والحاكم وصححه. والبيهقى فى شعب الايمان عن أبى الصهباء قال: سألت عبدالله ابن مسعود عن قوله تعالى: (ومن الناس من يشترى لهو الحديث) قال: هو والله الغناء وبه فسر كثير، والأحسن تفسيره بما يعم كل ذلك كما ذكرناه عن الحسن، وهو الذى يقتضيه ماأخرجه البخارى فى الأدب المفرد. وابن أبى الدنيا. وابن جرير. وابن أبى حاتم. وابن مردويه. والبيهقى فى سننه عن ابن عباس أنه قال: (لهو الحديث) هو الغناء وأشباهه، وعلى جميع ذلك يكون الاشتراء استعارة لاختياره على القرآن واستبداله به، وأخرج ابن عساكر عن مكحول فى قوله تعالى: (من يشترى لهو الحديث) قال الجوارى الضاربات.

وأخرج آدم. وابن جرير. والبيهقى فى سننه عن مجاهد أنه قال فيه: هو اشتراؤه المغنى والمغنية والاستماع اليه وإلى مثله من الباطل، وفى رواية ذكرها البيهقى فى السنن عن ابن مسعود أنه قال: فى الآية هو رجل يشترى جارية تغنيه ليلا أو نهارا واشتهر أن الآية نزلت فى النضر بن الحرث، ففى رواية جويبر عن ابن عباس أنه اشترى قينة فكان لايسمع بأحد يريد الاسلام إلا انطلق به إلى قينته، فيقول: أطعميه واسقيه وغنيه ويقول: هذا خير مما يدعوك اليه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم من الصلاة والصيام وأن تقاتل بين يديه فنزلت.

وفى أسباب النزول للواحدى عن الكلبى. ومقاتل أنه كان يخرج تاجرا إلى فارس فيشترى أخبار الأعاجم وفى بعض الروايات كتب الأعاجم فيرويها ويحدث بها قريشا ويقول لهم: إن محمدا عليه الصلاة والسلام يحدثكم بحديث عاد. وثمود وأنا أحدثكم بحديث رستم. واسفنديار وأخبار الأكاسرة فيستملحون حديثه ويتركون استماع القرآن فنزلت، وقيل: إنها نزلت فى ابن خطل اشترى جارية تغنى بالسب، ولا يأبى نزولها فيمن ذكر الجمع فى قوله تعالى بعد: (أولئك لهم) كما لايخفى على الفطن، والاشتراء على أكثر هذه الروايات على حقيقته ويحتاج فى بعضها إلى عموم المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز كما لايخفى على من دقق النظر، وجعل المغنية ونحوها نفس لهو الحديث مبالغة كما جعل (النساء) فى قوله تعالى: (زين للناس حب الشهوات من النساء) نفس الزينة.

وفى البحر إن أريد بلهو الحديث ما يقع عليه الشراء كالجوارى المغنيات وكتب الأعاجم فالاشتراء حقيقة ويكون الكلام على حذف مضاف أى من يشترى ذات لهو الحديث.

وقال الخفاجى: عليه الرحمة لا حاجة إلى تقدير ذات لأنه لما اشتريت المغنية لغنائها فكأن المشترى هو الغناء نفسه فتدبره، وفى الآية عند الأكثرين ذم للغناء بأعلى صوت وقد تضافرت الآثار وكلمات كثير من العلماء الأخيار على ذمه مطلقا لافى مقام دون مقام، فأخرج ابن أبى الدنيا. والبيهقى فى شعبه عن ابن مسعود قال: إذا ركب الرجل الدابة ولم يسم ردفه شيطان فقال: تغنه فان كان لايحسن قال: تمنه، واخرجا ايضا عن

الشعبى قال: عن القاسم بن محمد أنه سئل عن الغناء فقال للسائل: أنهاك عنه وأكرهه لك فقال السائل: أحرام هو؟ قال: انظر يا ابن أخى إذا ميز الله تعالى الحق من الباطل فى أيهما يجعل سبحانه الغناء، وأخرجا عنه ايضا أنه قال: «لعن الله تعالى المغنى والمغنى له» ، وفى السنن عن ابن مسعود قال: «قال رسول الله ﷺ الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء البقل»، وأخرج عنه نحوه ابن أبى الدنيا ورواه عن أبى هريرة. والديلمى عنه وعن أنس وضعفه ابن القطان، وقال النووى لا يصح، وقال العراقى: رفعه غير صحيح لأن فى إسناده من لم يسم وفيه إشارة إلى أن وقفه على ابن مسعود صحيح وهو فى حكم المرفوع إذ مثله لا يقال من قبل الرأى، وأخرج ابن ابى الدنيا. وابن مردويه عن أبى أمامة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «ما رفع أحد صوته بغناء إلا بعث الله تعالى اليه شيطانين يجلسان على منكبيه يضربان بأعقابهما على صدره حتى يمسك» وأخرج ابن أبى الدنيا. والبيهقى عن أبى عثمان الليثى قال: قال يزيد بن الوليد الناقص: يا بنى أمية إياكم والغناء فانه ينقص الحياء ويزيد فى الشهوة ويهدم المروءة وإنه لينوب عن الخمر ويفعل ما يفعل السكر فان كنتم لابد فاعلين فجنبوه النساء فان الغناء داعية الزنا. وقال الضحاك: الغناء منفدة للمال مسخطة للرب مفسدة للقلب، وأخرج سعيد بن منصور. وأحمد. والترمذى. وابن ماجه. وابن جرير وابن المنذر. وابن أبى حاتم. والطبرانى. وغيرهم عن أبى أمامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «لا تبيعوا القينات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خير فى تجارة فيهن وثمنهن حرام فى مثل هذا أنزلت هذه الآية (ومن الناس من يشترى لهو الحديث) إلى آخر الآية» وفى رواية ابن أبى الدنيا. وابن مردويه عن عائشة قالت: «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إن الله تعالى حرم القينة وبيعها وثمنها وتعليمها والاستماع اليها ثم قرأ (ومن الناس من يشترى لهو الحديث)» ويعود هذا ونحوه إلى ذم الغناء *

وقيل: الغناء جاسوس القلب وسارق المروءة والعقول يتغلغل فى سويداء القلوب ويطلع على سرائر الأفئدة ويدب الى بيت التخييل فينشر ما غرز فيها من الهوى والشهوة والسخافة والرعونة فبينما ترى الرجل وعليه سمت الوقار وبهاء العقل وبهجة الايمان ووقار العلم كلامه حكمة وسكوته عبرة فاذا سمع الغناء نقص عقله وحياؤه وذهبت مروءته وبهاؤه فيستحسن ما كان قبل السماع يستقبحه ويبدى من أسراره ما كان يكتمه وينتقل من بهاء السكوت والسكون إلى كثرة الكلام والهذيان والاهتزاز كأنه جان وربما صفق بيديه ودق الأرض برجليه وهكذا تفعل الخمر الى غير ذلك، واختلف العلماء فى حكمه فحكى تحريمه عن الامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه القاضى أبو الطيب. والقرطبى. والماوردى. والقاضى عياض *

وفى التاتارخانية اعلم أن التغنى حرام فى جميع الأديان، وذكر فى الزيادات أن الوصية للمغنين والمغنيات مما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب، وحكى عن ظهير الدين المرغينانى: أنه قال من قال لمقرى زماننا أحسنت عند قراءته كفر، وصاحبا الهداية والذخيرة سميا كبيرة. هذا فى التغنى للناس فى غير الأعياد والأعراس ويدخل فيه تغنى صوفية زماننا فى المساجد والدعوات بالأشعار والأذكار مع اختلاط أهل الأهواء والمرد بل هذا أشد من كل تغن لأنه مع اعتقاد العبادة وأما التغنى وحده بالأشعار لدفع الوحشة أو فى الأعياد والأعراس فاختلفوا فيه والصواب منعه مطلقا فى هذا الزمان انتهى *

وفى الدر المختار التغنى لنفسه لدفع الوحشة لا بأس به (١) عند العامة على ما فى العناية وصححه

(١) قوله لا بأس به الخ لما جاء عن انس بن مالك انه دخل على أخيه البراء بن مالك وكان من دهاة الصحابة وكان يتغنى

العينى (١) وغيره قال ولو فيه وعظ وحكمة فجائز اتفاقا ومنهم من أجازه فى العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا انتهى . وفى البحر والمذهب حرمته مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية أنه كبيرة ولو لنفسه وأقره المصنف وقال : ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء أو يجالس مجلسه انتهى كلام الدر *

وذكر الامام أبو بكر الطرسوسى فى كتابه فى تحريم السماع ان الامام أبا حنيفة يكره الغناء ويجعله من الذنوب وكذلك مذهب أهل الكوفة سفيان . وحماد . وابراهيم . والشعبى . وغيرهم لا اختلاف بينهم فى ذلك ولا نعلم خلافا بين أهل البصرة فى كراهة ذلك والمنع منه انتهى وكأن مراده بالكراهة الحرمة ، والمتقدمون كثيرا ما يريدون بالمكروه الحرام كما فى قوله تعالى: (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) ونقل عليه الرحمة فيه أيضا عن الامام مالك انه نهى عن الغناء وعن استماعه وقال: إذا اشترى جارية فوجدها مغنية فله أن يردها بالعيب وانه سئل ما ترخص فيه أهل المدينة من الغناء فقال: إنما يفعله عندنا الفساق ، ونقل التحريم عن جمع من الحنابلة على ما حكاه شارح المقنع وغيره ، وذكر شيخ الاسلام ابن تيمية فى كتاب البلغة ان أكثر أصحابهم على التحريم وعن عبد الله ابن الامام أحمد انه قال: سألت أبى عن الغناء فقال ينبت النفاق فى القلب لا يعجبنى ثم ذكر قول مالك: انما يفعله عندنا الفساق ، وقال المحاسبى فى رسالة الانشاء الغناء حرام كالميتة ، ونقل الطرسوسى أيضا عن كتاب أدب القضاء ان الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه قال: إن الغناء لهو مكروه يشبه الباطل والمحال من استكثر منه فهو سفيه ترد شهادته ، وفيه انه صرح أصحابه العارفون بمذهبه بتحريمه وأنكروا على من نسب اليه حله كالقاضى ابى الطيب . والطبرى . والشيخ أبى اسحق فى التنبيه وذكر بعض تلامذة البغوى فى كتابه الذى سماه التقريب ان الغناء حرام فعله وسماعه ، وقال ابن الصلاح فى فتاواه بعد كلام طويل: فاذن هذا السماع حرام باجماع أهل الحل والعقد من المسلمين انتهى ، والذى رأيته فى الشرح الكبير للجامع الصغير للفاضل المناوى ان مذهب الشافعى أنه مكروه تنزيها عند أمن الفتنة ، وفى المنهاج يكره الغناء بلا آلة قال العلامة ابن حجر لما صح عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وذكر الحديث السابق الموقوف عليه وانه جاء مرفوعا من طرق كثيرة بينها فى كتابه كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ثم قال: وزعم انه لا دلالة فيه على كراهته لأن بعض المباح كلبس الثياب الجميلة ينبت النفاق فى القلب وليس بمكروه يرد بأنا لا نسلم ان هذا ينبت نفاقا أصلا ، ولئن سلمناه فالنفاق مختلف فالنفاق الذى ينبته الغناء من التخنث وما يترتب عليه أقبح وأشنع كما لا يخفى ثم قال: وقد جزم الشيخان يعنى النووى . والرافعى فى موضع بأنه معصية وينبغى حمله على ما فيه وصف نحو خمر أو تشبب بأمرد أو أجنبية ونحو ذلك مما يحمل غالبا على معصية ، قال الأذرعى: أما ما اعتيد عند محاولة عمل وحمل ثقيل كحداء الأعراب لإبلهم والنساء لتسكين صغارهن فلا شك فى جوازه بل ربما يندب إذا نشط على سير أو رغب فى خير كالحداء فى الحج والغزو ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض الصحابة انتهى ، وقضية قولهم بلا آلة حرمته مع الآلة ، قال الزركشى لكن القياس تحريم الآلة فقط وبقاء الغناء على الكراهة انتهى *

وأجيب بانه يجوز أن يكون معنى يتغنى ينشد الاشعار أى المباحة اه منه

(٢) قوله وصححه العينى واليه ذهب شمس الأئمة السرخسى اه منه

ومثل الاختلاف فى الغناء الاختلاف فى السماع فأباحه قوم كما أباحوا الغناء واستدلوا على ذلك بما رواه البخارى عن عائشة قالت: «دخل على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وعندى جاريتان تغنيان بغناء بعاث فاضطجع على الفراش وحول وجهه - وفى رواية لمسلم - تسجى بثوبه ودخل أبو بكر فانتهرنى وقال مزمارة الشيطان عند النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فأقبل عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: دعهما فلما غفل غمزتهما فخرجتا وكان يوم عيد» الحديث. ووجه الاستدلال أن هناك غناء أو سماعا وقد أنكر عليه الصلاة والسلام إنكار أبى بكر رضى الله تعالى عنه بل فيه دليل أيضا على جواز سماع الرجل صوت الجارية ولو لم تكن مملوكة لأنه عليه الصلاة والسلام سمع ولم ينكر على أبى بكر سماعه بل أنكر انكاره وقد استمرتا تغنيان الى أن أشارت اليهما عائشة بالخروج. وانكار أبى بكر على ابنته رضى الله تعالى عنهما مع علمه بوجود رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان لظن أن ذلك لم يكن بعلمه عليه الصلاة والسلام لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه فظنه نائما. وفى فتح البارى استدل جماعة من الصوفية بهذا الحديث على اباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة.

ويكفى فى رد ذلك ما رواه البخارى أيضا بعيده عن عائشة أيضا قالت: «دخل على أبو بكر وعندى جاريتان من جوارى الانصار تغنيان بما تقاولت الانصار يوم بعاث قالت: وليستا بمغنيتين فقال أبو بكر: أبمزامير الشيطان فى بيت رسول الله ﷺ وذلك فى يوم عيد فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ياأبا بكر ان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا» فنفت فيه عنهما من طريق المعنى ما أثبتته لهما باللفظ لأن الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترنم الذى تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحداء ولا يسمى فاعله مغنيا وانما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسير وتهييج وتشويق بما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح.

قال القرطبى: قولها «ليستا بمغنيتين» أى ليستا ممن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات المعروفات بذلك وهذا منهما تجوز عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به وهو الذى يحرك الساكن ويبعث الكامن، وهذا النوع اذا كان فى شعر فيه وصف محاسن النساء والخمر وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف فى تحريمه وأما ما ابتدعه الصوفية فى ذلك فمن قبيل ما لا يختلف فى تحريمه لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير ممن ينسب الى الخير حتى لقد ظهرت فى كثير منهم فعلات المجانين والصبيان حتى رقصوا بحركات متطابقة وتقطيعات متلاحقة وانتهى التواقح بقوم منهم الى أن جعلوها من باب القرب وصالح الأعمال وأن ذلك يثمر سنى الاحوال، وهذا على التحقيق من آثار الزندقة وقول أهل الخرقة والله تعالى المستعان انتهى كلام القرطبى، وكذا الغرض من كلام فتح البارى وهو كلام حسن بيد أن قوله: وانما يسمى بذلك من ينشد الخ لا يخلو عن شىء بناء على أن المتبادر عموم ذلك لما يكون فى المنشد منه تعريض أو تصريح بالفواحش ولما لا يكون فيه ذلك، وقال بعض الاجلة: ليس فى الخبر الاباحة مطلقا بل قصارى مافيه اباحته فى سرور شرعى كما فى الاعياد والاعراس فهو دليل لمن أجازه فى العرس كما أجاز ضرب الدف فيه، وأيضا انكار أبى بكر رضى الله تعالى عنه ظاهر فى أنه كان سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذم الغناء والنهى عنه فظن عموم الحكم فأنكر، وبانكاره عليه الصلاة والسلام عليه انكاره تبين له عدم العموم. وفى الخبر الآخر ما يدل على أنه أوضح له صلى الله تعالى عليه وسلم الحال مقرونا ببيان الحكمة وهو أنه يوم عيد فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر فى الاعراس، ومع هذا أشار صلى الله تعالى عليه وسلم بالتفافه بثوبه وتحويل وجهه الشريف الى أن الاعراض عن ذلك أولى، وسماع

صوت الجارية الغير المملوكة بمثل هذا الغناء اذا أمنت الفتنة مما لا بأس به فليكن الخبر دليلا على جوازه *

واستدل بعضهم على ذلك بما جاء عن أنس بن مالك انه دخل على أخيه البراء بن مالك وكان من دهاة الصحابة رضى الله تعالى عنهم وكان يتغنى ، ولا يخفى ما فيه فان هذا التغنى ليس بالمعنى المشهور ، ونحوه التغنى فى قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » وسفيان بن عيينة . وأبو عبيدة فسرا التغنى فى هذا الحديث بالاستغناء فكأنه قيل : ليس منا من لم يستغن بالقرآن عن غيره ، وهو مع هذا تغن لازالة الوحشة عن نفسه فى عقر داره ، ومثله ماروى عن عبد الله بن عوف قال: أتيت باب عمر رضى الله تعالى عنه فسمعته يغنى *

فكيف ثوائى بالمدينة بعدما قضى وطرا منها جميل بن معمر

أراد به جميلا الجمحى وكان خاصا به فلما استأذنت عليه قال لى : أسمعت ما قلت ؟ قلت : نعم قال : أنا إذا خلونا قلنا ما يقول الناس فى بيوتهم . وحرم جماعة السماع مطلقا ، وقال الغزالى : السماع اما محبوب بأن غلب على السامع حب الله تعالى ولقائه ليستخرج به أحوالا من المكاشفات والملاطفات ، واما مباح بأن كان عنده عشق مباح لحليلته أو لم يغلب عليه حب الله تعالى ولا الهوى ، وإما محرم بأن غلب عليه هوى محرم *

وسئل العز بن عبد السلام عن استماع الانشاد فى المحبة والرقص فقال: الرقص بدعة لا يتعاطاه إلا ناقص العقل فلا يصلح الا للنساء ، وأما استماع الانشاد المحرك للاحوال السنية وذكر أمور الآخرة فلا بأس به بل يندب عند الفتور وسآمة القلب ، ولا يحضر السماع من فى قلبه هوى خبيث فانه يحرك ما فى القلب ، وقال أيضا : السماع يختلف باختلاف السامعين والمسموع منهم ، وهم اما عارفون بالله تعالى ويختلف سماعهم باختلاف أحوالهم فمن غلب عليه الخوف أثر فيه السماع عند ذكر المخرفات نحو حزن وبكاء وتغير لون ، وهو إما خوف عقاب أو فوات ثواب أو أنس وقرب وهو أفضل الخائفين والسامعين وتأثير القرآن فيه أشد ، ومن غلب عليه الرجاء أثر فيه السماع عند ذكر المطمعات والمرجيات ، فان كان رجاؤه للانس والقرب كان سماعه أفضل سماع الراجين وان كان رجاؤه للثواب فهذا فى المرتبة الثانية ، وتأثير السماع فى الأول أشد من تأثيره فى الثانى ، ومن غلب عليه حب الله تعالى لانعامه فيؤثر فيه سماع الانعام والاكرام ، أو لجماله سبحانه المطلق فيؤثر فيه ذكر شرف الذات وكمال الصفات ، وهو أفضل مما قبله لأن سبب حبه أفضل الاسباب ، ويشتد التأثير فيه عند ذكر الاقصاء والابعاد ، ومن غلب عليه التعظيم والاجلال وهو أفضل من جميع ما قبله ، وتختلف أحوال هؤلاء فى المسموع منه ، فالسماع من الولى أشد تأثيرا من السماع من عامى ومن نبى أشد تأثيرا منه ومن ولى ، ومن الرب عز وجل أشد تأثيرا من السماع من نبى لأن كلام المهيب أشد تأثيرا فى الهائب من كلام غيره كما أن كلام الحبيب أشد تأثيرا فى المحب من كلام غيره ، ولهذا لم يشتغل النبيون والصديقون وأصحابهم بسماع الملاهى والغناء واقتصروا على كلام ربهم جل شأنه ، ومن يغلب عليه هوى مباح كمن يعشق حليلته فهو يؤثر فيه آثار الشوق وخوف الفراق ورجاء التلاق فسماعه لا بأس به ، ومن يغلب عليه هوى محرم كعشق أمرد أو أجنبية فهو يؤثر فيه السعى الى الحرام وما أدى الى الحرام فهو حرام ، وأما من لم يجد فى نفسه شيئا من هذه الاقسام الستة فيكره سماعه من جهة ان الغالب على العامة انما هى الاهواء الفاسدة فربما هيجه السماع الى صورة محرمة فيتعلق بها ويميل اليها ، ولا يحرم عليه ذلك لأنا لا نتحقق السبب المحرم ، وقد يحضر السماع قوم من الفجرة

فيكون وينزعجون لأغراض خبيثة انطووا عليها ويراؤن الحاضرين بأن سماعهم لشيء محبوب ، وهؤلاء قد جمعوا بين المعصية وبين ايهام كونهم من الصالحين ، وقد يحضر السماع قوم قد فقدوا أهاليهم ومن يعز عليهم ويذكرهم المنشد فراق الاحبة وعدم الانس فيبكى أحدهم ويوهم الحاضرين ان بكاءه لأجل رب العالمين جل وعلا وهذا مراء بأمر غير محرم ، ثم قال : اعلم أنه لا يحصل السماع المحمود الاعند ذكر الصفات الموجبة للاحوال السنية والافعال الرضية ، ولكل صفة من الصفات حال مختص بها ، فمن ذكر صفة الرحمة أو ذكر بها كانت حاله حال الراجين وسمعه سماعهم ، ومن ذكر شدة النقمة أو ذكر بها كانت حاله حال الخائفين وسماعه سماعهم ، وعلى هذا القياس ، وقد تغلب الاحوال على بعضهم بحيث لا يصغى الى ما يقوله المنشد ولا يلتفت اليه لغلبة حاله الأولى عليه انتهى ، وقد نقله بعض الأجلة وأقره وفيه ما يخالف مانقل عن الغزالى *

ونقل القاضى حسين عن الجنيد قدس سره انه قال : الناس فى السماع اما عوام وهو حرام عليهم لبقاء نفوسهم ، واما زهاد وهو مباح لهم لحصول مجاهدتهم ، واما عارفون وهو مستحب لهم لحياة قلوبهم ، وذكر نحوه أبو طالب المكى وصححه السهروردى عليه الرحمة فى عوارفه ، والظاهر ان الجنيد أراد بالحرام معناه الاصطلاحى *

واستظهر بعضهم أنه لم يرد ذلك وانما أراد أنه لا ينبغى . ونقل بعضهم عن الجنيد قدس سره أنه سئل عن السماع فقال : هو ضلال للمبتدى والمنتهى لا يحتاج اليه ، وفيه مخالفة لما سمعت *

وقال القشيرى رحمه الله تعالى : إن للسماع شرائط منها معرفة الاسماء والصفات ليعلم صفات الذات من صفات الافعال ومايمتنع فى نعت الحق سبحانه ومايجوز وصفه تعالى به ومايجب ومايصح اطلاقه عليه عز شأنه من الاسماء ومايمتنع ، ثم قال : فهذه شرائط صحة السماع على لسان أهل التحصيل من ذوى العقول ، وأما عند أهل الحقائق فالشرط فناء النفس بصدق المجاهدة ثم حياة القلب بروح المشاهدة فمن لم تتقدم بالصحة معاملته ولم تحصل بالصدق منازلته فسماعه ضياع وتواجده طباع ، والسماع فتنة يدعو اليها استيلاء العشق الاعند سقوط الشهوة وحصول الصفوة ، وأطال بما يطول ذكره ، قيل : وبه يتبين تحريم السماع على اكثر متصوفة الزمان لفقد شروط القيام بأدائه . ومن العجب أنهم ينسبون السماع والتواجد إلى رسول الله ﷺ ويروون عن عطية أنه عليه الصلاة والسلام دخل على أصحاب الصفة يوما فجلس بينهم . وقال عليه الصلاة والتحية : هل فيكم من ينشدنا أبياتا . فقال واحد :

لسعت حية الهوى كبدى ولا طبيب لها ولا راقى
الا الحبيب الذى شغفت به فعنده رقيتى وترياقى

فقام عليه الصلاة والسلام وتمايل حتى سقط الرداء الشريف عن منكبيه فأخذه أصحاب الصفة فقسموه فيما بينهم بأربعمائة قطعة ، وهو لعمرى كذب صريح وإفك قبيح لا أصل له باجماع محدثى أهل السنة وما أراه الا من وضع الزنادقة . فهذا القرآن العظيم يتلوه جبريل عليه السلام عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ويتلوه هو أيضا ويسمعه من غير واحد ولا يعتريه عليه الصلاة والسلام شيء مما ذكروه فى سماع بيتين هما ما سمعت سبحانك هذا بهتان عظيم ، وأنا أقول : قد عمت البلوى بالغناء والسماع فى سائر البلاد والبقاع ولا يتحاشى من ذلك فى المساجد وغيرها بل قد عين مغنون يغنون على المنائر فى أوقات مخصوصة شريفة بأشعار مشتملة على وصف الخمر والحانات وسائر ما يعد من المحظورات ، ومع ذلك قد وظف لهم من غلة الوقف ما وظف ويسمونهم المجدين ،

ويعدون خلو الجوامع من ذلك من قلة الاكتراث بالدين ، وأشنع من ذلك مايفعله أبالسة المتصوفة ومردتهم ثم انهم قبحهم الله تعالى إذا اعترض عليهم بما اشتمل عليه نشيدهم من الباطل يقولون : نعنى بالخمر المحبة الالهية وبالسكر غلبتها وبمية وليلى وسعدى مثلا المحبوب الاعظم وهو الله عزوجل ، وفى ذلك من سوء الادب مافيه (ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون فى أسمائه) وفى القواعد الكبرى للعز بن عبد السلام ليس من أدب السماع أن يشبه غلبة المحبة بالسكر من الخمر فانه سوء الادب وكذا تشبيه المحبة بالخمر لأن الخمر أم الخبائث فلا يشبه ماأحبه الله تعالى بما أبغضه وقضى بخبثه ونجاسته فان تشبيه النفيس بالخسيس سوء الادب بلا شك فيه ، وكذا التشبيه بالخمر والردف ونحو ذلك من التشبيهات المستقبحات ، ولقد كره لبعضهم قوله:

أنتم روحى ومعلم راحتى ولبعضهم قوله: فانت السمع والبصر لأنه شبه من لاشبيه له بروحه الخسيسة وسمعه وبصره اللذين لا قدر لهما ، ثم انه وإن اباح بعض اقسام السماع حط على من يرقص ويصفق عنده فقال: اما الرقص والتصفيق فخفة ورعونة مشبهة برعونة الاناث لا يفعلها الا أرعن أو متصنع كذاب ، وكيف يتأتى الرقص المتزن بأوزان الغناء ممن طاش لبه وذهب قلبه ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم » ولم يكن أحد من هؤلاء الذين يقتدى بهم يفعل شيئاً من ذلك ، وإنما استحوذ الشيطان على قوم يظنون أن طربهم عند السماع إنما هو متعلق بالله تعالى شأنه ولقد مانوا فيما قالوا وكذبوا فيما ادعوا من جهة أنهم عند سماع المطربات وجدوا لذتين · احداهما لذة قليل من الاحوال المتعلقة بذى الجلال · والثانية لذة الاصوات والنغمات والكلمات الموزونات الموجبات للذات ليست من آثار الدين ولا متعلقة بأموره فلما عظمت عندهم اللذات غلطوا فظنوا أن مجموع ماحصل لهم إنما حصل بسبب حصول ذلك القليل من الاحوال وليس كذلك بل الاغلب عليهم حصول لذات النفوس التى ليست من الدين فى شىء . وقد حرم بعض العلماء التصفيق لقوله عليه الصلاة والسلام : « إنما التصفيق للنساء » ولعن رسول الله ﷺ المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء ، ومن هاب الاله وأدرك شيئاً من تعظيمه لم يتصور منه رقص ولا تصفيق ولا يصدر ان الا من جاهل ، ويدل على جهالة فاعلهما أن الشريعة لم ترد بهما فى كتاب ولا سنة ولم يفعل ذلك أحد من الانبياء ولا معتبر من أتباعهم وإنما يفعل ذلك الجهلة السفهاء الذين التبست عليهم الحقائق بالاهواء ، وقد قال تعالى: (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء) ولقد مضى السلف وأفاضل الخلف ولم يلابسوا شيئا من ذلك فما ذاك الا غرض من اغراض النفس وليس بقربة إلى الرب جل وعلا ، وفاعله إن كان ممن يقتدى به ويعتقد أنه مافعله الا لكونه قربة فبئس ماصنع لايهامه أن هذا من الطاعات وانما هو من أقبح الرعونات . وأما الصياح والتغاشى ونحوهما فتصنع ورياء ، فان كان ذلك عن حال لا يقتضيهما فاثم الفاعل من جهتين . احداهما ايهامه الحال الثابتة الموجبة لهما . والثانية تصنعه ورياؤه ، وإن كان عن مقتض أثم اثم رياء لاغير . وكذلك نتف الشعور وضرب الصدور وتمزيق الثياب محرم لمافيه من اضاعة المال ، وأى ثمرة لضرب الصدور ونتف الشعور وشق الجيوب الا رعونات صادرة عن النفوس اه كلامه ، ومنه يعلم مافى نقل الاسنوى عنه رحمه الله تعالى أنه كان يرقص فى السماع ، والعلامة ابن حجر قال : يحمل ذلك على مجرد القيام والتحرك لغلبة وجد وشهود وتجل لايعرفه الا أهله ، ومن ثم قال الامام اسماعيل الحضرمى : موقف الشمس عن قوم يتحركون فى السماع هؤلاء

قوم يروحون قلوبهم بالاصوات الحسنة حتى يصيروا روحانيين فهم بالقلوب مع الحق وبالاجساد مع الخلق، ومع هذا فلا يؤمن عليهم العدو ولا يعول عليهم فيما فعلوا ولا يقتدى بهم فيما قالوا اه ، وماذكره فيمن يصدر عنه نحو الصياح والتغاشى عن حال يقتضيه لا يخلو عن شيء ، فقد قال البلقينى فيما يصدر عنهم من الرقص الذى هو عند جمع ليس بمحرم ولامكروه لأنه مجرد حركات على استقامة أواعوجاج ولأنه عليه الصلاة والسلام ، أقر الحبشة عليه فى مسجده يوم عيد، وعند آخرين مكروه، وعند هذا القائل حرام إذا كثر بحيث أسقط المروءة ان كان باختيارهم فهم كغيرهم والافليسوا بمكلفين، واستوضحه بعض الاجلة وقال : يجب اطراده فى سائر مايحكى عن الصوفية مما يخالف ظواهر الشرع فلا يحتج به لأنه ان صدر عنهم فى حال تكليفهم فهم كغيرهم أو مع غيبتهم لم يكونوا مكلفين به ، والذى يظهر لى أن غناء الرجل بمثل هذه الألحان ان كان لدفع الوحشة عن نفسه فمباح غير مكروه كما ذهب اليه شمس الائمة السرخسى لكن بشرط أن لايسمعه من يخشى عليه الفتنة من امرأة أو غيرها ولا من يستخف به ويسترذله وبشرط أن لايغير اسم معظم بنحو زيادة ليست فيه فى أصل وضعه لأجل أن لايخرج عن مقتضى الصنعة مثل أن يقول فى الله ايلاه وفى محمد موحامد، هذا هذا مع كون ما يتغنى به مما لابأس بانشاده وإن كان للناس للهو فى غير حادث سرور كعرس بأجرة أوبدونها ازدرى به لذلك أو لم يزدر كان مايتغنى به مباح الانشاد أولم يكن فحرام وإن أمنت الفتنة وأراه من الصغائر كما يقتضيه كلام الماوردى حيث قال: وإذا قلنا بتحريم الأغانى والملاهى فهى من الصغائر دون الكبائر، وإن كان فى حادث سرور فهو مباح ان أمنت الفتنة وكان مايتغنى به جائز الانشاد ولم يغير فيه اسم معظم ولم يكن سببا للازدراء به وهتك مروءته ولا لاجتماع الرجال والنساء على وجه محظور، وإن كان سببا لمحرم فهو حرام وتتفاوت مراتب حرمته حسب تفاوت حرمة ماكان هو سببا له وإن كان للناس لا للهو بل لتنشيطهم على ذكر الله تعالى كما يفعل فى بعض حلق التهليل فى بلادنا فمحتمل الاباحة إن لم يتضمن مفسدة ولعله إلى الكراهة أقرب ٭

وربما يقال : إنه حينئذ قربة كالحداء وهو مايقال خلف الابل من زجر وغيره إذا كان منشطا لسير هو قربة لأن وسيلة القربة قربة اتفاقا فيقال : لم نقف على خبر فى اشتمال حلق الذكر على عهد رسول الله ﷺ وكذا على عهد خلفائه وأصحابه رضى الله تعالى عنهم وهم أحرص الناس على القرب على هذا الغناء ولا على سائر أنواعه وصحت أحاديث فى الحداء ولذا أطلق جمع القول بندبه وكونهم نشطين بدون ذلك لايمنع أن يكون فيهم من يزيده ذلك نشاطا فلو كان لذلك قربة لفعلوه ولو مرة ولم ينقل أنهم فعلوه أصلا، على أنه لايبعد أن يقال : انه يشوش على الذاكرين ولايتم لهم معه تدبر معنى الذكر وتصوره وهو بدون ذلك لا ثواب فيه بالاجماع، ولعل مايفعل على المنائر مما يسمونه تمجيدا منتظم عند الجهلة فى سلك وسائل القرب بل يعده أكثرهم قربة من حيث ذاته وهو لعمرى عند العالم بمعزل عن ذلك، وإن كان لحاجة مرض تعين شفاؤه به فلا شك فى جوازه والاكتساب على المباح منه يخرم المروءة كاتخاذه حرفة ، وقول الرافعى : لايخرمها إذا لاق به رده الزركشى بأن الشافعى نص على رد شهادته وجرى عليه أصحابه لأنها حرفة دنية ويعد فاعلها فى العرف من لاحياء له ، وعن الحسن أن رجلا قال له: ماتقول فى الغناء؟ قال: نعم الشيء الغناء يوصل به الرحم وينفس به عن المكروب ويفعل فيه المعروف قال : إنما أعنى الشد ، قال : وما الشد أتعرف منه شيئا؟ قال :

نعم قال : فما هو ؟ فاندفع الرجل يغنى ويلوى شدقيه ومنخريه ويكسر عينيه فقال الحسن : ما كنت أرى أن عاقلا يبلغ من نفسه ما أرى ، واختلفوا فى تعاطى خارم المروءة على أوجه . ثالثها إن تعلقت به شهادة حرم وإلا فلا *

قال بعض الأجلة : وهو الأوجه لأنه يحرم عليه التسبب فى إسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغيره ويظهر لى أنه إن كان ذلك من عالم يقتدى به أو كان ذلك سببا للازدراء حرم أيضا وإن سماعه أى استماعه لا بمجرد سماعه بلا قصد عند أمن الفتنة وكون ما يتغنى به جائز الانشاد وعدم تسببه لمعصية كاستدامة مغن لغناء آثم به مباح والاكباب عليه كما قال النووى : يسقط المروءة كالاكباب على الغناء المباح ، والاختلاف فى تعاطى مسقطها قد ذكرناه آنفا وأما سماعه عند عدم أمن الفتنة وكون ما يتغنى به غير جائز الانشاد وكونه متسببا لمعصية فحرام ، وتتفاوت مراتب حرمته ولعلها تصل إلى حرمة كبيرة ، ومن السماع المحرم سماع متصوفة زماننا وان خلا عن رقص فان مفاسده أكثر من أن تحصى وكثير مما يسمعونه من الأشعار من أشنع ما يتلى ومع هذا يعتقدونه قربة ويزعمون أن أكثرهم رغبة فيه أشدهم رغبة أو رهبة قاتلهم الله تعالى أنى يؤفكون *

ولا يخفى على من أحاط خبرا بما تقدم عن القشيرى وغيره أن سماعهم مذموم عند من يعتقدون انتصاره لهم ويحسبون أنهم واياه من حزب واحد فويل ان شفعاؤه خصماؤه وأحباؤه أعداؤه ، وأما رقصهم عليه فقد زادوا به فى الطنبور رنة وضموا كسر الله تعالى شوكتهم بذلك إلى السفه جنة ، وقد أفاد بعض الأجلة أنه لا تقبل شهادة الصوفية الذين يرقصون على الدف الذى قيل يباح أو يسن ضربه لعرس وختان وغيرهما من كل سرور ، ومنه قدوم عالم ينفع المسلمين رادا على من زعم القبول فقال : وعن بعضهم تقبل شهادة الصوفية الذين يرقصون على الدف لاعتقادهم ان ذلك قربة كما تقبل شهادة حنفى شرب النبيذ لاعتقاده اباحته وكذا كل من فعل ما اعتقد إباحته اه ، ورد بأنه خطأ قبيح لأن اعتقاد الحنفى نشأ عن تقليد صحيح ولا كذلك غيره وإنما منشؤه الجهل والتقصير فكان خيالا باطلا لا يلتفت اليه اه *

ثم إنى أقول : لا يبعد أن يكون صاحب حال يحركه السماع ويثير منه ما يلجئه الى الرقص أو التصفيق أو الصعق والصياح وتمزيق الثياب أو نحو ذلك مما هو مكروه أو حرام فالذى يظهر لى فى ذلك أنه إن علم من نفسه صدور ما ذكر كان حكم الاستماع فى حقه حكم ما يترتب عليه ، وإن تردد فيه فالأحوط فى حقه إن لم نقل بالكراهة عدم الاستماع . ففى الخبر «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» ثم ان ما حصل له شىء من ذلك بمجرد السماع من غير قصد ولم يقدر على دفعه أصلا فلا لوم ولا عتاب فيه عليه ، وحكمه فى ذلك حكم من اعتراه نحو عطاس وسعال قهريين ولا يشترط فى دفع اللوم والعتاب عنه كون ذلك مع غيبته فلا يجب على من صدر منه ذلك ان لم يغب اعادة الوضوء للصلاة مثلا ، ولينظر فيما لو اعتراه وهو فى الصلاة بدون غيبة هل حكمه حكم نحو العطاس والسعال اذا اعتراه فيها أم لا ، والذى سمعته عن بعض الكبار الثانى فتدبر . ومن الناس من يعتريه شىء مما ذكر عند سماع القرآن اما مطلقا أو اذا كان بصوت حسن ، وقلما يقع ذلك من سماع القرآن أو غيره لكامل .

وعن عائشة رضى الله تعالى عنها انه قيل لها : ان قوما اذا سمعوا القرآن صعقوا فقالت : القرآن أكرم من ان يسرق منه عقول الرجال ولكنه كما قال الله تعالى : (تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله) وكثيرا ما يكون لضعف تحمل الوارد ، وبعض المتصنعين يفعله رياء ، وعن ابن سيرين انه سئل عمن يسمع القرآن فيصعق فقال : ميعاد ما بيننا وبينهم أن يجلسوا على حائط فيقرأ عليهم القرآن من أوله الى آخره

فان صحقوا فهو كما قالوا، ولا يرد على اباحة الغناء وسماعه فى بعض الصور خبر ابن مسعود «الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء البقل» لأن الغناء فيه مقصور وأن المراد به غنى المال الذى هو ضد الفقر اذ يرد ذلك أن الخبر روى من وجه آخر بزيادة والذكر ينبت الايمان فى القلب كما ينبت الماء الزرع، ومقابلة الغناء بالذكر ظاهر فى المراد به التغنى، على أن الرواية كما قال بعض الحفاظ بالمدبل لأن المراد أن الغناء من شأنه أن يترتب عليه النفاق أى العملى بأن يحرك الى غدر وخلف وعد وكذب ونحوها ولا يلزم من ذلك اطراد الترتب *

وربما يشير الى ذلك التشبيه فى قوله: كما ينبت الماء البقل فان انبات الماء البقل غير مطرد، ونظير ذلك فى الكلام كثير، والقائل باباحته فى بعض الصور انما يبيحه حيث لا يترتب عليه ذلك · نعم لا شك أن ما هذا شأنه الاحوط بعد كل قيل وقال عدم الرغبة فيه كذا قيل *

وقيل: يجوز أن يكون أريد بالنفاق الايمانى، ويؤيده مقابلته فى بعض الروايات بالايمان ويكون مساق الخبر للتنفير عن الغناء اذ كان الناس حديثى عهد بجاهلية كان يستعمل فيها الغناء للهو ويجتمع عليه فى مجالس الشرب، ووجه انباته للنفاق إذ ذاك أن كثيرا منهم لقرب عهده بلذة الغناء ومايكون عنده من اللهو والشرب وغيره من أنواع الفسق يتحرك قلبه لما كان عليه ويحن حنين العشار اليه ويكره لذلك الايمان الذى صده عما هنالك ولا يستطيع لقوة شوكة الاسلام أن يظهر ما أضمر وينبذ الايمان وراء ظهره ويتقدم الى ماعنه تأخر فلم يسعه الا النفاق لما اجتمع عليه مخافة الردة والاشتياق فتأمل ذلك والله تعالى يتولى هداك، وأما الآية فان كان وجه الاستدلال بها تسمية الغناء لهوا فكم لهو هو حلال وان كان الوعيد على اشترائه واختياره فلا نسلم أن ذلك على مجرد الاشتراء لجواز أن يكون على الاشتراء ليضل عن سبيل الله تعالى ولا شك أن ذلك من الكبائر ولا نزاع لنا فيه؛ وقال ابن عطية: الذى يترجح أن الآيه نزلت فى لهو الحديث مضافا الى الكفر فلذلك اشتدت الفاظ الآية بقوله تعالى: (ليضل) الخ اه *

ومما ذكرنا يعلم مافى الاستدلال بها على حرمة الملاهى كالرباب والجنك والسنطير والكمنجة والمزمار وغيرها من الآلات المطربة بناء على ماروى عن ابن عباس . والحسن أنهما فسرا (لهو الحديث) بها نعم أنه يحرم استعمالها واستماعها لغير ما ذكر فقد صح من طرق خلافا لما وهم فيه ابن حزم الضال المضل فقد علقه البخارى ووصله الاسماعيلى. وأحمد. وابن ماجه. وأبو نعيم. وأبو داود بأسانيد صحيحة لامطعن فيها وصححه جماعة آخرون من الأئمة كما قاله بعض الحفاظ أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال «ليكونن فى أمتى قوم يستحلون الخز والخمر والمعازف» وهو صريح فى تحريم جميع آلات اللهو المطربة ومما يشبه الصريح فى ذلك ما رواه ابن أبى الدنيا فى كتاب ذم الملاهى عن أنس . وأحمد . والطبرانى عن ابن عباس . وأبى أمامة مرفوعا «ليكونن فى هذه الامة خسف وقذف ومسخ وذلك إذا شربوا الخمور واتخذوا القينات وضربوا بالمعازف» وهى الملاهى التى سمعتها، ومنها الصنج العجمى وهو صفر يجعل عليه أوتار يضرب بها على ماذهب اليه غير واحد خلافا للماوردى حيث قال: إن الصنج يكره مع الغناء ولا يكره منفردا لأنه بانفراده غير مطرب، ولعله أراد به العربى وهو قطعتان من صفر تضرب أحدهما بالاخرى فانه بحسب الظاهر هو الذى لا يطرب منفردا لكن يزيد الغناء طربا، وذكر أنه يستعمله المخنثون فى بعض البلاد، ولا يبعد عليه القول بالحرمة، ومنها اليراع وهو الشبابة فانه مطرب بانفراده بل قال بعض أهل الموسيقى: إنه آلة كاملة جامعة لجميع النغمات إلا يسيرا، وقد أطنب الامام الدولقى وهو من أجلة

العلماء فى دلائل تحريمه، ومنها القياس وهو اما أولى أو مساو وقال : العجب كل العجب ممن هو من أهل العلم يزعم أن الشبابة حلال اه ومنه يعلم مافى قول التاج السبكى فى توشيحه لم يقر عندى دليل على تحريم اليراع مع كثرة التتبع والذى أراه الحل فان انضم اليه محرم فلكل منهما حكمه، ثم الاولى عندى لمن ليس من أهل الذوق الاعراض عنه مطلقا لأن غاية مافيه حصول لذة نفسانية وهى ليست من المطالب الشرعية وأما أهل الذوق فحالهم مسلم اليهم وهم على حسب مايجدونه من أنفسهم اه ●

وحكى عن العزبن عبد السلام، وابن دقيق العيد انهما كانا يسمعان ذلك والظاهر أنه كذب لا أصل له وبذلك جزم بعض الاجلة، ولا يبعد حلها اذا صفر فيها كالاطفال والرعاء على غير القانون المعروف من الاطراب ●

ومنها العود وهو آلة للهو غير الطنبور واطلقه بعضهم عليه وحكاية النجس ابن طاهر عن الشيخ أبى اسحاق الشيرازى أنه كان يسمع العود من جملة كذبه وتهوره كدعواه اجماع الصحابة والتابعين على اباحة الغناء واللهو، ومثله فى المجازفة وارتكاب الاباطيل على الجزم ابن حزم لا الدف فيجوز ضربه من رجل وامرأة لا من امرأة فقط خلافا للحليمى واستماعه لعرس ونكاح وكذا غيرهما من كل سرور فى الأصح وبحل ذى الجلاجل منه وهى إما نحو حلق يجعل داخله كدف العرب أو صنوج عراض من صفر تجعل فى حروف دائرته كدف العجم جزم جماعة وجزم آخرون بحرمته وبها أقول لأنه كما قال الأذرعى أشد اطرابا من أكثر الملاهى المتفق على تحريمها، وبعض المتصوفة ألفوا رسائل فى حل الأوتار والمزامير وغيرها من آلات اللهو وأتوا فيها بكذب عجيب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ وعلى أصحابه رضى الله تعالى عنهم والتابعين والعلماء العاملين وقلدهم فى ذلك من لعب به الشيطان وهوى به الهوى إلى هوة الحرمان فهو عن الحق بمعزل وبينه وبين حقيقة التصوف ألف ألف منزل، وإذا تحقق لديك قول بعض الكبار بحل شىء من ذلك فلا تغتر به لأنه مخالف لما عليه أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم من الأكابر المؤيد بالادلة القوية التى لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك ماعدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ومن رزق عقلا مستقيما وقلبا من الاهواء الفاسدة سليما لا يشك فى أن ذلك ليس من الدين وأنه بعيد بمراحل عن مقاصد شريعة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، واستدل بعض أهل الإباحة على حل الشبابة بما أخرجه ابن حبان فى صحيحه عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه سمع صوت زمارة راع فجعل إصبعيه فى أذنيه وعدل عن الطريق وجعل يقول : يانافع أتسمع فأقول نعم فلما قلت: لا رجع إلى الطريق ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يفعله، وأخرجه ابن أبى الدنيا . والبيهقى عن نافع أيضا، وسئل عنه الحافظ محمد بن نصر السلامى فقال : إنه حديث صحيح، ووجه الاستدلال به أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر ابن عمر وكان عمره إذ ذاك كما قال الحافظ المذكور سبع عشرة سنة بسد أذنيه ولا نهى الفاعل فلو كان ذلك حراما لأمر ونهى عليه الصلاة والسلام، وسد أذنيه صلى الله تعالى عليه وسلم يحتمل أن يكون لكونه عليه الصلاة والسلام إذ ذاك فى حال ذكر أو فكر وكان السماع يشغله عليه الصلاة والسلام والتحية ويحتمل أن يكون إنما فعله ﷺ تنزيها ؛ وقال الاذرعى : بهذا الحديث استدل أصحابنا على تحريم المزامير وعليه بنوا التحريم فى الشبابة اه ●

والحق عندى أنه ليس نصا فى حرمتها لأن سد الاذنين عند السماع من باب فعله ﷺ وليس مما وضع فيه أمر الجبلة ولا ثبت تخصيصه به عليه الصلاة والسلام ولا مما وضح أنه بيان لنص علم جهته من الوجوب

والندب والاباحة فان كان مما علمت صفته فلا يخلو من أن تكون الوجوب أو الندب أو الاباحة لاجائز أن تكون الوجوب المستلزم لحرمة سماع اليراع إذ لاقائل بأنه يجب على أحد سد الاذنين عند سماع محرم إذ يأمن الاثم بعدم القصد فقد قالوا: إن الحرام الاستماع لامجرد السماع بلاقصد ، وفى الزواجر الممنوع هو الاستماع لاالسماع لاعن قصد اتفاقا، ومن ثم صرح أصحابنا - يعنى الشافعية - أن من بجواره آلات محرمة ولا يمكنه إزالتها لايلزمه النقلة ولا يأثم بسماعها لاعن قصد واصغاء اه ،والظاهر أن الامر كذلك عند سائر الائمة ، نعم لهم تفصيل فى القعود فى مكان فيه نحو ذلك، قال فى تنوير الابصار وشرحه الدر المختار: دعى إلى وليمة وثمة لعب وغناء قعد وأكل ولو على المائدة لا ينبغى أن يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى : (فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين) فان قدر على المنع فعل وإلا يقدر صبر ان لم يكن ممن يقتدى به فان كان مقتدى به ولم يقدر على المنع خرج ولا يقعد لأن فيه شين الدين، والمحكى عن الامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه كان قبل أن يصير مقتدى به، وإن علم أولا لايحضر أصلا سواء كان ممن يقتدى به أولا اه فتعين كونها الندب أو الاباحة وكلا الامرين لايستازمان الحرمة فيحتمل أن يكون ذلك حراما أو مكروها يندب سد الاذنين عند سماعه احتياطا من أن يدعو إلى الاستماع المحرم أو المكروه، وإن كان مما لم تعلم صفته فقد قالوا فيما كان كذلك: المذاهب فيه بالنسبة الى الامة خمسة الوجوب والندب والاباحة والوقف والتفصيل وهو أنه ان ظهر قصد القربة فالندب والا فالاباحة ويعلم مما ذكرنا الحال على كل مذهب والذى يغلب على الظن أن ما أشار اليه الخبر ان كان الزمر بزمارة الراعى على وجه التأنق واجراء النغمات التى تحرك الشهوات كما يفعله من جعل ذلك صنعته اليوم فاستماعه حرام وسد الاذنين المشار اليه فيه لعله كان منه عليه الصلاة والسلام تعليما للائمة أحد طرق الاحتياط المعلوم حاله لئلا يجرهم ذلك الى الاستماع والا فالاستماع لمكان العصمة مما لايتصور فى حقه صلى الله تعالى عليه وسلم، ومن عرف قدر الصحابة واطلع على سبيلهم وحرصهم على التأسى به عليه الصلاة والسلام لم يشك فى أن ابن عمر رضى الله تعالى عنه سد أذنيه أيضا تاسيا ويكون حينئذ قوله عليه الصلاة والسلام الذى يشير اليه الخبر له رضى الله تعالى عنه أتسمع على معنى تسمع (١) أتسمع وانما أسقط تسمع لدلالة الحال عليه اذ من سد أذنيه لايسمع، وانما أذن له صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك لموضع الحاجة وهذا أقرب من احتمال كون سد الاذنين منه صلى الله تعالى عليه وسلم لانه كان فى حال ذكر أو فكر وكان يشغله صلى الله تعالى عليه وسلم عند السماع *

وأما عدم نهيه عليه الصلاة والسلام من كان يزمر عن الزمر والانكار عليه فلا يسلم دلالته على الجواز فانه يجوز أن يكون الصوت جاء من بعيد وبين الزامر وبينه عليه الصلاة والسلام مايمنع من الوصول اليه أو لم يعرف عينه ﷺ لأن الصوت قد جاء من وراء حجاب ولا تتحقق القدرة معه على الانكار ، ويجوز أيضا أن يكون التحريم معلوما من قبل وعلم من النبى ﷺ الاصرار عليه وأن يكون قد علم اصرار ذلك الفاعل على فعله فيكون ذلك كاختلاف أهل الذمة إلى كنائسهم ، وفى مثل ذلك لايدل السكوت وعدم الانكار على الجواز اجماعا ، ومن قال بأن الكافر غير مكلف بالفروع قال: يجوز أن يكون ذلك الزامر كافرا وأن السكوت فى حقه ليس دليل الجواز وان كان الزمر بها لاعلى وجه التأنق واجراء النغمات التى تحرك الشهوات فلا بعد فى

(١) قوله على معنى تسمع هى بشد الميم فى خط المؤلف اه *

أن يقال بالجواز والاباحة فعلا واستماعا، وسد الاذنين عليه لغاية التنزه اللائق به عليه الصلاة والسلام، وقول الاذرعي في الجواب أن قوله في الخبر: زمارة راع لا يعين انها الشبابة فان الرعاة يضربون بالشعيبية وغيرها يوهم أن مايسمى شعيبية مباح مفروغ منه وفيه نظر فانها عبارة عن عدة قصبات صغار ولها اطراب بحسب حذق متعاطيها فهي شبابة أو مزمار لا محالة ، وفي إباحة ذلك كلام، وبعد هذا كله نقول: إن الخبر المذكور رواه أبو داود وقال: إنه منكر وعليه لا حجة فيه للطرفين وكفى الله تعالى المؤمنين القتال، ثم إنك إذا ابتليت بشيء من ذلك فاياك ثم اياك أن تعتقد أن فعله أو استماعه قربة كما يعتقد ذلك من لا خلاق له من المتصوفة فلو كان الامر كما زعموا لما أهمل الانبياء أن يفعلوه ويأمروا اتباعهم به ، ولم ينقل ذلك عن أحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولا أشار اليه كتاب من الكتب المنزلة من السماء، وقد قال الله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم) ولو كان استعمال الملاهي المطربات أو استماعها من الدين ومما يقرب إلى حضرة رب العالمين لبينه ﷺ وأوضحه كل الايضاح لأمته ، وقد قال عليه الصلاة والسلام «والذي نفسي بيده ماتركت شيئاً يقربكم من الجنة ويباعدكم عن النار الا امرتكم به وماتركت شيئاً يقربكم من النار ويباعدكم عن الجنة الا نهيتكم عنه » وماذكر داخل في الشق الثاني كما لا يخفى على من له قلب سليم وعقل مستقيم فتأمل وأنصف وإياك من الاعتراض قبل أن تراجع تعرف ، ولنا عودة إن شاء الله تعالى للكلام في هذا المطلب يسر الله تعالى ذلك لنا بحرمة حبيبه الاعظم ﷺ *

واستدل بعضهم بالآية على القول بأن لهو الحديث الكتب التي اشتراها النضر بن الحرث على حرمة مطالعة كتب تواريخ الفرس القديمة وسماع مافيها وقراءته، وفيه بحث، ولا يخفى أن فيها من الكذب مافيها فالاشتغال بها لغير غرض ديني خوض في الباطل ، وعده ابن نجيم في رسالته في بيان المعاصي من الصغائر ومثل له بذكر تنعم الملوك والاغنياء فافهم هذا ، ومن الغريب البعيد وفيه جعل الاشتراء بمعنى البيع ماذهب اليه صاحب التحرير قال : يظهر لي أنه أراد سبحانه بلهو الحديث ما كانوا يظهرونه من الاحاديث في تقوية دينهم والامر بالدوام عليه وتغيير صفة الرسول عليه الصلاة والسلام وأن التوراة تدل على أنه من ولد اسحق عليه السلام يقصدون صد أتباعهم عن الايمان وأطلق اسم الاشتراء لكونهم يأخذون على ذلك الرشا والجعائل من ملوكهم ، وقال : يؤيده قوله تعالى : ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ ﴾ وهو كما ترى ، والمراد بسبيله تعالى دينه عز وجل أو قراءة كتابه سبحانه أو مايعمهما ، واللام في (ليضل) للتعليل . وقرأ ابن كثير . وأبو عمرو (ليضل) بفتح الياء ، والمراد ليثبت على ضلاله ويزيد فيه فان المخبر عنه ضال قبل : واللام للعاقبة وكونها على أصلها كما قيل بعيد ، وجوز الزمخشري أن يكون قد وضع (ليضل) على هذه القراءة موضع ليضل من قبل أن من أضل كان ضالا لا محالة فدل بالرديف وهو الضلال على المردوف وهو الاضلال ، ووجه الدلالة أنه أريد بالضلال الضلال المضاعف في شأن من جانب سبيل الله تعالى وتركه رأسا وهذا الضلال لا ينفك عن الاضلال وبالعكس ، وبه يندفع نظر صاحب الفرائد بأن الضلال لا يلزمه الاضلال ، وفيه توافق القراءتين وبقاء اللام على حقيقتها ، وهي على الوجهين متعلقة بقوله سبحانه : (يشتري) وقوله عز وجل : ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ يجوز أن يكون متعلقا به أيضا أي يشتري ذلك بغير علم بحال مايشتريه أو بالتجارة حيث استبدل الضلال بالهدى والباطل بالحق ، ويجوز أن يكون متعلقا بيضل أي ليضل عن سبيله تعالى جاهلا أنها سبيله عز وجل أو جاهلا انه يضل أو جاهلا الحق ﴿ وَيَتَّخِذَهَا ﴾

بالنصب عطفا على (يضل) والضمير للسبيل فانه مما يذكر ويؤنث، وجوز أن يكون للآيات، وقيل: يجوز أن يكون للاحاديث لأن الحديث اسم جنس بمعنى الاحاديث وهو كما ترى ﴿ هُزُوًا ﴾ أى مهزوأبه . وقرأ جمع من السبعة (يتخذها) بالرفع عطفا على (يشترى) وجوز أن يكون على اضمار هو ﴿ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ٦ ﴾ لما اتصفوا به من اهانتهم الحق بايثار الباطل عليه وترغيب الناس فيه والجزاء من جنس العمل ، و(اولئك) اشارة إلى (من) وما فيه من معنى البعد للاشارة إلى بعد المنزلة فى الشرارة ، والجمع فى اسم الاشارة والضمير باعتبار معناها كما أن الافراد فى الفعلين باعتبار لفظها ، وكذا فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ﴾ فى الآية مراعاة اللفظ ثم مراعاة المعنى ثم مراعاة اللفظ ونظيرها فى ذلك قوله تعالى فى سورة الطلاق : (ومن يؤمن بالله) الآية ، قال أبو حيان : ولا نعلم جاء فى القرآن ما حمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ غيرهاتين الآيتين، وقال الخفاجى : ليس كذلك فان لها نظائر أى وإذا تتلى على المشترى المذكور ﴿ آيَاتُنَا ﴾ الجليلة الشأن ﴿ وَلَّىٰ ﴾ أعرض عنها غير معتد بها ﴿ مُسْتَكْبِرًا ﴾ مبالغا فى التكبر فالاستفعال بمعنى التفعل ﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾ حال من ضمير (ولى) أو من ضمير (مستكبرا) أى مشابها حاله فى اعراضه تكبرا أو فى تكبره حال من لم يسمعها وهو سامع ، وفيه رمز إلى أن من سمعها لا يتصور منه التولية والاستكبار لما فيها من الامور الموجبة للاقبال عليها والخضوع لها على طريقة قول الخنساء :

أياشجر الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف

و(كأن) المخففة ملغاة لا حاجة إلى تقدير ضمير شأن فيها وبعضهم يقدره ﴿ كَأَنَّ فِى أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ أى صمما مانعا من السماع ، وأصل معنى الوقر الحمل الثقيل استعير للصمم ثم غلب حتى صار حقيقة فيه، والجملة حال من ضمير لم يسمعها أوهى بدل منها بدل كل من كل أو بيان لها ويجوز أن تكون حالا من أحد السابقين ، ويجوز أن تكون كلتا الجملتين مستأنفتين والمراد من الجملة الثانية الترقى فى الذم وتثقيل (كأن) فى الثانية كأنه لمناسبته للثقل فى معناه، وقرأ نافع (فى أذنيه) بسكون الذال تخفيفا ﴿ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٧ ﴾ أى أعلمه أن العذاب المفرط فى الايلام لاحق به لامحالة، وذكر البشارة للتهكم ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ ﴾ بيان لحال المؤمنين بآياته تعالى اثر بيان حال الكافرين بها أى ان الذين آمنوا بآياته تعالى وعملوا بموجبها ﴿ لَهُمْ ﴾ بمقابلة ماذكر من ايمانهم وعملهم ﴿ جَنَّٰتُ النَّعِيمِ ٨ ﴾ أى النعيم الكثير واضافة الجنات اليه باعتبار اشتمالها عليه نظير قولك: كتب الفقه * وفى هذا اشارة إلى أن لهم نعيمها بطريق برهانى فهو أبلغ من لهم نعيم الجنات اذ لا يستدعى ذلك أن تكون نفس الجنات ملكا لهم فقد يتنعم بالشئ غير مالك ، وقيل : فى وجه الابلغية أنه لجعل النعيم فيه أصلا ميزت به الجنات فيفيد كثرة النعيم وشهرته ، وأيا ما كان فجنات النعيم هى الجنات المعروفة *

وأخرج ابن أبى حاتم عن مالك بن دينار قال: جنات النعيم بين جنات الفردوس وبين جنات عدن وفيها جوار خلقن من ورد الجنة قيل: ومن يسكنها؟ قال: الذين هموا بالمعاصى فلما ذكروا عظمتى راقبونى والذين انثنت أصلابهم فى خشيتى ، والله تعالى أعلم بصحة الخبر، والجملة خبر ان، قيل: والأحسن أن يجعل (لهم) هو الخبر لان

و(جنات النعيم) مرتفعا به على الفاعلية ، وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حال من الضمير المجرور أو المستتر فى (لهم) بناء على انه خبر مقدم أو من (جنات) بناء على انه فاعل الظرف لاعتماده بوقوعه خبرا والعامل ما تعلق به اللام ٥

وقرأ زيد بن على رضى الله تعالى عنهما (خالدون) بالواو وهو بتقدير هو ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ مصدر مؤكد لنفسه أى لما هو كنفسه وهى الجملة الصريحة فى معناه أعنى قوله تعالى: (لهم جنات النعيم) فانه صريح فى الوعد ٥

وقوله تعالى: ﴿حَقًّا﴾ مصدر مؤكد لتلك الجملة أيضا إلا أنه يعد مؤكداً لغيره إذ ليس كل وعد حقاً فى نفسه ٥

وجوز أن يكون مؤكدا لوعد الله المؤكد ، وأن يكون مؤكدا لتلك الجملة معدوداً من المؤكد لنفسه بناء على دلالتها على التحقيق والثبات من أوجه عدة وهو بعيد . وفى الكشف لا يصح ذلك لأن الأخبار المؤكدة لا تخرج عن احتمال البطلان فتأمل ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ الذى لا يغلبه شىء ليمنع من انجاز وعده وتحقيق وعيده ﴿الْحَكِيمُ ٩﴾ الذى لا يفعل إلا ما تقتضيه الحكمة والمصلحة ، ويفهم هذا الحصر من الفحوى ، والجملة تذييل لحقية وعده تعالى المخصوص بمن ذكر المومى الى الوعيد لأضدادهم ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ الخ استئناف جىء به للاستشهاد بما فصل فيه على عزته عز وجل التى هى كمال القدرة وحكمته التى هى كمال العلم وإتقان العمل وتمهيد قاعدة التوحيد وتقريره وابطال امر الاشراك وتبكيت أهله ، والعمد جمع عماد كأهب جمع أهاب وهو ما يعمد به أى يسند يقال عمدت الحائط اذا دعمته أى خلقها بغير دعائم على أن الجمع لتعدد السموات ، وقوله تعالى: ﴿تَرَوْنَهَا﴾ استئناف فى جواب سؤال تقديره ما الدليل على ذلك؟ فهو مسوق لاثبات كونها بلا عمد لأنها لو كانت لها عمد رؤيت فالجملة لا محل لها من الاعراب والضمير المنصوب للسموات والرؤية بصرية لا علمية حتى يلزم حذف أحد مفعوليها ، وجوز أن يكون صفة لعمد فالضمير لها أى خلقها بغير عمد مرئية على التقييد للرمز الى أنه تعالى عمدها بعمد لا ترى وهى عمد القدرة ، وروى ذلك عن مجاهد وكون عمادها فى كل عصر الانسان الكامل فى ذلك العصر ولذا اذا انقطع الانسان الكامل وذلك عند انقطاع النوع الانسانى تطوى السموات كطى السجل للكتب كلام لا عماد له من كتاب أو سنة فيما نعلم وفوق كل ذى علم عليم ﴿وَأَلْقَى فِى الْأَرْضِ رَوَاسِىَ﴾ بيان لصنعه تعالى البديع فى قرار الأرض اثر بيان صنعه عز وجل الحكيم فى قرار السموات أى ألقى فيها جبالا شوامخ أو ثوابت كراهة ﴿أَنْ تَمِيدَ﴾ أو لئلا تميد أى تضطرب ﴿بِكُمْ﴾ لو لم يلق سبحانه وتعالى فيها رواسى لما أن الحكمة اقتضت خلقها على حال لو خلت معه عن الجبال لمادت بالمياه المحيطة بها الغامرة لاكثرها والرياح العواصف التى تقتضى الحكمة هبوبها أو بنحو ذلك ، وقد يعد منه حركة ثقيل عليها ، وقد ذكر بعض الفلاسفة أنه يلزم بناء على كرية الأرض ووجوب انطباق مركز ثقلها على مركز العالم حركتها مع ما فيها من الجبال بسبب حركة ثقيل من جانب منها الى آخر لتغير مركز الثقل حينئذ إلا أنه لم يظهر ذلك لكون الاثقال المتحركة عليها كلا شىء بالنسبة اليها مع ما فيها ، ولعل من يعد حركة الثقيل عليها من اسباب الميد لو خلت من الجبال يقول : لا يبعد حركة ثقيل عليها كماء جرى من مكان الى آخر فاجتمع حتى صار بحرا عظيما مع ما ينضم الى ذلك مما تنقله الاهوية من الرمال الكثيرة والتراب يكون له مقدار يعتد به بالنسبة الى الأرض خالية من الجبال فتتحرك بحركته الى خلاف جهته ، ثم ان الميد لولا الرواسى بنحو المياه والرياح متصور على

تقدير كون الأرض كرية كما ذهب اليه الغزالى وكذا ذهب الى كرية السماء، وجاء فى رواية عن ابن عباس ما يقتضيه واليه ذهب أكثر الفلاسفة مستدلين عليه بما فى التذكرة وشروحها وغير ذلك وهو الذى يشهد له الحس والحدس، وعلى تقدير كونها غير كروية كما ذهب اليه من ذهب واختلفوا فى شكلها عليه وتفصيل ذلك يطلب من محله، ولا دلالة فى الآية على انحصار حكمة القاء الرواسى فيها بسلامتها عن الميد فان لذلك حكما لا تحصى *

وكذا لا دلالة فيها على عدم حركتها على الاستدارة دائما كما ذهب اليه أصحاب فيثاغورس، ووراءه مذاهب أظهر بطلانا منه. نعم الادلة النقلية والعقلية على ذلك كثيرة ﴿وَبَثَّ فيها﴾ أى أوجد وأظهر، وأصل البث الاثارة والتفريق ومنه (فكانت هباء منبثا وكالفراش المبثوث) وفى تأخيره اشارة الى توقفه على ازالة الميد ﴿مِن كُلِّ دَابَّةٍ﴾ من كل نوع من أنواعها ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ هو المطر والمراد بالسماء جهة العلو، وجوز تفسيرها بالمظلة وكون الانزال منها بضرب من التأويل، وترك التأويل لا ينبغى ان يعول عليه الا اذا وجد من الادلة ما يضطرنا اليه لأن ذلك خلاف المشاهد ﴿فَأَنبَتْنَا فِيهَا﴾ أى بسبب ذلك الماء ﴿مِن كُلِّ زَوْجٍ﴾ أى صنف ﴿كَرِيمٍ ١٠﴾ أى شريف كثير المنفعة، والالتفات الى ضمير العظمة فى الفعلين لابراز مزيد الاعتناء بهما لتكررهما مع ما فيهما من استقامة حال الحيوان وعمارة الأرض ما لا يخفى *

﴿هَٰذَا﴾ أى ما ذكر من السموات والارض وسائر الامور المعدودة ﴿خَلْقُ اللَّهِ﴾ أى مخلوقه ﴿فَأَرُونِي﴾ أى اعلمونى وأخبرونى، والفاء واقعة فى جواب شرط مقدر أى إذا علمتم ذلك فأرونى ﴿مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾ مما اتخذتموهم شركاء له سبحانه فى العبادة حتى استحقوا به العبودية، و(ماذا) يجوز أن يكون اسما واحدا استفهاميا ويكون مفعولا لخلق مقدما لصدارته وأن يكون (ما) وحدها اسم استفهام مبتدأ و(ذا) اسم موصول خبرها وتكون الجملة معلقا عنها سادة مسد المفعول الثانى لأرونى، وأن يكون (ماذا) كله اسما موصولا فقد استعمل كذلك على قلة على ما قال أبو حيان ويكون مفعولا ثانيا له والعائد محذوف فى الوجهين وقوله تعالى:

﴿بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ١١﴾ اضراب عن تبكيتهم بما ذكر إلى التسجيل عليهم بالضلال البين المستدعى للاعراض عن مخاطبتهم بالمقدمات المعقولة الحقة لاستحالة أن يفهموا منها شيئا فيهتدوا به إلى العلم ببطلان ما هم عليه أو يتأثروا من الالزام والتبكيت فينزجروا عنه، ووضع الظاهر موضع ضميرهم للدلالة على انهم باشراكهم واضعون للشىء فى غير موضعه ومتعدون عن الحد وظالمون لأنفسهم بتعريضها للعذاب الخالد *

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ كلام مستأنف مسوق لبيان بطلان الشرك بالنقل بعد الاشارة إلى بطلانه بالعقل *

ولقمان اسم أعجمى لا عربى مشتق من اللقم وهو على ما قيل: ابن باعوراء قال وهب: وكان ابن أخت أيوب عليه الصلاة والسلام، وقال مقاتل: كان ابن خالته، وقال عبد الرحمن السهيلى: هو ابن عنقا بن سرون، وقيل: كان من أولاد آزر وعاش ألف سنة وأدرك داود عليه السلام وأخذ منه العلم وكان يفتى قبل مبعثه فلما بعث قطع الفتوى فقيل له فقال: ألا أكتفى إذا كفيت، وقيل: كان قاضيا فى بنى اسرائيل، ونقل ذلك عن الواقدى الا أنه قال: وكان زمانه بين محمد وعيسى عليهما الصلاة والسلام، وقال عكرمة. والشعبى

كان نبيا، والأكثرون على أنه كان فى زمن داود عليه السلام ولم يكن نبيا. واختلف فيه أكان حرا أو عبدا والأكثرون على أنه كان عبدا. واختلفوا فقيل: كان حبشياً، وروى ذلك عن ابن عباس. ومجاهد.

وأخرج ذلك ابن مردويه عن أبى هريرة مرفوعا، وذكر مجاهد فى وصفه انه كان غليظ الشفتين مصفح القدمين، وقيل: كان نوبيا مشقق الرجلين ذا مشافر، وجاء ذلك فى رواية عن ابن عباس. وابن المسيب. ومجاهد.

وأخرج ابن أبى حاتم عن عبد الله بن الزبير قال: قلت لجابر بن عبد الله ما انتهى اليكم من شأن لقمان؟ قال: كان قصيرا أفطس من النوبة، وأخرج هو. وابن جرير. وابن المنذر عن ابن المسيب أنه قال: إن لقمان كان أسود من سودان مصر ذا مشافر أعطاه الله تعالى الحكمة ومنعه النبوة. واختلف فيما كان يعانيه من الأشغال فقال خالد بن الربيع: كان نجارا بالراء، وفى معانى الزجاج كان نجادا بالدال وهو على وزن كتان من يعالج الفرش والوسائد ويخيطها.

وأخرج ابن أبى شيبة. وأحمد فى الزهد. وابن المنذر عن ابن المسيب أنه كان خياطا وهو أعم من النجاد. وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه كان راعيا وقيل: كان يحتطب لمولاه كل يوم حزمة ولا وثوق لى بشئ من هذه الأخبار وانما نقلتها تأسيا بمن نقلها من المفسرين الأخيار غير أنى اختار انه كان رجلا صالحا حكيما ولم يكن نبيا و(الحكمة) على ما أخرج ابن مردويه عن ابن عباس العقل والفهم والفطنة. وأخرج الفريابى. وأحمد فى الزهد. وابن جرير. وابن أبى حاتم عن مجاهد انها العقل والفقه والاصابة فى القول، وقال الراغب: هى معرفة الموجودات وفعل الخيرات وقال الامام: هى عبارة عن توفيق العمل بالعلم ثم قال: وان أردنا تحديدا بما يدخل فيه حكمة الله تعالى فنقول: حصول العمل على وفق المعلوم وقال أبو حيان: هى المنطق الذى يتعظ به ويتنبه ويتناقله الناس لذلك، وقيل: اتقان الشئ علما وعملا وقيل: كمال حاصل باستكمال النفس الانسانية باقتباس العلوم النظرية واكتساب الملكة التامة على الافعال الفاضلة على قدر طاقتها وفسرها كثير من الحكماء بمعرفة حقائق الاشياء على ما هى عليه بقدر الطاقة البشرية. ولهم تفسيرات أخر ومالها وما عليها من الجرح والتعديل مذكوران فى كتبهم ومن حكمته قوله لابنه: أى بنى ان الدنيا بحر عميق وقد غرق فيها ناس كثير فاجعل سفينتك فيها تقوى الله تعالى وحشوها الايمان وشراعها التوكل على الله تعالى لعلك أن تنجو ولا أراك ناجيا، وقوله: من كان له من نفسه واعظ كان له من الله عز وجل حافظ ومن أنصف الناس من نفسه زاده الله تعالى بذلك عزا والذل فى طاعة الله تعالى أقرب من التعزز بالمعصية وقوله: ضرب الوالد لولده كالسماد للزرع وقوله: يابنى اياك والدين فانه ذل النهار هم الليل وقوله يابنى ارج الله عز وجل رجاء لا يجريك على معصيته تعالى وخف الله سبحانه خوفا لا يؤيسك من رحمته تعالى شأنه، وقوله: من كذب ذهب ماء وجهه ومن ساء خلقه كثر غمه ونقل الصخور من مواضعها أيسر من افهام من لا يفهم، وقوله: يابنى حملت الجندل والحديد وكل شئ ثقيل فلم أحمل شيئا هو أثقل من جار السوء، وذقت المرار فلم أذق شيئا هو أمر من الفقر، يابنى لا ترسل رسولك جاهلا فان لم تجد حكيما فكن رسول نفسك، يابنى إياك والكذب فانه شهى كلحم العصفور عما قليل يغلى صاحبه، يابنى احضر الجنائز ولا تحضر العرس فان الجنائز تذكرك الآخرة والعرس يشهيك الدنيا، يابنى لا تأكل شبعا على شبع فان القاءك اياه للكلب خير من أن تأكله، يابنى لا تكن حلوا فتبلع ولا مرا فتلفظ، وقوله لابنه: لا يأكل طعامك الا الاتقياء وشاور فى أمرك العلماء، وقوله: لا خير لك فى أن تتعلم

مالم تعلم ولما تعمل بما قد علمت فان مثل ذلك مثل رجل احتطب حطبا فحمل حزمة وذهب يحملها فعجز عنها فضم اليها أخرى ، وقوله : يابنى اذا أردت أن تواخى رجلا فأغضبه قبل ذلك فان انصفك عند غضبه والا فاحذره ، وقوله : لتكن كلمتك طيبة وليكن وجهك بسطا تكن احب الى الناس ممن يعطيهم العطاء ، وقوله : يابنى أنزل نفسك من صاحبك منزلة من لاحاجة له بك ولابد لك منه ، يابنى كن كمن لا يبتغى محمدة الناس ولا يكسب ذمهم فنفسه منه فى عناء والناس منه فى راحة ، وقوله : يابنى امتنع بما يخرج من فيك فانك ماسكت سالم وانما ينبغى لك من القول ما ينفعك الى غير ذلك مما لا يحصى ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ ﴾ أى أى اشكر على ان (أن) تفسيرية ومابعدها تفسير لايتاء الحكمة وفيه معنى القول دون حروفه سواء كان بالهام أو وحى أو تعليم *

وجوز أن يكون تفسيرا للحكمة باعتبار ماتضمنه الأمر ، وجعل الزجاج (ان) مصدرية بتقدير اللام التعليلية ولا يفوت معنى الأمر كما مر تحقيقه *

وحكى سيبويه كتبت اليه بأن قم ، والجار متعلق بآتينا ، وجوز كونها مصدرية بلا تقدير على أن المصدر بدل اشتمال من الحكمة ، وهو بعيد ﴿ وَمَنْ يَشْكُرْ ﴾ الخ استئناف مقرر لمضمون ماقبله موجب للامتثال بالأمر أى ومن يشكر له تعالى ﴿ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾ لأن نفعه من ارتباط القيد واستجلاب المزيد والفوز بجنة الخلود مقصورة عليها ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ ﴾ عن كل شىء فلا يحتاج إلى الشكر ليتضرر بكفر من كفر ﴿ حَمِيدٌ ١٢ ﴾ حقيق بالحمد وإن لم يحمده أحد أو محمود بالفعل ينطق بحمده تعالى جميع المخلوقات بلسان الحال ، فحميد فعيل بمعنى محمود على الوجهين ، وعدم التعرض لكونه سبحانه وتعالى مشكورا لما أن الحمد متضمن للشكر بل هو رأسه كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم : «الحمد رأس الشكر لم يشكر الله تعالى عبد لم يحمده» فاثباته له تعالى اثبات للشكر له قطعا ، وفى اختيار صيغة المضى فى هذا الشق قيل : إشارة إلى قبح الكفران وأنه لا ينبغى إلا أن يعد فى خبر كان ، وقيل : إشارة إلى أنه كثير متحقق بخلاف الشكر (وقليل من عبادى الشكور) وجواب الشرط محذوف قام مقامه قوله تعالى : (فان الله) الخ ، وكان الأصل ومن كفر فانما يكفر على نفسه لأن الله غنى حميد ، وحاصله ومن كفر فضرر كفره عائد عليه لأنه تعالى غنى لا يحتاج إلى الشكر ليتضرر سبحانه بالكفر محمود بحسب الاستحقاق أو بنطق ألسنة الحال فكلا الوصفين متعلقان بالشق الثانى ، وجوز أن يكون (غنى) تعليلا لقوله سبحانه : (فانما يشكر لنفسه) وقوله عز جل : (حميد) تعليلا للجواب المقدر للشرط الثانى بقرينة مقابله وهو فانما يكفر على نفسه ، وأن يكون كل منهما متعلقا بكل منهما ، ولايخفى مافى ذلك من التكلف الذى لم يدع اليه ولم تقم عليه قرينة فتدبر *

﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ ﴾ تاران على ماقال الطبرى . والقتيبى ، وقيل : ماثان بالمثلثة ، وقيل : أنعم ، وقيل : أشكم وهما بوزن أفعل ، وقيل : مشكم بالميم بدل الهمزة ، و(إذ) معمول لاذكر محذوفا ، وقيل : يحتمل أن يكون ظرفا لآتينا والتقدير وآتيناه الحكمة إذ قال واختصر لدلالة المقدم عليه ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يَعِظُهُ ﴾ جملة حالية ، والوعظ - كما قال الراغب - زجر مقترن بتخويف ، وقال الخليل : هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾ تصغير اشفاق ومحبة لاتصغير تحقير *

ولكن إذا ما حب شيء تولعت به أحرف التصغير من شدة الوجد

وقال آخر : ما قلت حبيبي من التحقير بل يعذب اسم الشيء بالتصغير.

وقرأ البزى هنا (يابنى) بالسكون وفيما بعد (يابنى انها) بكسر الياء (ويابنى اقم) بفتحها ، وقنبل بالسكون فى الأولى والثالثة والكسر فى الوسطى، وحفص والمفضل عن عاصم بالفتح فى الثلاثة على تقدير يابنيا والاجتزاء بالفتحة عن الألف ، وقرأ باقى السبعة بالكسر فيها ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ قيل : كان ابنه كافرا ولذا نهاه عن الشرك فلم يزل يعظه حتى أسلم ، وكذا قيل فى امرأته *

وأخرج ابن أبى الدنيا فى نعت الخائفين عن الفضل الرقاشى قال : مازال لقمان يعظ ابنه حتى مات * وأخرج عن حفص بن عمر الكندى قال : وضع لقمان جرابا من خردل وجعل يعظ ابنه موعظة ويخرج خردلة فنفد الخردل فقال : يابنى لقد وعظتك موعظة لو وعظتها جبلا لتفطر فتفطر ابنه ، وقيل : كان مسلما والنهى عن الشرك تحذير له عن صدوره منه فى المستقبل ، والظاهر أن الباء متعلق بما عنده، ومن وقف على (لاتشرك) جعل الباء للقسم أى أقسم بالله تعالى ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣ ﴾ والظاهر أن هذا من كلام لقمان ويقتضيه كلام مسلم فى صحيحه ، والكلام تعليل للنهى أو الانتهاء عن الشرك ، وقيل : هو خبر من الله تعالى شأنه منقطع عن كلام لقمان متصل به فى تأكيد المعنى ، وكون الشرك ظلما لما فيه من وضع الشيء فى غير موضعه وكونه عظيما لما فيه من التسوية بين من لا نعمة إلا منه سبحانه ومن لا نعمة له *

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ﴾ الخ كلام مستأنف اعترض به على نهج الاستطراد فى اثناء وصية لقمان تأكيدا لما فيه من النهى عن الاشراك فهو من كلام الله عز وجل لم يقله سبحانه للقمان ، وقيل : هو من كلامه تعالى قاله جل وعلا له وكأنه قيل : قلنا له اشكر وقلنا له وصينا الانسان الخ ، وفى البحر لما بين لقمان لابنه ان الشرك ظلم ونهاه عنه كان ذلك حثا على طاعة الله تعالى ثم بين ان الطاعة أيضا تكون للابوين وبين السبب فى ذلك فهو من كلام لقمان مما وصى به ابنه أخبر الله تعالى عنه بذلك ، وكلا القولين كما ترى ، والمعنى وأمرنا الانسان برعاية والديه ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا ﴾ اى ضعفا ﴿ عَلَى وَهْنٍ ﴾ أى ضعف ، والمصدر حال من (أمه) بتقدير مضاف أى ذات وهن ، وجوز جعله نفسه حالا مبالغة لكنه مخالف للقياس اذ القياس فى الحال كونه مشتقا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا لفعل مقدر أى تهن وهنا، والجملة حال من (أمه) أيضا * وأياما كان فالمراد تضعف ضعفا متزايدا بازدياد ثقل الحمل الى مدة الطلق ، وقيل : ضعفا متتابعا وهو ضعف الحمل وضعف الطلق وضعف النفاس ، وجوز أن يكون حالا من الضمير المنصوب فى (حملته) العائد على (الانسان) وهو الذى يقتضيه ما اخرجه ابن جرير . وابن أبى حاتم عن مجاهد أنه قال : (وهنا) الولد (على وهن) الوالدة وضعفها ، والمراد أنها حملته حال كونه ضعيفا على ضعيف مثله، وليس المراد أنها حملته حال كونه متزايد الضعف ليقال ان ضعفه لا يتزايد بل ينقص . وقرأ عيسى الثقفى . وأبو عمرو فى رواية (وهنا على وهن) بفتح الهاء فيهما فاحتمل أن يكون من باب تحريك العين اذا كانت حرف حلق كالشعر والشعر على القياس المطرد عند الكوفى كما ذهب اليه ابن جنى ، وأن يكون مصدر وهن بكسر الهاء يوهن بفتحها فان مصدره جاء كذلك وهذا كما يقال تعب يتعب تعبا كما قيل ، وكلام صاحب القاموس ظاهر فى عدم

اختصاص أحد المصدرين بأحد الفعلين قال : الوهن الضعف فى العمل ويحرك والفعل كوعد وورث وكرم ﴿ وَفِصَالُهُ ﴾ أى فطامه وترك ارضاعه . وقرأ الحسن . وأبو رجاء وقتادة . والجحدرى . ويعقوب (وفصله) وهو أعم من الفصال ، والفصال ههنا أوقع من الفصل لأنه موقع يختص بالرضاع وان رجعا الى أصل واحد على ماقال الطيبى ﴿ فِى عَامَيْنِ ﴾ أى فى انقضاء عامين أى فى أول زمان انقضائهما ، وظاهر الآية أن مدة الرضاع عامان والى ذلك ذهب الامام الشافعى . والامام أحمد . وأبو يوسف . ومحمد ، وهو مختار الطحاوى . وروى عن مالك ، وذهب الامام ابوحنيفة الى أن مدة الرضاع الذى يتعلق به التحريم ثلاثون شهرا لقوله تعالى: (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) ، ووجه الاستدلال به انه سبحانه وتعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما بكمالها كالأجل المضروب للدينين على شخصين بأن قال: أجلت الدين الذى لى على فلان والدين الذى لى على فلان سنة فانه يفهم أن السنة بكمالها لكل ، أو على شخص بأن قال لفلان على ألف درهم وعشرة اقفزة الى سنة فصدقه المقر له فى الأجل فاذا مضت السنة يتم اجلهما جميعا الا انه قام النقص فى أحدهما أعنى مدة الحمل لقول عائشة الذى لا يقال مثله الاسماعا : الولد لا يبقى فى بطن أمه أكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل فتبقى مدة الفصال على ظاهرها ، وما ذكر هنا أقل مدته وفيه بحث ﴿ ان اشْكُرْ لى وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ تفسير لوصينا كما اختاره النحاس فان تفسيرية ، وجوز أن تكون مصدرية بتقدير لام التعليل قبلها وهو متعلق بوصينا وبلا تقدير على أن يكون المصدر بدلا من والديه بدل الاشتمال ، وعليه كأنه قيل : وصينا الانسان بوالديه بشكرهما وذكر شكر الله تعالى لأن صحة شكرهما تتوقف على شكره عز وجل كما قيل فى عكسه لا يشكر الله تعالى من لا يشكر الناس ولذا قرن بينهما فى الوصية ، وفى هذا من البعد مافيه ، وأما القول بان الامر يأبى التفسير والتعليل والبدلية فليس بشىء كما أشرنا اليه قريبا ، وعلى الاوجه الثلاثة يكون قوله تعالى: (حملته أمه ـ الى ـ عامين) اعتراضا مؤكداً للتوصية فى حق الام خصوصا لذكر مقاسته فى تربيته وحمله ، ولذا قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم كما فى حديث صحيح رواه الترمذى . وأبو داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده لمن سأله عمن يبره: أمك وأجابه عن سؤاله به ثلاث مرات ، وعن بعض العرب أنه حمل أمه الى الحج على ظهره وهو يقول فى حدائه :

احمل امى وهى الحمالة ، ترضعنى الدرة والعلالة ، ولا يجازى والد فعاله

ولله تعالى در من قال:

لأمك حق لو علمت كبير ... كثيرك ياهذا لديه يسير
فكم ليلة باتت بثقلك تشتكى ... لها من جراها أنة وزفير
وفى الوضع لو تدرى عليها مشقة ... فمن غصص لها الفؤاد يطير
وكم غسلت عنك الاذى بيمينها ... وما حجرها الا لديك سرير
وتفديك مما تشتكيه بنفسها ... ومن ثديها شرب لديك نمير
وكم مرة جاعت وأعطتك قوتها ... حنوا وأشفاقا وأنت صغير
فآها لذى عقل ويتبع الهوى ... وآها لأعمى القلب وهو بصير
فدونك فارغب فى عميم دعائها ... فانت لما تدعو به لفقير

واختلف فى المراد بالشكر المأمور به فقيل هو الطاعة وفعل مايرضى كالصلاة والصيام بالنسبة اليه تعالى

وكالصلة والبر بالنسبة الى الوالدين، وعن سفيان بن عيينة من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله تعالى ومن دعا لوالديه فى ادبارها فقد شكرهما ولعل هذا بيان لبعض افراد الشكر ﴿إِلَيَّ الْمَصِيرُ ١٤﴾ تعليل لوجوب الامتثال بالأمر أى الى الرجوع لا الى غيرى فأجازيك على ماصدر عنك مما يخالف أمرى ٥

﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ﴾ أى باستحقاقه الاشراك أو بشركته له تعالى فى استحقاق العبادة، والجار متعلق بقوله تعالى: ﴿عِلْمٌ﴾ وما مفعول (تشرك) كما اختاره ابن الحاجب ثم قال: ولو جعل (تشرك) بمعنى تكفر وجعلت (ما) نكرة أو بمعنى الذى بمعنى كفرا أو الكفر وتكون نصبا على المصدرية لكان وجها حسنا، والكلام عليه أيضا بتقدير مضاف أى وان جاهدك الوالدان على أن تكفر بى كفرا ليس لك أو الكفر الذى ليس لك بصحته أو بحقيته علم ﴿فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ فى ذلك والمراد استمرار نفى العلم لانفى استمراره فلا يكون الاشراك إلا تقليدا. وفى الكشاف أراد سبحانه بنفى العلم نفى ما يشرك أى لا تشرك بى ما ليس بشىء يريد عز وجل الاصنام كقوله سبحانه (ما تدعون من دونه من شىء): وجعله الطيبى على ذلك من باب نفى الشئ بنفى لازمه وذلك ان العلم تابع للمعلوم فاذا كان الشىء معدوما لم يتعلق به موجودا، ونقل عن ابن المنير انه عليه من باب ٥ على لاحب لايهتدى بمناره ٥ أى ماليس بإله فيكون لك علم بالهيته وفى الكشف أن الزمخشرى أراد أنه بولغ فى نفى الشريك حتى جعل كلا شئ ثم بولغ حتى مالا يصح ان يتعلق به علم والمعدوم يصح أن يعلم ويصح ان يقال انه شىء فادخل فى سلك المجهول مطلقا وليس من قبيل نفى العلم لنفى وجوده وهذا تقرير حسن وفيه مبالغة عظيمة منه يظهر ترجيح هذا المسلك فى هذا المقام على أسلوب ٥ ولاترى الضب بها ينجحر ٥ اه فافهم ولا تغفل ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ أى صحابا معروفا يرتضيه الشرع ويقتضيه الكرم والمروءة كاطعامهما واكسائهما وعدم جفائهما وانتهارهما وعيادتهما اذا مرضا ومواراتهما اذا ماتا، وذكر (فى الدنيا) لتهوين أمر الصحبة والاشارة الى أنها فى أيام قلائل وشيكة الانقضاء فلا يضر تحمل مشقتها لقلة أيامها وسرعة انصرامها، وقيل: للاشارة الى ان الرفق بهما فى الامور الدنيوية دون الدينية ٥ وقيل: ذكره لمقابلته بقوله تعالى: (ثم الى مرجعكم) ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ﴾ أى رجع ﴿إِلَيَّ﴾ بالتوحيد والاخلاص بالطاعة، وحاصله اتبع سبيل المخلصين لا سبيلهما ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ أى رجوعك ورجوعهما وزاد بعضهم من أناب وهو خلاف الظاهر، وأياما كان ففيه تغليب للخطاب على الغيبة ﴿فَأُنَبِّئُكُمْ﴾ عند رجوعكم ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ١٥﴾ بان أجازى كلامنكم بما صدر عنه من الخير والشر، والآية نزلت فى سعد بن أبى وقاص ٥ أخرج أبو يعلى. والطبرانى. وابن مردويه. وابن عساكر عن أبى عثمان النهدى أن سعد بن ابى وقاص قال: أنزلت فى هذه الآية (وإن جاهداك) الآية كنت رجلا برا بامى فلما أسلمت قالت: ياسعد وماهذا الذى أراك قد أحدثت ٥ لتدعن دينك هذا أولا أكل ولا أشرب حتى أموت فتعير بى فيقال ياقاتل أمه قلت: لاتفعلى يا أمه فانى لا أدع دينى هذا لشىء فمكثت يوما وليلة لا تأكل فاصبحت قد جهدت فمكثت يوما وليلة لا تأكل فأصبحت قد اشتد جهدها فلما رأيت ذلك قلت: يا أمه تعلمين والله لو كانت لك مائة نفس فخرجت نفسا نفسا

ما تركت دينى هذا لشىء فان شئت فكلى وان شئت لا تأكلى فلما رأت ذلك أكلت فنزلت هذه الآية ،وذكر بعضهم ان هذه وماقبلها أعنى قوله تعالى:(ووصينا الانسان) الآية نزلتا فيه قيل ولكون النزول فيه قيل: من أناب بتوحيد الضمير حيث أريد بذلك أبو بكر رضى الله تعالى عنه فان اسلام سعد كان بسبب اسلامه *

أخرج الواحدى عن عطاء عن ابن عباس قال أنه يريد بمن أناب أبو بكر وذلك أنه حين أسلم رآه عبد الرحمن ابن عوف . وسعيد بن زيد وعثمان وطلحة والزبير فقالوا لابى بكر آمنت وصدقت محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أبو بكر: نعم فأتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فامنوا وصدقوا فانزل الله تعالى يقول لسعد : (واتبع سبيل من أناب الى) يعنى أبا بكر رضى الله تعالى عنه، وابن جريج يقول كما أخرج عنه ابن المنذر من أناب محمد عليه الصلاة والسلام، وغير واحد يقول هو صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون،والظاهر هو العموم*

﴿يَابُنَيَّ﴾ الخ رجوع الى القصة بذكر بقية ما أريد حكايته من وصايا لقمان أثر تقرير ما فى مطلعه من النهى عن الشرك وتاكيده بالاعتراض ﴿إِنَّهَا﴾ اى الخصلة من الاساءة والاحسان لفهمها من السياق وقيل: وهو كما ترى انها أى التى سألت عنها ، فقد روى أن لقمان ساله ابنه أرأيت الحبة تقع فى مغاص البحر أيعلمها الله تعالى فقال يابنى انها أى التى سألت عنها ﴿إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ﴾ أى ان تكن مثلا فى الصغر كحبة الخردل والمثقال ما يقدر به غيره لتساوى ثقلهما وهو فى العرف معلوم *

وقرأ نافع.والاعرج.وأبو جعفر(مثقال) بالرفع على أن الضمير للقصة و(تك) مضارع كان التامة والتأنيث لاضافة الفاعل الى المؤنث كما فى قول الاعشى :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

أولتأويله بالزنة أو الحسنة والسيئة ﴿فَتَكُنْ فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى السَّمَوَٰتِ أَوْ فِى الْأَرْضِ﴾ أى فتكن مع كونها فى أقصى غايات الصغر والقماءة فى أخفى مكان وأحرزه كجوف الصخرة أوحيث كانت فى العالم العلوى أو السفلى ، وقيل : فى أخفى مكان وأحرزه كجوف الصخرة أو أعلاه كمحدب السموات أو أسفله كمقعر الأرض، ولايخفى أنه لادلالة فى النظم على تخصيص المحدب والمقعر ولعل المقام يقتضيه إذ المقصود المبالغة *

وفى فى قوله تعالى : (فى السموات) لا يأبى ذلك لأنها ذكرت بحسب المكانية أو المشاكلة أو هى بمعنى على، وعبر بها للدلالة على التمكن ومع هذا الظاهر ما تقدم ، وفى البحر أنه بدأ بما يتعقله السامع أولا وهو كينونة الشىء فى صخرة وهو ماصلب من الحجر وعسر الاخراج منه ثم أتبعه بالعالم العلوى وهو أغرب للسامع ثم أتبعه بما يكون مقر الأشياء للشاهد وهو الأرض ، وقيل : إن خفاء الشىء وصعوبة نيله بطرق بغاية صغره وبعده عن الرائى وبكونه فى ظلمة وباحتجابه فمثقال حبة من خردل إشارة إلى غاية الصغر، و(فى صخرة) إشارة إلى الحجاب و(فى السموات) إشارة إلى البعد و(فى الأرض) إشارة إلى الظلمة فان جوف الأرض أشد الأماكن ظلمة وأيا ماكان فليس المراد بصخرة صخرة معينة ، وعن ابن عباس . والسدى أن هذه الصخرة هى التى عليها الأرض ، وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس ان الارض على نون والنون على بحر والبحر على صخرة خضراء خضرة الماء منها والصخرة على قرن ثور وذلك الثور على الثرى ولا يعلم ماتحت الثرى الا الله تعالى *

وفسر بعضهم الصخرة بهذه الصخرة ، وقيل : هى صخرة فى الريح ، قال ابن عطية : وكل ذلك ضعيف

لا يثبت سنده وانما معنى الكلام المبالغة والانتهاء فى التفهيم أى ان قدرته عز وجل تنال مايكون فى تضاعيف صخرة وما يكون فى السماء ومايكون فى الأرض اه ، والأقوى عندى وضع هذه الأخبار ونحوها فليست الأرض الا فى حجر الماء وليس الماء الا فى جوف الهواء وينتهى الأمر الى عرش الرحمن جل وعلا والكل فى كف قدرة الله عزوجل ٠

وقرأ عبد الرحيم الجزرى (فتكن) بكسر الكاف وشد النون وفتحها ، وقرأ محمد بن أبى فجة البعلبكى (فتكن) بضم التاء وفتح الكاف والنون مشددة ، وقرأ قتادة (فتكن) بفتح التاء وكسر الكاف وسكون النون ورويت هذه القراءة عن الجزرى أيضا ، والفعل فى جميع ماذكر من وكن الطائر إذا استقر فى وكنته أى عشه فى الكلام استعارة أو مجاز مرسل كما فى المشفر ، والضمير للحدث عنه فيما سبق ، وجوز أن يكون للابن والمعنى إن تختف أو تخف وقت الحساب يحضرك الله تعالى ، ولا يخفى أنه غير ملائم للجواب أعنى قوله تعالى : ﴿ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾ أى يحضرها فيحاسب عليها ، وهذا اما على ظاهره أو المراد يجعلها كالحاضر المشاهد لذكرها والاعتراف بها ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ ﴾ يصل علمه تعالى الى كل خفى ﴿ خَبِيرٌ ١٦ ﴾ عالم بكنهه ٠

وعن قتادة لطيف باستخراجها خبير بمستقرها ، وقيل : ذو لطف بعباده فيلطف بالاتيان بها بأحد الخصمين خبير عالم بخفايا الاشياء وهو كما ترى ، والجملة علة مصححة للاتيان بها ، أخرج ابن أبى حاتم عن على بن رباح اللخمى انه لما وعظ لقمان ابنه وقال : (انها ان تك) الآية أخذ حبة من خردل فأتى بها إلى اليرموك وهو واد فى الشام فالقاها فى عرضه ثم مكث ماشاء الله تعالى ثم ذكرها وبسط يده فأقبل بها ذباب حتى وضعها فى راحته والله تعالى أعلم ، وبعد ماأمره بالتوحيد الذى هو أول مايجب على المكلف فى ضمن النهى عن الشرك ونبهه على كمال علمه تعالى وقدرته عز وجل أمره بالصلاة التى هى أكمل العبادات تكميلا من حيث العمل بعد تكميله من حيث الاعتقاد فقال مستميلا له: ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ تكميلا لنفسك ، ويروى انه قال له: يابنى اذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها لشىء صلها واسترح منها فانها دين ، وصل فى جماعة ولو على رأس زج ﴿ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ تكميلا لغيرك والظاهر انه ليس المراد معروفا ومنكرا معينين ٠

وأخرج ابن أبى حاتم عن ابن جبير انه قال: وأمر بالمعروف يعنى التوحيد وانه عن المنكر يعنى الشرك ﴿ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ ﴾ من الشدائد والمحن لا سيما فيما أمرت به من اقامة الصلاة والامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، واحتياج الاخيرين للصبر على ماذكر ظاهر ، والأول لأن اتمام الصلاة والمحافظة عليها قد يشق ولذا قال تعالى: (وانها لكبيرة الا على الخاشعين) وقال ابن جبير: واصبر على ماأصابك فى أمر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يقول : اذا أمرت بمعروف أو نهيت عن منكر وأصابك فى ذلك أذى وشدة فاصبر عليه ﴿ إِنَّ ذَلِكَ ﴾ أى الصبر على ما أصابك عند ابن جبير ، وهو يناسب افراد اسم الاشارة وما فيه من معنى البعد للاشعار ببعد منزلته فى الفضل ، أو الاشارة الى الصبر والى سائر ما أمر به والافراد للتأويل بما ذكر وأمر البعد على ماسمعت ﴿ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ١٧ ﴾ أى مما عزمه الله تعالى وقطعه قطع ايجاب وروى ذلك عن

ابن حريج، والعزم بهذا المعنى مما ينسب إلى الله تعالى ومنه ماورد من عزمات الله عز وجل، والمراد به هنيا المعزوم اطلاقا للمصدر على المفعول، والاضافة من اضافة الصفة إلى الموصوف أى الأمور المعزومة *

وجوز أن يكون العزم بمعنى الفاعل أى عازم الأمور من عزم الأمر أى جد فعزم الأمور من باب الاسناد المجازى كمكر الليل لا من باب الاضافة على معنى فى وان صح، وقيل: يريد من مكارم الاخلاق وعزائم أهل الحزم السالكين طريق النجاة، واستظهر أبو حيان انه أراد من لا زمات الامور الواجبة، ونقل عن بعضهم ان العزم هو الحزم بلغة هذيل، والحزم والعزم أصلان، وما قاله المبرد من أن العين قلبت حاء ليس بشيء لاطراد تصاريف كل من اللفظين فليس أحدهما أصلا للآخر، والجملة تعليل لوجوب الامتثال بما سبق وفيه اعتناء بشانه ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ﴾ أى لا تمله عنهم ولا تولهم صفحة وجهك كما يفعله المتكبرون قاله ابن عباس. وجماعة وأنشدوا *

وكنا اذا الجبار صعر خده أقمنا له من ميله فتقـــوما

فهو من الصعر بمعنى الصيد وهو داء يعترى البعير فيلوى منه عنقه ويستعار للتكبر كالصعر، وقال ابن خويزمنداد: نهى ان يذل نفسه من غير حاجة فيلوى عنقه، ورجح الاول بأنه أوفق بما بعد، ولام (للناس) تعليلية والمراد ولا تصعر خدك لأجل الاعراض عن الناس أو صلة. وقرأ نافع وأبو عمرو. وحمزة. والكسائى (تصاعر) بألف بعد الصاد. وقرأ الجحدرى تصعر مضارع أصعر والكل واحد مثل علاه وعالاه وأعلاه *

﴿ وَلَا تَمْشِ فِى الْأَرْضِ ﴾ التى هى أحط الاماكن منزلة ﴿ مَرَحًا ﴾ أى فرحا وبطرا، مصدر وقع موقع الحال للمبالغة أو لتأويله بالوصف أو تمرح مرحا على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف والجملة فى موضع الحال أو لأجل المرح على أنه مفعول له، وقرئ مرحا بكسر الراء على انه وصف فى موضع الحال ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ١٨ ﴾ تعليل للنهى أو موجبه والمختال من الخيلاء وهو التبختر فى المشى كبرا، وقال الراغب: التكبر عن تخيل فضيلة تراءت للانسان من نفسه، ومنه تؤول لفظ الخيل لما قيل انه لا يركب أحد فرسا الا وجد فى نفسه نخوة، والفخور من الفخر وهو المباهاة فى الاشياء الخارجة عن الانسان كالمال والجاه ويدخل فى ذلك تعداد الشخص ما أعطاه لظهور أنه مباهاة بالمال، وعن مجاهد تفسير الفخور بمن يعدد ما أعطى ولا يشكر الله عز وجل، وفى الآية عند الزمخشرى لف ونشر معكوس حيث قال: المختال مقابل للماشى مرحا وكذلك الفخور للمصعر خده كبرا وذلك لرعاية الفواصل على ماقيل، ولا يأبى ذلك كون الوصية لم تكن باللسان العربى كما لا يخفى *

وجوز أن يكون هناك لف ونشر مرتب فان الاختيال يناسب الكبر والعجب وكذا الفخر يناسب المشى مرحا، والكلام على رفع الايجاب الكلى والمراد السلب الكلى، وجوز أن يبقى على ظاهره، وصيغة (فخور) للفاصلة ولأن ما يكره من الفخر كثرته فان القليل منه يكثر وقوعه فلطف الله تعالى بالعفو عنه وهذا كما لطف باباحة اختيال المجاهد بين الصفين واباحة الفخر بنحو المال لمقصد حسن ﴿ وَاقْصِدْ فِى مَشْيِكَ ﴾ بعد الاجتناب عن المرح فيه أى توسط فيه بين الدبيب والاسراع من القصد وهو الاعتدال، وجاء فى عدة روايات الا ان فى أكثرها مقالا يخرجها عن صلاحية الاحتجاج بها كما لا يخفى على من راجع شرح الجامع الصغير للمناوى

عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن » أي هيبته وجماله أي تورثه حقارة في أعين الناس ، وكأن ذلك لأنها تدل على الخفة وهذا أقرب من قول المناوي لأنها تتعب فتغير البدن والهيئة ٥

وقال ابن مسعود: كانوا ينهون عن خبب اليهود ودبيب النصارى ولكن مشيا بين ذلك، وما في النهاية من أن عائشة نظرت الى رجل كاد يموت تخافتا فقالت: ما لهذا؟ فقيل: إنه من القراء فقالت : كان عمر رضي الله تعالى عنه سيد القراء وكان إذا مشى أسرع وإذا قال أسمع وإذا ضرب أوجع، فالمراد بالاسراع فيه ما فوق دبيب المتماوت(١) وهو الذي يخفي صوته ويقلل حركاته مما يتزيا بزي العباد كأنه يتكلف في اتصافه بما يقربه من صفات الاموات ليوهم انه ضعف من كثرة العبادة فلا ينافي الآية، وكذا ما ورد في صفته صلى الله تعالى عليه وسلم اذ يمشي كأنما ينحط من صبب وكذا لا ينافيها قوله تعالى (وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا) اذ ليس الهون فيه المشي كدبيب النمل، وذكر بعض الافاضل أن المذموم اعتياد الاسراع بالافراط فيه ، وقال السخاوي : محل ذم الاسراع مالم يخش من بطء السير تفويت أمر ديني، لكن أنت تعلم أن الاسراع المذهب للخشوع لادراك الركعة مع الامام مثلا مما قالوا انه مما لا ينبغي فلا تغفل، وعن مجاهد أن القصد في المشي التواضع فيه، وقيل: جعل البصر موضع القدم ، والمعول عليه ما تقدم. وقرىء (وأقصد) بقطع الهمزة ونسبها ابن خالويه للحجازي من أقصد الرامي إذا سدد سهمه نحو الرمية ووجه اليها ليصيبها أي سدد في مشيك والمراد أمش مشيا حسنا، وكأنه أريد التوسط به بين المشيين السريع والبطيء فتتوافق القراءتان ﴿ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ أي انقص منه واقصر من قولك فلان يغض من فلان اذا قصر به ووضع منه وحط من درجته. وفي البحر الغض رد طموح الشيء كالصوت والنظر ويستعمل متعديا بنفسه كما في قوله: ٥ فغض الطرف انك من نمير ٥ ومتعديا بمن كما هو ظاهر قول الجوهري غض من صوته ، والظاهر إن ما في الآية من الثاني، وتكلف بعضهم جعل من فيها للتبعيض، وادعى آخر كونها زائدة في الاثبات ، وكانت العرب تفتخر بجهارة الصوت وتمدح به في الجاهلية ومنه ، قول الشاعر :

جهير الكلام جهير العطاس جهير الرواء جهير النعم
ويخطو على العم خطو الظليم ويعلو الرجال بخلق عمم

والحكمة في غض الصوت المأمور به أنه أوفر للمتكلم وأبسط لنفس السامع وفهمه ﴿ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ ﴾ أي أقبحها يقال وجه منكر أي قبيح قال في البحر: وهو أفعل بني من فعل المفعول كقولهم: أشغل من ذات النحيين وبناؤه من ذلك شاذ ، وقال بعض: أي أصعبها على السمع وأوحشها من نكر بالضم نكارة ومنه (يوم يدعو الداع إلى شيء نكر) أي أمر صعب لا يعرف، والمراد بالاصوات أصوات الحيوانات أي ان أنكر أصوات الحيوانات ﴿ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ١٩ ﴾ جمع حمار كما صرح به أهل اللغة ولم يخالف فيه غير السهيلي قال: أنه فعيل اسم جمع كالعبيد وقد يطلق على اسم الجمع الجمع عند اللغويين ، والجملة تعليل للامر بالغض على أبلغ وجه وآكده حيث شبه الرافعون أصواتهم بالحمير وهم مثل في الذم البليغ والشتيمة ومثلت أصواتهم بالنهاق الذي أوله زفير

(١) ورأى عمر رضي الله تعالى عنه رجلا متماوتا فقال لا تمت علينا ديننا أماتك الله تعالى ورأى رجلا مطأطئا رأسه فقال أرفع رأسك فان الاسلام ليس بمريض اه منه

وآخره شهيق ثم أخلى الكلام من لفظ التشبيه وأخرج مخرج الاستعارة ، وفى ذلك من المبالغة فى الذم والتهجين والافراط فى التثبيط عن رفع الصوت والترغيب عنه مافيه ، وإفراد الصوت مع جمع ما أضيف هو اليه للاشارة إلى قوة تشابه أصوات الحمير حتى كأنها صوت واحد هو أنكر الاصوات ، وقال الزمخشرى ان ذلك لما أن المراد ليس بيان حال صوت كل واحد من آحاد هذا الجنس حتى يجمع بل بيان صوت هذا الجنس من بين أصوات سائر الاجناس ، قيل : فعلى هذا كان المناسب لصوت الحمار بتوحيد المضاف اليه . وأجيب بأن المقصود من الجمع التتميم والمبالغة فى التنفير فان الصوت إذا توافقت عليه الحمير كان انكر . وأورد عليه أنه يوهم أن الانكرية فى التوافق دون الانفراد وهو لا يناسب المقام ، وأجيب بأنه لا يلتفت إلى مثل هذا التوهم ، وقيل : لم يجمع الصوت المضاف لأنه مصدر وهو لا يثنى ولا يجمع مالم تقصد الانواع كما فى (انكر الاصوات) فتأمل ، والظاهر أن قوله تعالى : (أن انكر الاصوات لصوت الحمير) من كلام لقمان لابنه تنفيرا له عن رفع الصوت ، وقيل : هو من كلام الله تعالى وانتهت وصية لقمان بقوله : (واغضض من صوتك) رد سبحانه به على المشركين الذين كانوا يتفاخرون بجهارة الصوت ورفعه مع أن ذلك يؤذى السامع ويقرع الصماخ بقوة وربما يخرق الغشاء الذى هو داخل الأذن وبين عز وجل أن مثلهم فى رفع أصواتهم مثل الحمير وأن مثل أصواتهم التى يرفعونها مثل نهاقها فى الشدة مع القبح الموحش وهذا الذى يليق أن يجعل وجه شبه لا الخلو عن ذكر الله تعالى كما يتوهم بناء على ما أخرج ابن أبى حاتم عن سفيان الثورى قال : صياح كل شىء تسبيحه الا الحمار لما أن وجه الشبه ينبغى أن يكون صفة ظاهرة وخلو صوت الحمار عن الذكر ليس كذلك ، على انا لا نسلم صحة هذا الخبر فان فيه مافيه ، ومثله ماشاع بين الجهلة من أن نهيق الحمار لعن للشيعة الذين لا يزالون ينهقون بسب الصحابة رضى الله تعالى عنهم ومثل هذا من الخرافات التى يمجها السمع ماعدا سمع طويل الاذنين ، والظاهر أن المراد بالغض من الصوت الغض منه عند التكلم والمحاورة ، وقيل : الغض من الصوت مطلقا فيشمل الغض منه عند العطاس فلا ينبغى أن يرفع صوته عنده ان أمكنه عدم الرفع ، وروى عن أبى عبد الله رضى الله تعالى عنه مايقتضيه ثم أن الغض ممدوح أن لم يدع داع شرعى إلى خلافه ، وأردف الامر بالقصد فى المشى بالامر بالغض من الصوت لما أنه كثيرا ما يتوصل إلى المطلوب بالصوت بعد العجز عن التوصل اليه بالمشى كذا قيل ، هذا وأبعد بعضهم فى الكلام على هذين الامرين فقال : إن الأول اشارة إلى التوسط فى الافعال والثانى اشارة إلى الاحتراز من فضول الكلام والتوسط فى الأقوال ، وجعل قوله تعالى : (إن تك مثقال حبة من خردل) الخ اشارة إلى اصلاح الضمير وهو كما ترى *

وقرأ ابن أبى عبلة (أصوات الحمير) بالجمع بغير لام التأكيد ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ رجوع إلى سنن ما سلف قبل قصة لقمان من خطاب المشركين وتوبيخ لهم على اصرارهم على ماهم عليه مع مشاهدتهم لدلائل التوحيد ، والتسخير على ماقال الراغب سياقة الشىء إلى الغرض المختص به قهرا ، وفى ارشاد العقل السليم المراد به اما جعل المسخر بحيث ينفع المسخر له أعم من أن يكون منقادا له يتصرف فيه كيف يشاء ويستعمله كيف يريد كعامة ما فى الارض من الاشياء المسخرة للانسان المستعملة له من الجماد والحيوان أولا يكون كذلك بل يكون سببا لحصول مراده من غير أن يكون له دخل فى استعماله كجميع مافى السموات من الاشياء التى نيطت بها مصالح العباد معاشا أو معادا ، وأما جعله منقادا للامر مذللا على أن معنى (لكم) لأجلكم

فان جميع ما فى السموات والارض من الكائنات مسخرة لله تعالى مستتبعة لمنافع الخلق ومايستعمله الانسان حسبما يشاء وان كان مسخرا له بحسب الظاهر فهو فى الحقيقة مسخر لله عز وجل ﴿ وَأَسْبَغَ ﴾ أى أتم واوسع ﴿ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ﴾ جمع نعمة وهى فى الاصل الحالة المستلذة فان بناء الفعلة كالجلسة والركبة للهيئة ثم استعملت فيما يلائم من الامور الموجبة لتلك الحالة اطلاقا للمسبب على السبب، وفى معنى ذلك قولهم: هى ماينتفع به ويستلذ ومنهم من زاد ويحمد عاقبته، وقال بعضهم: لاحاجة الى هذه الزيادة لأن اللذة عند المحققين أمر تحمد عاقبته وعليه لايكون لله عز وجل على كافر نعمة، ونقل الطيبى عن الامام أنه قال: النعمة عبارة عن المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير، ومنهم من يقول: المنفعة الحسنة المفعولة على جهة الاحسان إلى الغير قالوا: وإنما زدنا قيد الحسنة لأن النعمة يستحق بها الشكر وإذا كانت قبيحة لايستحق بها الشكر، والحق أن هذا القيد غير معتبر لأنه يجوز أن يستحق الشكر بالاحسان وان كان فعله محظورا لأن جهة الشكر كونه احسانا وجهة استحقاق الذم والعقاب الحظر فأى امتناع فى اجتماعهما ، ألاترى أن الفاسق يستحق الشكر لانعامه والذم لمعصية الله تعالى فلم لايجوز أن يكون الامر ههنا كذلك، أما قولنا: المنفعة فلأن المضرة المحضة لاتكون نعمة، وقولنا: المفعولة على جهة الاحسان لأنه لو كان نفعا وقصد الفاعل به نفع نفسه لانفع المفعول به لايكون نعمة وذلك كمن أحسن إلى جاريته ليربح عليها اه، ويعلم منه حكم زيادة ويحمد عاقبته ﴿ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ أى محسوسة ومعقولة معروفة لكم وغير معروفة ، وعن مجاهد النعمة الظاهرة ظهور الاسلام والنصرة على الاعداء والباطنة الامداد من الملائكة عليهم السلام، وعن الضحاك الظاهرة حسن الصورة وامتداد القامة وتسوية الاعضاء والباطنة المعرفة ،وقيل: الظاهرة البصر والسمع واللسان وسائر الجوارح والباطنة القلب والعقل والفهم ، وقيل : الظاهرة نعم الدنيا والباطنة نعم الآخرة ، وقيل : الظاهرة نحو ارسال الرسل وانزال الكتب والتوفيق لقبول الاسلام والاتيان به والثبات على قدم الصدق ولزوم العبودية والباطنة ماأصاب الارواح فى عالم الذر من رشاش نور النور وأول الغيث قطر ثم ينسكب .

ونقل بعض الامامية عن الباقر رضى الله تعالى عنه أنه قال: الظاهرة النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وما جاء به من معرفة الله تعالى وتوحيده والباطنة ولاية أهل البيت وعقد مودتنا، والتعميم الذى أشرنا اليه أولا أولى، لكن أخرج البيهقى فى شعب الايمان عن عطاء قال: سألت ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن قوله تعالى: (وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) قال: هذه من كنوز علمى سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أما الظاهرة فماسوى من خلقك وأما الباطنة فما سترمن عورتك ولو ابداها لقلاك اهلك فمن سواهم .

وفى رواية أخرى رواها ابن مردويه. والديلمى. والبيهقى. وابن النجار عن ابن عباس أنه قال: سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قوله تعالى: (وأسبغ) الخ قال: أما الظاهرة فالاسلام وما سوى من خلقك وما أسبغ عليك من رزقه وأما الباطنة فما ستر من مساوى عملك فان صح ماذكر فلا يعدل عنه الى التعميم الا أن يقال: الغرض من تفسير الظاهرة والباطنة بما فسرنا به التمثيل وهو الظاهر لا التخصيص والا لتعارض الخبران .

ثم ان ظاهر هذين الخبرين يقتضى كون الذنب وهو المعبر عنه فى الاول بما ستر من العورة وفى الثانى بما ستر من مساوى العمل نعمة ولم نر فى كلامهم التصريح باطلاقها عليه ويلزمه أن من كثرت ذنوبه كثرت

نعم الله تعالى عليه فكان المراد أن النعمة الباطنة هى ستر ما ستر من العورة ومساوى العمل ولم يقل كذلك اعتمادا على وضوح الأمر، وجاء فى بعض الآثار ما يقتضى ذلك، أخرج ابن أبى حاتم . والبيهقى . عن مقاتل أنه قال فى الآية: (ظاهرة) الاسلام (وباطنة) ستره تعالى عليكم المعاصى، بل جاء فى بعض روايات الخبر الثانى وأما ما بطن فستر مساوى عملك *

وجوز أن يكون (ما) فى ما ستر فى الخبرين مصدرية ومن صلة ستر لا بيان لما وقرأ . يحيى بن عمارة وأصبغ بالصاد وهى لغة بنى كلب يبدلون من السين اذا اجتمعت مع أحد الحروف المستعلية الغين والخاء والقاف صادا فيقولون فى سلخ صلخ وفى سقر صقر وفى سائغ صائغ ولا فرق فى ذلك بين ان يفصل بينهما فاصل وان لا يفصل، وظاهر كلام بعضهم انه لا فرق أيضا بين أن تتقدم السين على أحد تلك الاحرف وأن تتأخر، واشترط آخر تقدم السين، وذكر الخفاجى أنه ابدال مطرد *

وقرأ بعض السبعة . وزيد بن على رضى الله تعالى عنهما (نعمة) بالافراد . وقرىء (نعمته) بالأفراد والاضافة، ووجه الافراد بارادة الجنس كما قيل ذلك فى قوله تعالى: (وان تعدوا نعمة الله لاتحصوها) وقال الزجاج من قرأ . (نعمة) فعلى معنى ما أعطاهم من التوحيد ومن قرأ نعمه بالجمع فعلى جميع ما أنعم به عليهم والاول أولى، ونصب (ظاهرة وباطنة) فى قراءة التعريف على الحالية وفى قراءة التنكير على الوصفية ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ ﴾ من الجدال وهو المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة، وأصله من جدلت الحبل أى أحكمت فتله كان المتجادلين يفتل كل منهما صاحبه عن رأيه . وقيل: الاصل فى الجدال الصراع واسقاط الانسان صاحبه على الجدالة وهى الارض الصابة وكأن الجملة فى موضع الحال من ضميره تعالى فيما قبل أى ألم تروا ان الله سبحانه فعل ما فعل من الامور الدالة على وحدته سبحانه وقدرته عز وجل والحال من الناس من ينازع ويخاصم كالنضر بن الحرث وأبى ابن خلف كانا يجادلان النبى ﷺ ﴿ فِى اللَّهِ ﴾ أى فى توحيده عز وجل وصفاته جل شأنه كالمشركين المنكرين وحدته سبحانه وعموم قدرته جلت قدرته وشمولها للبعث ولم يقل فيه بدل فى الله بارجاع الضمير للاسم الجليل فى قوله تعالى: (ألم تروا ان الله سخر لكم) تهويلا لأمر الجدال ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ مستفاد من دليل عقلى ﴿ وَلَا هُدًى ﴾ راجع الى رسول مأخوذ منه، وجوز جعل الهدى نفس الرسول مبالغة وفيه بعد ﴿ وَلَا كِتَابٍ ﴾ أنزله الله تعالى ﴿ مُنِيرٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ أى ذى نور، والمراد به واضح الدلالة على المقصود، وقيل: منقذ من ظلمة الجهل والضلال بل يجادلون بمجرد التقليد كما قال سبحانه ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ أى لمن يجادل والجمع باعتبار المعنى ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ يريدون عبادة ما عبدوه من دون الله عز وجل، وهذا ظاهر فى منع التقليد فى أصول الدين والمسئلة خلافيه فالذى ذهب اليه الاكثرون ورجحه الامام الرازى والآمدى انه لا يجوز التقليد فى الاصول بل يجب النظر والذى ذهب اليه عبيد الله بن الحسن العنبرى وجماعة الجواز وربما قال بعضهم انه الواجب على المكلف وان النظر فى ذلك والاجتهاد فيه حرام، وعلى كل يصح عقائد المقلد المحقوان كان آثما بترك النظر على الأول، وعن الأشعرى انه لا يصح إيمانه، وقال الاستاذ أبو القاسم القشيرى: هذا مكذوب عليه لما يلزمه تكفير العوام وهم غالب المؤمنين، والتحقيق انه

إن كان التقليد أخذا لقول الغير بغير حجة مع احتمال شك ووهم بأن لا يجزم المقلد فلا يكفى ايمانه قطعا لأنه لا إيمان مع أدنى تردد فيه وان كان لكن جزما فيكفى عند الاشعرى وغيره خلافا لأبى هاشم فى قوله لا يكفى بل لا بد لصحة الايمان من النظر، وذكر الخفاجى انه لاخلاف فى امتناع تقليد من لم يعلم أنه مستند الى دليل حق، وظاهر ذم المجادلين بغير علم ولا هدى ولا كتاب انه يكفى فى النظر الدليل النقلى الحق كما يكفى فيه الدليل العقلى *

﴿ أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ ﴾ أى يدعو آباءهم لا أنفسهم كما قيل : فان مدار إنكار الاستتباع كون المتبوعين تابعين للشياطين وينادى عليه قوله تعالى :(أو لو كان آباؤهم لايعقلون شيئا ولايهتدون) بعد قوله سبحانه : (بل نتبع ماألفينا عليه آباءنا) ويعلم منه حال رجوع الضمير إلى المجموع أى أولئك المجادلين وآباءهم ﴿ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ ٢١ ﴾ أى إلى مايؤل اليه أو يتسبب منه من الاشراك وإنكار شمول قدرته عز وجل للبعث ونحو ذلك من الضلالات ، وجوز بقاء (عذاب السعير) على حقيقته والاستفهام للانكار ويفهم التعجيب من السياق أو للتعجيب ويفهم الانكار من السياق والواو حالية والمعنى أيتبعونهم ولو كان الشيطان يدعوهم أى فى حال دعاء الشيطان إياهم إلى العذاب ، وجوز كون الواو عاطفة على مقدر أى أيتبعونهم لولم يكن الشيطان يدعوهم الى العذاب ولو كان يدعوهم اليه، وهما قولان مشهوران فى الواو الداخلة على (لو) الوصلية ونحوها، وكذا فى احتياجها إلى الجواب قولان قول بالاحتياج وقول بعدمه لانسلاخها عن معنى الشرط، ومن ذهب إلى الأول قدره هنا لايتبعوهم وهو مما لاغبار عليه على تقدير كون الواو عاطفة، وأما على تقدير كونها حالية فزعم بعضهم أنه لايتسنى وفيه نظر ، وقد مر الكلام على نحو هذه الآية الكريمة فتذكر *

﴿ وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ بأن فوض اليه تعالى جميع أموره وأقبل عليه سبحانه بقلبه وقالبه، فالاسلام كالتسليم التفويض، والوجه الذات، والكلام كناية عما أشرنا اليه من تسليم الأمور جميعها اليه تعالى والاقبال التام عليه عز وجل وقد يعدى الاسلام باللام قصداً لمعنى الاخلاص *

وقرأ على كرم الله تعالى وجهه . والسلمى . وعبد الله بن مسلم بن يسار (يسلم) بتشديد اللام من التسليم وهو أشهر فى معنى التفويض من الاسلام ﴿ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ أى فى أعماله والجملة فى موضع الحال *

﴿ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ ﴾ تعلق أتم تعلق بأوثق مايتعلق به من الأسباب وهذا تشبيه تمثيلى مركب حيث شبه حال المتوكل على الله عز وجل المفوض اليه أموره كلها المحسن فى أعماله بمن ترقى فى جبل شاهق أو تدلى منه فتمسك بأوثق عروة من حبل متين مأمون انقطاعه ، وجوز أن يكون هناك استعارة فى المفرد وهو العروة الوثقى بأن يشبه التوكل النافع المحمود عاقبته بها فتستعار له ﴿ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ٢٢ ﴾ أى هى صائرة اليه عز وجل لا إلى غيره جل جلاله فلا يكون لأحد سواه جل وعلا تصرف فيها بأمر ونهى وثواب وعقاب فيجازى سبحانه هذا المتوكل أحسن الجزاء ، وقيل : فيجازى كلا من هذا المتوكل وذاك المجادل بما يليق به بمقتضى الحكمة ، وأل فى الأمور للاستغراق ، وقيل : تحتمل العهد على أن المراد الأمور المذكورة من المجادلة ومابعدها، وتقديم (إلى الله) للحصر ردا على الكفرة فى زعمهم مرجعية آلهتهم لبعض الأمور *

واختار بعضهم كونه إجلالا للجلالة ورعاية للفاصلة ظانا منه أن الاستغراق مغن عن الحصر وهو ليس كذلك.

﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ ﴾ أى فلا يهمنك ذلك ﴿ إِلَيْنَا ﴾ لا إلى غيرنا ﴿ مَرْجِعُهُمْ ﴾ رجوعهم بالبعث يوم القيامة ﴿ فَنُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا ﴾ أى بعملهم أو بالذى عملوه فى الدنيا من الكفر والمعاصى بالعذاب والعقاب، وقيل: إلينا مرجعهم فى الدارين فنجازيهم بالاهلاك والتعذيب والاول أظهر وأيا ما كان فالجملة فى موضع التعليل كأنه قيل: لا يهمنك كفر من كفر لأنا ننتقم منه ونعاقبه على عمله أو الذى عمله والجمع فى الضمائر الثلاثة باعتبار معنى من كما أن الافراد فى الأول باعتبار لفظها، وقرىء فى السبع (ولا يحزنك) مضارع أحزن مزيد حزن اللام، وقدر اللزوم ليكون للنقل فائدة وحزن وأحزن لغتان، قال اليزيدى: حزنه لغة قريش وأحزنه لغة تميم وقد قرىء بهما، وذكر الزمخشرى أن المستفيض فى الاستعمال ماضى الأفعال ومضارع الثلاثى والعهدة فى ذلك عليه ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ٢٣ ﴾ تعليل للتنبئة المعبر بها عن المجازاة أى يجازيهم سبحانه لأنه عز وجل عليم بالضمائر فما ظنك بغيرها *

﴿ نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ﴾ تمتيعا قليلا أو زمانا قليلا فان مايزول بالنسبة الى مايدوم قليل ﴿ ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَى عَذَابٍ غَلِيظٍ ٢٤ ﴾ ثقيل عليهم ثقل الاجرام الغلاظ، والمراد بالاضطرار أى الالجاء الزامهم ذلك العذاب الشديد الزام المضطر الذى لا يقدر على الانفكاك مما ألجىء اليه، وفى الانتصاف تفسير هذا الأضطرار مافى الحديث من أنهم لشدة مايكابدون من النار يطلبون البرد فيرسل عليهم الزمهرير فيكون أشد عليهم من اللهب فيتمنون عود اللهب اضطرارا فهو أختيار عن اضطرار وباذيال هذه البلاغة تعلق الكندى حيث قال:

يرون الموت قداما وخلفا فيختارون والموت اضطرار

وقيل: المعنى نضم إلى الاحراق الضغط والتضييق فلا تغفل ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ أى خلقهن الله تعالى، وجوز أن يكون التقدير الله خلقهن والأول أولى كما فصل فى محله وقولهم ذلك لغاية وضوح الأمر بحيث اضطروا إلى الاعتراف به ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ على إلزامهم وإلجائهم إلى الاعتراف بما يوجب بطلان ماهم عليه من إشراك غيره تعالى به جل شأنه فى العبادة التى لا يستحقها غير الخالق والمنعم الحقيقى *

وجوز جعل المحمود عليه جعل دلائل التوحيد بحيث لا ينكرها المكابر أيضا ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٢٥ ﴾ أن ذلك يلزمهم قيل: وفيه إيغال حسن كأنه قال سبحانه: وان جهلهم انتهى إلى أن لا يعلموا أن الحمد لله ماموقعه فى هذا المقام، وقد مر تمام الكلام فى نظير الآية فى العنكبوت فتذكر *

﴿ لِلَّهِ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ خلقا وملكا وتصرفا ليس لأحد سواه عز وجل استقلالا ولا شركة فلا يستحق العبادة فيهما غيره سبحانه وتعالى بوجه من الوجوه، وهذا ابطال لمعتقدهم من وجه آخر لأن المملوك لا يكون شريكا للمالك فكيف يستحق ما هو حقه من العبادة وغيرها ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِىُّ ﴾ عن كل شئ ﴿ الْحَمِيدُ ٢٦ ﴾ المستحق للحمد وان لم يحمده جل وعلا أحد او المحمود بالفعل يحمده كل مخلوق بلسان الحال، وكأن الجملة جواب عما يوشك أن يخطر ببعض الاذهان السقيمة من أنه هل اختصاص مافى السموات

والأرض به عز وجل لحاجته سبحانه اليه، وهو جواب بنفى الحاجة على أبلغ وجه فقد كان يكفى فى الجواب إن الله غنى الا أنه جىء بالجملة متضمنة للحصر للمبالغة وجىء بالحميد أيضا تأكيداً لما تفيده من نفى الحاجة بالاشارة الى أنه تعالى منعم على من سواه سبحانه أو متصف بسائر صفات الكمال فتأمل جدا ، وقال الطيبي: إن قوله تعالى: (لله مافى السموات والأرض) تهاون بهم وابداء أنه تعالى مستغن عنهم وعن حمدهم وعبادتهم ولذلك علل بقوله سبحانه: (ان الله هو الغنى) أى عن حمد الحامدين (الحميد) أى المستحق للحمد وان لم يحمدوه عز وجل ه

﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِى الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ أى لو ثبت كون ما فى الارض من شجرة اقلاما ـ فان ـ وما بعدها فاعل ثبت مقدر بقرينة كون (أن) دالة على الثبوت والتحقق والى هذا ذهب المبرد، وقال سيبويه: إن ذلك مبتدأ مستغن عن الخبر لذكر المسند والمسند اليه بعده، وقيل: مبتدأ خبره مقدر قبله، وقال ابن عصفور : بعده و(مافى الارض) اسم أن و(من شجرة) بيان ـ لما ـ أو للضمير العائد اليها فى الظرف فهو فى موضع الحال منها أو منه أى ولو ثبت أن الذى استقر فى الأرض كائنا من شجرة، و(أقلام) خبر أن قال أبو حيان: وفيه دليل دعوى الزمخشرى وبعض العجم ممن ينصر قوله : ان خبر أن الجائية بعد ـ لو ـ لا يكون اسما جامدا ولا إسما مشتقا بل يجب أن يكون فعلا وهو باطل ولسان العرب طافح بخلافه ، قال الشاعر :

ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيداً وأزنما

وقال آخر : ماأطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

إلى غير ذلك، وتعقب بأن اشتراط كون خبرها فعلا إنما هو إذا كان مشتقا فلا يرد (أقلام) هنا ولا ماذكر فى البيتين، وأما قوله تعالى: (لو أنهم بادون) فلو فيه للتمنى والكلام فى خبر أن الواقعة بعد لو الشرطية. والمراد بشجرة كل شجرة والنكرة قد تعم فى الاثبات إذا اقتضى المقام ذلك كما فى قوله تعالى: (علمت نفس ماأحضرت) وقول ابن عباس رضى الله عنهما لبعض أهل الشام وقد سأله عن المحرم اذا قتل جرادة أيتصدق بتمرة فدية لها؟ تمرة خير من جرادة على ما اختاره جمع ولا نسلم المنافاة بين هذا العموم وهذه التاء فكأنه قيل : ولو أن كل شجرة فى الأرض أقلام الخ، وكون كل شجرة أقلاما باعتبار الاجزاء أو الاغصان فيؤل المعنى الى لو أن أجزاء أو أغصان كل شجرة فى الارض أقلاما الخ ، ويحسن ارادة العموم فى نحو ما نحن فيه كون الكلام الذى وقعت فيه النكرة شرطا بلو وللشرط مطلقا قرب ما من النفى فما ظنك به إذا كان شرطا بها وإن كانت هنا ليست بمعناها المشهور من انتفاء الجواب لانتفاء الشرط أو العكس بل هى دالة على ثبوت الجواب أو حرف شرط فى المستقبل على ما فصل فى المغنى، واختيار (شجرة) على أشجار أو شجر لأن الكلام عليه أبعد عن اعتبار التوزيع بأن تكون كل شجرة من الاشجار أو الشجر قلما المخل بمقتضى المقام من المبالغة بكثرة كلماته تعالى شأنه. وفى البحر أن هذا مما وقع فيه المفرد موقع الجمع والنكرة موقع المعرفة، ونظيره (ما ننسخ من آية. مايفتح الله للناس من رحمة . ولله يسجد مافى السموات والأرض من دابة) وقول العرب: هذا أول فارس وهذا أفضل عالم يراد من الآيات ومن الرحمات ومن الدواب وأول الفرسان وأفضل العلماء ذكر المفرد النكرة وأريد به معنى الجمع المعرف باللام وهو مهيع فى كلام العرب معروف وكذلك يقدر هنا من الشجرات أو من الاشجار اه فلا تغفل ه

وقال الزمخشرى: إنه قال سبحانه (شجرة) على التوحيد دون اسم الجنس الذى هو شجر لأنه أريد تفصيل

الشجر شجرة شجرة حتى لا يبقى من جنس الشجر ولا واحدة الا وقد بريت أقلاما. وتعقب بأن افادة المفرد التفصيل بدون تكرار غير معهود والمعهود افادته ذلك بالتكرير نحو جاؤنى رجلا رجلا فتأمل، واختيار جمع القلة فى (أقلام) مع أن الانسب للمقام جمع الكثرة لأنه لم يعهد للقلم جمع سواه وقلام غير متداول فلا يحسن استعماله ﴿ وَالْبَحْرُ ﴾ أى المحيط فأل للعهد لأنه المتبادر ولأنه الفرد الكامل إذ قد يطلق على شعبه وعلى الانهار العظام كدجلة والفرات ، وجوز ارادة الجنس ولعل الاول أبلغ ﴿ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ أى من بعد نفاده وقيل من ورائه ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ مفروضة كل منها مثله فى السعة والاحاطة وكثرة الماء، والمراد بالسبعة الكثرة بحيث تشمل المائة والالف مثلا لا خصوص العدد المعروف كما فى قوله عليه الصلاة والسلام: «المؤمن يأكل فى معى واحد والكافر يأكل فى سبعة أمعاء» واختيرت لها لأنها عدد تام كما عرفت عند الكلام فى قوله تعالى: (تلك عشرة كاملة) وكثير من المعدودات التى لها شأن كالسموات والكواكب السيارة والاقاليم الحقيقية وأيام الاسبوع إلى غير ذلك منحصر فى سبع فلعل فى ذكرها هنا دون سبعين المتجوز به عن الكثرة أيضا رمزا الى شأن كون تلك الابحر عظيمة ذات شأن ولما لم تكن موضوعة فى الأصل لذلك بل للعدد المعروف القليل جاء تمييزها أبحر بلفظ القلة دون بحور وإن كان لا يراد به إلا الكثرة ليناسب بين اللفظين فكما تجوز فى السبعة واستعملت للتكثير تجوز فى أبحر واستعمل فيه أيضا، وكان الظاهر بعد جعل ما فى الأرض من شجرة أقلاما أن يقال: والبحر مداد لكن جىء بما فى النظم الجليل لأن يمده يغنى عن ذكر المداد لأنه من قولك: مد الدواة وأمدها أى جعلها ذات مداد وزاد فى مدادها ففيه دلالة على المداد مع مايزيد فى المبالغة وهو تصوير الامداد المستمر حالا بعد حال كما تؤذن به صيغة المضارع فأفاد النظم الجليل جعل البحر المحيط بمنزلة الدواة وجعل أبحر سبعة مثله مملوءة مداداً فهى تصب فيه مدادها أبدا صبا لا ينقطع، ورفع (البحر) على ما استظهره أبو حيان فيه على الابتداء وجملة يمده خبره والواو للحال والجملة حال من الموصول أو الضمير الذى فى صلته أى لو ثبت كون ما فى الأرض من شجرة أقلاما فى حال كون البحر ممدودا بسبعة أبحر، ولا يضر خلو الجملة عن ضمير ذى الحال فان الواو يحصل بها من الربط مالا يتقاعد عن الضمير لدلالتها على المقارنة ، وأشار الزمخشرى إلى أن هذه الجملة وما أشبهها كقوله:

وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد فيد الاوابد هيكل

وجئت والجيش مصطف من الاحوال التى حكمها حكم الظروف لأنها فى معناها إذ معنى جئت والجيش مصطف مثلا ومعنى جئت وقت اصطفاف الجيش واحد وحيث أن الظرف يربطه بما قبله تعلقه به وان لم يكن فيه ضمير وهو اذا وقع حالا استقر فيه الضمير فما يشبهه كأنه فيه ضمير مستقر، ولا يرد عليه اعتراض أبى حيان بأن الظرف اذا وقع حالا ففى العامل فيه ضمير ينتقل الى الظرف ، والجملة الاسمية اذا كانت حالا بالواو فليس فيها ضمير منتقل فكيف يقال انها فى حكم الظرف . نعم الحق أن الربط بالواو كاف عن الضمير ولا يحتاج معه الى تكلف هذه المؤنة ، وجوز أن تكون الجملة حالا من الارض والعامل فيه معنى الاستقرار والرابط ما سمعت او أل التى فى (البحر) بناء على رأى الكوفيين من جواز كون أل عوضا عن الضمير كما فى قوله تعالى: (جنات عدن مفتحة لهم الابواب) أى ولو ثبت كون الذى استقر فى الارض من شجرة أقلاما حال كون بحرها ممدودا بسبعة أبحر

قال فى الكشف: ولا بد أن يجعل (من شجرة) بيانا للضمير العائد الى (ما) لئلا يلزم الفصل بين أجزاء الصلة بالاجنبى
و (البحر) على تقدير جعل ال فيه عوضا عن المضاف اليه العائد الى الارض يحتمل أن يراد به المعهود وأن يراد به غيره ، وقال الطيبي: إن البحر على ذلك يعم جميع الابحر لقرينة الاضافة ويفيد أن السبعة خارجة عن بحر الأرض وعلى ما سواه يحتمل الحصة المعهودة المعلومة عند المخاطب. ورد بأنه لافرق بينهما بل كون بحرها للعهد أظهر لأن العهد أصل الاضافة ولا ينافيه كون الارض شاملة لجميع الاقطار لأن المعهود البحر المحيط وهو محيط بها كلها ، وجوز الزمخشرى كون رفعه بالعطف على محل أن ومعمولها ، وجملة (يمده) حال على تقدير لو ثبت كون ما فى الارض من شجرة أقلاما وثبت البحر ممدوداً بسبعة أبحر ، وتعقب بأن الدال على الفعل المحذوف هو أن وخبره على ماقرر فى بابه فاذن لا يمكن افضاء المحذوف الى المعطوف دون ملاحظة دال وفى هذا العطف اخراج عن الملاحظة ، وأجيب بأنه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع، ثم لا يخفى أن العطف على هذا من عطف المفرد على المفرد لا المفرد على الجملة كما قيل اذ الظاهر أن المعطوف عليه انما هو المصدر الواقع فاعلا لثبت وهو مفرد لا جملة ، وجوز أن يكون العطف على ذلك أيضاً بناء على رأى من يجعله مبتدأ ، وتعقب بأنه يلزم أن يلى لو الاسم الصريح الواقع مبتدأ اذ يصير التقدير ولو البحر وذلك على ماقال أبو حيان لا يجوز الا فى ضرورة شعر نحو قوله : لو بغير الماء حلقى شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى (١)

وأجيب بأنه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع كما فى نحو رب رجل وأخيه يقولان ذلك ، وقال بعضهم: إنه يلزم على العطف السابق أن يلى لو الاسم الصريح وهو أيضاً مخصوص بالضرورة. وأجاب بما أجيب وفيه عندى تأمل ، وجوز كون الرفع على الابتداء ، وجملة (يمده) خبر المبتدا والواو واو المعية وجملة المبتدا وخبره فى موضع المفعول معه بناء على أنه يكون جملة كما نقل عن ابن هشام ولا يخفى بعده ، وجوز كون الواو على ذلك للاستئناف وهو استئناف بيانى كأنه؟ قيل: ما المداد حينئذ فقيل: والبحر الخ ، وتعقب بأن اقتران الجواب بالواو وإن كانت استئنافية غير معهود ، وماقيل: إنه يقترن بها إذا كان جوابا للسؤال على وجه المناقشة لا للاستعلام مما لا يعتمد عليه، ومن هنا قيل: الظاهر على ارادة الاستئناف أن يكون نحويا ، وجوز فى هذا التركيب غير ماذكر من أوجه الاعراب أيضاً *

وقرأ البصريان (والبحر) بالنصب على أنه معطوف على اسم أن و (يمده) خبره أى ولو ان البحر ممدود بسبعة أبحر* قال ابن الحاجب فى أماليه : ولا يستقيم أن يكون (يمده) حالا لأنه يؤدى الى تقييد المبتدا الجامد بالحال ولا يجوز لأنها لبيان الفاعل أو المفعول والمبتدا ليس كذلك ويؤدى أيضا الى كون المبتدا لا خبر له ولا يستقيم أن يكون (أقلام) خبرا له لأنه خبر الاول اهـ ، ولم يذكر احتمال تقدير الخبر لظهور أنه خلاف الظاهر*
وجوز أن يكون منصوبا على شريطة التفسير عطفا على الفعل المحذوف أعنى ثبت ودخول لو على المضارع جائز، وجملة (يمده) الخ حينئذ لا محل لها من الاعراب *

وقرأ عبد الله (وبحر) بالتنكير والرفع وخرج ذلك ابن جنى على انه مبتدأ وخبره محذوف أى هناك بحر يمده الخ، والواو واو الحال لا محالة، ولا يجوز أن يعطف على (أقلام) لأن البحر وما فيه ليس من حديث الشجر

(١) الاعتصار بالماء أن يشرب به قليلا قليلا ليسيغ ماغص به من الطعام اهـ منه

والاقلام وانما هو من حديث المداد . وفى البحر ان الواو على هذه القراءة للحال أو للعطف على ماتقدم، وإذا كانت للحال كان (بحر) مبتدا وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة تقدم تلك الواو فقد عد من مسوغات الابتداء بالنكرة كما فى قوله :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق

اه ولا يخفى انه اذا عطف على فاعل ثبت فجملة (يمده) فى موضع الصفة له لا حال منه، وجوز ذلك من جوز مجيء الحال من النكرة ، والظاهر على تقدير كونه مبتدا جعل الجملة خبره ولا حاجة الى جعل خبره محذوفا كما فعل ابن جنى .

وقرأ ابن مسعود. وأبى (تمده) بتاء التأنيث من مد كالذى فى قراءة الجمهور . وقرأ ابن مسعود أيضا. والحسن. وابن مصرف. وابن هرمز (يمده) بضم الياء التحتية من الامداد. قال ابن الشيخ: يمد بفتح فضم ويمد بضم فكسر لغتان بمعنى . وقرأ جعفر بن محمد رضى الله تعالى عنهما (والبحر مداده) أى ما يكتب به من الحبر، وقال ابن عطية: هو مصدر ﴿مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾ جواب (لو) وفى الكلام اختصار يسمى حذف ايجاز ويدل على المحذوف السياق والتقدير ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام والبحر ممدود بسبعة أبحر وكتبت بتلك الاقلام وبذلك المداد كلمات الله تعالى مانفدت لعدم تناهيها ونفد تلك الاقلام والمداد لتناهيها ، ونظير ذلك فى الاشتمال على ايجاز الحذف قوله تعالى: (أو به أذى من رأسه ففدية) أى فحلق رأسه لدفع مابه من الأذى ففدية، والمراد بكلماته تعالى كلمات علمه سبحانه وحكمته جل شأنه وهو الذى يقتضيه سبب النزول على ما أخرج ابن جرير عن عكرمة قال : سأل أهل الكتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الروح فأنزل سبحانه (ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربى وما أوتيتم من العلم الا قليلا) فقالوا : تزعم (١) أنا لم نؤت من العلم الا قليلا وقد أوتينا التوراة وهى الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا فنزلت (ولو أن) الخ . وظاهر هذا ان اليهود قالوا ذلك له عليه الصلاة والسلام مشافهة وهو ظاهر فى أن الآية مدنية ، وقيل: انهم أمروا وفد قريش ان يقولوا له صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك وهذا القائل يقول: انها مكية ،وحاصل الجواب أنه وإن كان ما أوتيتموه خيرا كثيرا لكونه حكمة الا أنه قليل بالنسبة الى حكمته عز وجل . وفى رواية أنه نزل بمكة قوله تعالى: (ويسألونك) الخ فلما هاجر عليه الصلاة والسلام أتاه أحبار اليهود فقالوا بلغنا أنك تقول : (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) أفعنيتنا أم قومك فقال صلى الله تعالى عليه وسلم : « كلا عنيت » فقالوا: ألست تتلو فيما جاءك إنا أوتينا التوراة وفيها علم كل شيء فقال عليه الصلاة والتحية: «هى فى علم الله تعالى قليل وقد أتاكم ما إن عملتم به نجوتم» قالوا: يامحمد كيف تزعم هذا وأنت تقول: (ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا) فكيف يجتمع؟ فقال صلى الله تعالى عليه وسلم : « هذا علم قليل وخير كثير» فأنزل الله تعالى هذه الآية . وهذا نص فى ان الآية مدنية، وقيل: المراد بها مقدوراته جل وعلا وعجائبه عز وجل التى إذا أراد سبحانه شيئا منها قال تبارك وتعالى له: (كن فيكون) ومن ذلك قوله تعالى فى عيسى: (وكلمته ألقاها إلى مريم) وإطلاق الكلمات على ماذكر من اطلاق السبب على المسبب ، وعلى هذا وجه ربط الآية بما قبلها أظهر على ما قيل وهو أنه سبحانه لما

(١) قوله فقالوا تزعم عن ابن جريج أن القائل حيى بن أخطب اه منه

قال : (ولله مافى السموات والارض) وكان موهما لتناهى ملكه جل جلاله أردف سبحانه ذلك بما هو ظاهر بعدم التناهى وهذا مااختاره الامام فى المراد بكلماته تعالى إلا أن فى انطباقه على سبب النزول خفاء ، وعن أبى مسلم المراد بها ما وعد سبحانه به أهل طاعته من الثواب وما أوعد جل شأنه به أهل معصيته من العقاب ، وكأن الآية عليه بيان لأكثرية ما لم يظهر بعد من ملكه تعالى بعد بيان كثرة ماظهر ، وقيل : المراد بها ماهو المتبادر منها بناء على ما أخرج عبد الرزاق . وابن جرير . وابن المنذر . وغيرهم عن قتادة قال : قال المشركون انما هذا كلام يوشك أن ينفد فنزلت (ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام) الآية ، وفى وجه ربط الآية عليه بما قبلها وكذا بما بعدها خفاء جدا إلا أنه لا يقتضى كونها مدنية ، وإيثار الجمع المؤنث السالم بناء على أنه كجمع المذكر جمع قلة لاشعاره وان اقترن بما قد يفيد معه الاستغراق والعموم من أل أو الاضافة نظرا لاصل وضعه وهو القلة بأن ذلك لا يفى بالقليل فكيف بالكثير . وقرأ الحسن . (ماانفد) بغير تاء (كلام الله) بدل كلمات الله ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ﴾ لا يعجزه جل شأنه شىء ﴿ حَكِيمٌ ٢٧ ﴾ لا يخرج عن علمه تعالى وحكمته سبحانه شىء ، والجملة تعليل لعدم نفاد كلماته تبارك وتعالى .

﴿ مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ أى الا كخلقها وبعثها فى سهولة التأتى بالنسبة اليه عز وجل اذ لا يشغله تعالى شأن عن شأن لأن مناط وجود الكل تعلق ارادته تعالى الواجبة أو قوله جل وعلا : كن مع قدرته سبحانه الذاتيه وامكان المتعلق ولا توقف لذلك على آلة ومباشرة تقتضى التعاقب ليختلف عنده تعالى الواحد والكثير كما يختلف ذلك عند العباد ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ ﴾ يسمع كل مسموع ﴿ بَصِيرٌ ٢٨ ﴾ يبصر كل مبصر فى حالة واحدة لا يشغله ادراك بعضها عن ادراك بعض فكذا الخلق والبعث وحاصله كما انه تعالى شأنه يبصر واحد يدرك سبحانه المبصرات ويسمع واحد يسمع جل وعلا المسموعات ولا يشغله بعض ذلك عن بعض كذلك فيما يرجع الى القدرة والفعل فهو استشهاد بما سلموه فشبه المقدورات فيما يراد منها بالمدركات فيما يدرك منها كذا فى الكشف . واستشكل كون ذلك مسلما بأنه قد كان بعضهم إذا طعنوا فى الدين يقول : أسروا قولكم لئلا يسمع اله محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فنزل (وأسروا قولكم أواجهروا به إنه عليم بذات الصدور) .

وأجيب بأنه لا اعتداد بمثله من الحماقة بعد ما رد عليهم ما زعموا وأعلموا بما أسروا ، وقيل : إن الجملة تعليل لإثبات القدرة الكاملة بالعلم الواسع وأن شيئا من المقدورات لا يشغله سبحانه عن غيره لعلمه تعالى بتفاصيلها وجزئياتها فيتصرف فيها كما يشاء كما يقال : فلان يجيد عمل كذا لمعرفته بدقائقه ومتمماته ، والمقصود من ايراد الوصفين اثبات الحشر والنشر لأنهما عمدتان فيه ألا ترى كيف عقب ذلك بما يدل على عظيم القدرة وشمول العلم .

وأياما كان يندفع توهم أن المناسب لما قبل أن يقال : إن الله قوى قدير أو نحو ذلك دون ماذكر لأن الخلق والبعث ليسا من المسموعات والمبصرات ، وعن مقاتل أن كفار قريش قالوا : إن الله تعالى خلقنا أطوارا نطفة علقة مضغة لحما فكيف يبعثنا خلقا جديدا فى ساعة واحدة فنزلت وذكر النقاش أنها نزلت فى أبى بن خلف . وأبى الاسود ونبيه . ومنبه ابنى الحجاج ، وذكر فى سبب نزولها فيهم نحو ماذكر ، وعلى كون سبب النزول ذلك قيل : المعنى انه تعالى سميع بقولهم ذلك بصير بما يضمرونه وهو كما ترى ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ قيل : خطاب لسيد المخاطبين ﷺ وقيل : عام لكل من يصلح للخطاب وهو الاوفق لما سبق وما لحق أى ألم تعلم .

﴿أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِى النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِى اللَّيْلِ﴾ أى يدخل كل واحد منها فى الآخر ويضيفه سبحانه اليه فيتفاوت بذلك حاله زيادة ونقصانا، وعدل عن يولج أحد الملوين فى الآخر مع أنه اخصر للدلالة على استقلال كل منهما فى الدلالة على كمال القدرة، وقدم الليل على النهار لمناسبته لعالم الامكان المظلم من حيث امكانه الذاتى، وفى بعض الآثار كان العالم فى ظلمة فرش الله تعالى عليهم من نوره، وهذا الايلاج انما هو فى هذا العالم ليس عند ربك صباح ولا مساء، وقدم الشمس على القمر فى قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ مع تقديم الليل الذى فيه سلطان القمر على النهار الذى فيه سلطان الشمس لأنها كالمبدإ للقمر ولأن تسخيرها لغاية عظمها أعظم من تسخير القمر وأيضا آثار ذلك التسخير أعظم من آثار تسخيره وقال الامام فى تعليل تقديم كل على ما قدم عليه: لأن الانفس تطلب سبب المقدم أكثر مما تطلب سبب المؤخر وبين ذلك بما بين، ولعل ما ذكرناه أولى لاسيما إذا صح أن نور القمر مستفاد من ضياء الشمس وعطف قوله سبحانه (سخر) على قوله تعالى (يولج) والاختلاف بينهما صيغة لما أن إيلاج أحد الملوين فى الآخر متجدد فى كل حين وأما التسخير فأمر لا تعدد فيه ولا تجدد وإنما التعدد والتجدد فى آثاره كما يشير الى ذلك قوله تعالى: ﴿كُلٌّ﴾ أى كل واحد من الشمس والقمر ﴿يَجْرِى﴾ يسير سيرا سريعا مستمرا ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ﴾ أى منتهى للجرى ﴿مُّسَمًّى﴾ سماه الله تعالى وقدره لذلك، وهو كما قال الحسن يوم القيامة فانه لا ينقطع جرى النيرين وتبطل حركتهما الا فى ذلك اليوم، والظاهر ان هذا الجرى هو هذه الحركة التى يشاهدها كل ذى بصر من أهل المعمورة، وهى عند الفلاسفة بواسطة الفلك الأعظم فان حركته كذلك وبها حركة سائر الافلاك وما فيها من الكواكب ويسمى حركة الكل والحركة اليومية والحركة السريعة والحركة الأولى والحركة على خلاف التوالى والحركة الشرقية، وبعضهم يسميها الحركة الغربية، وقيل: ما يعم هذه الحركة وحركتهما الخاصة بهما وهى حركتهما بواسطه فلكيهما على التوالى من المغرب الى المشرق وهى للقمر أسرع منها للشمس، وليس فى العقل الصريح والنقل الصحيح ما يأبى إثبات هاتين الحركتين لكل من النيرين كما لا يخفى على المنصف العارف، ومنتهى هذا الجرى العام لهاتين الحركتين يوم القيامة أيضا، والجملة على تقدير عموم الخطاب اعتراض بين المعطوفين لبيان الواقع بطريق الاستطراد، وعلى تقدير اختصاصه به صلى الله تعالى عليه وسلم يجوز أن تكون حالا من الشمس والقمر فان جريهما الى يوم القيامة من جملة ما فى حيز رؤيته عليه الصلاة والسلام، وقيل جريهما عبارة عن حركتهما الخاصة بهما والاجل المسمى لجرى الشمس آخر السنة المسماة بالسنة الشمسية الحقيقية وهى زمان مفارقة الشمس أية نقطة تفرض من فلك البروج الى عودها اليها بحركتها الخاصة، وجعلوا ابتداءها من حين حلول الشمس رأس الحمل ومدتها عند بعض ثلثمائة وخمسة وستون يوما بليلته وربع يوم كذلك وعند بطليموس ثلثمائة وخمسة وستون يوما بليلته وخمس ساعات وخمسة وخمسون دقيقة واثنتا عشرة ثانية، وعند بعض المتأخرين ثلثمائة وخمسة وستون يوما بليلته وخمس ساعات وست وأربعون دقيقة وأربع وعشرون ثانية، وعند الحكيم محيى الدين الكسر الزائد خمس ساعات ودقيقة، وبالرصد الجديد الذى تولاه الطوسى بمراغة خمس ساعات وتسع وأربعون دقيقة، ووجد برصد سمرقند أزيد من هذا بربع دقيقة، وأما الاصطلاحية فاعتبرها بعض كالروم والاقدمين من الفرس ثلثمائة وخمسة وستون يوما بليلته وربع يوم كذلك وأخذ الكسر ربعا تاما إلا أن الروم يجعلون ثلاث سنين

ثلثمائه وخمسة وستين ويكبسون فى الرابعة بيوم والفرس كانوا يكبسون فى مائة وعشرين سنة بشهر، واعتبرها بعض آخر كالقبط والمستعملين لتاريخ الفرس من المحدثين ثلثمائة وستين يوما بليلته وأسقط الكسر رأسا ولجرى القمر آخر الشهر القمرى الحقيقى وهو زمان مفارقة القمر أى وضع يعرض له من الشمس الى عوده اليه ، وجعلوا ابتداءه من اجتماع الشمس والقمر وزمان مابين الاجتماعين المتتاليين (كطلا ن) من الأيام ودقائقها وثوانيها تقريبا وأما الشهر الغير الحقيقى فالمعتبر فيه الهلال ويختلف زمان مابين الهلالين كما هو معروف*

قيل : وعلى هذا فالجملة بيان لحكم تسخيرهما أو تنبيه على كيفية إيلاج أحد الملوين فى الآخر، وكون ذلك بحسب اختلاف جريان الشمس على مداراتها اليومية فكلما كان جريانها متوجها إلى سمت الرأس تزداد القوس التى فوق الأرض كبرا فيزداد النهار طولا بانضمام بعض أجزاء الليل اليه إلى أن يبلغ المدار الذى هو أقرب المدارات إلى سمت الرأس وذلك عند بلوغها إلى رأس السرطان ثم ترجع متوجهة إلى التباعد عن سمت الرأس فلا تزال القسى التى فوق الأرض تزداد صغرا فيزداد النهار قصرا بانضمام بعض أجزائه إلى الليل إلى أن يبلغ المدار الذى هو أبعد المدارات اليومية عن سمت الرأس وذلك عند بلوغها رأس الجدى*

وأنت تعلم أنه لامدخل لجريان القمر فى الايلاج فالتعرض له فى الآية الكريمة يبعد هذا الوجه، ولعل الأظهر على تقدير جعل جريهما عبارة عن حركتهما الخاصة بهما أن يجعل الأجل المسمى عبارة عن يوم القيامة أو يجعل عبارة عن آخر السنة والشهر المعروفين عند العرب فتأمل ، وجرى يتعدى بالى تارة وباللام أخرى وتعديته بالأول باعتبار كون المجرور غاية وبالثانى باعتبار كونه غرضا فتكون اللام لام تعليل أو عاقبة وجعلها الزمخشرى للاختصاص ولكل وجه، ولم يظهر لى وجه اختصاص هذا المقام بالى وغيره باللام. وقال النيسابورى: وجه ذلك أن هذه الآية صدرت بالتعجيب فناسب التطويل وهو كما ترى فتدبر ، وقوله تعالى :

﴿ وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ٢٩ ﴾ عطف على قوله: (إن الله يولج الليل) الخ داخل معه فى حيز الرؤية على تقديرى خصوص الخطاب وعمومه فان من شاهد مثل ذلك الصنع الرائق والتدبير اللائق لايكاد يغفل عن كون صانعه عز وجل محيطا بجلائل أعماله ودقائقها وقرأ عياش عن أبى عمرو. (بما يعملون) بياء الغيبة ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ إشارة إلى ماتضمنته الآيات وأشارت اليه من سعة العلم وكمال القدرة واختصاص البارى تعالى شأنه بها ﴿ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ أى بسبب أنه سبحانه وحده الثابت المتحقق فى ذاته أى الواجب الوجود*

﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ﴾ إلها ﴿ الْبَاطِلُ ﴾ المعدوم فى حد ذاته وهو الممكن الذى لايوجد إلا بغيره وهو الواجب تعالى شأنه ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ ﴾ على الأشياء ﴿ الْكَبِيرُ ٣٠ ﴾ عن أن يكون له سبحانه شريك أو يتصف جل وعلا بنقص لابشىء أعلى منه تعالى شأنه شأنا وأكبر سلطانا ، ووجه سببية الأول لما ذكر أن كونه تعالى وحده واجب الوجود فى ذاته يستلزم أن يكون هو سبحانه وحده الموجد لسائر المصنوعات البديعة الشأن فيدل على كمال قدرته عز وجل وحده والايجاب قد أبطل فى الأصول ومن صدرت عنه جميع هاتيك المصنوعات لابد من أن يكون كامل العلم على مابين فى الكلام، ووجه سببية الثالث لذلك أن كونه تعالى وحده عليا على جميع الأشياء متسلطا عليها متنزها عن أن يكون له سبحانه شريك أو يتصف بنقص عز وجل يستلزم

كونه تعالى وحده واجب الوجود فى ذاته وقد سمعت الكلام فيه، وأما وجه سببية كون مايدعونه من دونه إلها باطلا ممكنا فى ذاته لذلك فهو أن امكانه على علو شأنه عندهم على ماعداه مما لم يعتقدوا إلهيته يستلزم إمكان غيره مما سوى الله عز وجل لأن مافيه مما يدل على إمكانه موجود فى ذلك حذو القذة بالقذة ومتى كان مايدعونه إلها من دونه تعالى وغيره مما سوى الله سبحانه وتعالى ممكنا انحصر وجوب الوجود فى الله تعالى فيكون جل وعلا وحده واجب الوجود فى ذاته وقد علمت إفادته للمطلوب وكأنه إنما قيل أن مايدعون من دونه الباطل دون أن ماسواه الباطل مثلا نظير قول لبيد * ألا كل شىء ماخلا الله باطل * تنصيصا على فظاعة ماهم عليه واستلزام ذلك إمكان ماسوى الله تعالى من الموجودات من باب أولى بناء على مايزعم المشركون فى آلهتهم من علو الشأن ولم يكتف فى بيان السبب بقوله سبحانه : (بأن الله هو الحق) بل عطف عليه ماعطف مع أنه مما يعود اليه وتشعر تلك الجملة به إظهارا لكمال العناية بالمطلوب وبما يفيده منطوق المعطوف من بطلان الشريك وكونه تعالى هو العلى الكبير *

وقيل : أى ذلك الاتصاف بما تضمنته الآيات من عجائب القدرة والحكمة بسبب أن الله تعالى هو الاله الثابت إلهيته وإن من دونه سبحانه باطل الالهية وإن الله تعالى هو العلى الشأن الكبير السلطان ومدار أمر السببية على كونه سبحانه هو الثابت الإلهية وبين ذلك الطيبى بأنه قد تقرر أن من كان إلها كان قادرا خالقا عالما إلى غير ذلك من صفات الكمال ثم قال ان قوله تعالى ذلك بأن الله هو الحق كالفذلكة لما تقدم من قوله تعالى : (ألم تروا أن الله سخر لكم) إلى (هذا المقام) وقوله تعالى : (وأن الله هو العلى الكبير) كالفذلكة لتلك الفواصل المذكورة هنالك كلها *

ولعل ماقدمنا أولى بالاعتبار ، وقال العلامة أبو السعود فى الاعتراض على ذلك : أنت خبير بان حقيته تعالى وعلوه وكبرياءه وإن كانت صالحة لمناطية ماذكر من الصفات لكن بطلان إلهية الأصنام لادخل له فى المناطية قطعا فلامساغ لنظمه فى سلك الاسباب بل هو تعكيس للامر ضرورة أن الصفات المذكورة هى المقتضية لبطلانها لا أن بطلانها يقتضيها انتهى ، وفيه تأمل والعجب منه أنه ذكر مثل مااعترض عليه فى نظير هذه الآية فى سورة الحج ولم يتعقبه بشىء *

وجوز أن يكون المعنى ذلك أى ماتلى من الآيات الكريمة بسبب بيان أن الله هو الحق إلهيته فقط ولأجله لكونها ناطقة بحقية التوحيد ولأجل بيان بطلان إلهية مايدعون من دونه لكونها شاهدة شهادة بينة لاريب فيها ولأجل بيان أنه تعالى هو المرتفع على كل شىء المتسلط عليه فان مافى تضاعيف تلك الآيات الكريمة مبين لاختصاص العلو والكبرياء به أى بيان وهو وجه لا تكلف فيه سوى اعتبار حذف مضاف مما لايخفى وكأنه إنما قيل هنا : وأن مايدعون من دونه الباطل بدون ضمير الفصل ، وفى سورة الحج وأن مايدعون من دونه هو الباطل بتوسيط ضمير الفصل لما أن الحط على المشركين وآلهتهم فى هذه السورة دون الحط عليهم فى تلك السورة *

وقال النيسابورى فى ذلك أن آية الحج وقعت بين عشر آيات كل آية مؤكدة مرة أو مرتين فناسب ذلك توسيط الضمير بخلاف ماهنا ويمكن أن يقال تقدم فى تلك السورة ذكر الشيطان مرات فلهذا ذكرت تلك المؤكدات بخلاف هذه السورة فانه لم يتقدم ذكر الشيطان فيها نحو ذكره هناك ، وقرأ نافع . وابن كثير .

وابن عامر . وأبو بكر (تدعون) بتاء الخطاب ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِى فِى الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ استشهاد آخر على باهر قدرته جل وعلا وغاية حكمته عز وجل وشمول انعامه تبارك وتعالى، والمراد بنعمة الله تعالى إحسانه سبحانه فى تهيئة أسباب الجرى من الريح وتسخيرها فالباء للتعدية كما فى مررت بزيد أو سببية متعلقة بتجرى *

وجوز أن يراد بنعمته تعالى ما أنعم جل شأنه به مما تحمله الفلك من الطعام والمتاع ونحوه فالباء للملابسة والمصاحبة متعلقة بمحذوف وقع حالا من ضمير الفلك أى تجرى مصحوبة بنعمته تعالى ؛ وقرأ موسى بن الزبير (الفلك) بضم اللام ومثله معروف فى فعل مضموم الفاء *

حكى عن عيسى بن عمر أنه قال : ما سمع فعل بضم الفاء وسكون العين إلا وقد سمع فيه فعل بضم العين *

وفى الكشاف كل فعل يجوز فيه فعل كما يجوز فى كل فعل فعل، وجعل ضم العين للاتباع وإسكانها للتخفيف *

وقرأ الأعرج . والأعمش . وابن يعمر (بنعمات الله) بكسر النون وسكون العين جمعا بالألف والتاء وهو جمع نعمة بكسر فسكون ، ويجوز كما قال غير واحد فى كل جمع مثله تسكين العين على الأصل وكسرها اتباعا للفاء وفتحها تخفيفا *

وقرأ ابن أبى عبلة (بنعمات الله) بفتح النون وكسر العين جمعا لنعمة بفتح النون وهى اسم للتنعم ، وقيل : بمعنى النعمة بالكسر ﴿لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ﴾ أى بعض دلائل ألوهيته تعالى ووحدته سبحانه وقدرته جل شأنه وعلمه عز وجل، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ٣١﴾ تعليل لما قبله أى ان فيما ذكر لآيات عظيمة فى ذاتها كثيرة فى عددها لكل مبالغ فى الصبر على بلائه سبحانه ومبالغ فى الشكر على نعمائه جل شأنه *

و(صبار شكور) كناية عن المؤمن من باب حى مستوى القامة عريض الأظفار فانه كناية عن الانسان لأن هاتين الصفتين عمدتا الايمان لأنه وجميع ما يتوقف عليه اما ترك للمألوف غالبا وهو بالصبر أو فعل لما يتقرب به وهو شكر لعمومه فعل القلب والجوارح واللسان ، ولذا ورد الايمان نصفان نصف صبر ونصف شكر ، وذكر الوصفين بعد الفلك فيه أتم مناسبة لأن الراكب فيه لا يخلو عن الصبر والشكر ، وقيل : المراد بالصبار كثير الصبر على التعب فى كسب الأدلة من الأنفس والآفاق وإلا فلا اختصاص للآيات بمن تعب مطلقا وكلا الوصفين بنيا بناء مبالغة ، وفعال على ما فى البحر أبلغ من فعول لزيادة حروفه ، قيل : وإنما اختير زيادة المبالغة فى الصبر إيماء إلى أن قليله لشدة مرارته وزيادة ثقله على النفس كثير ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ﴾ أى علاهم وغطاهم من الغشاء بمعنى الغطاء من فوق وهو المناسب هنا ، وقيل : أى أى أتاهم من الغشيان بمعنى الاتيان وضمير (غشيهم) ان اتحد بضمير المخاطبين قبله ففى الكلام التفات من الخطاب إلى الغيبة وإلا فلا التفات ، والموج ما يعلو من غوارب الماء وهو اسم جنس واحده موجة وتنكيره للتعظيم والتكثير، ولذا أفرد مع جمع المشبه به فى قوله تعالى : ﴿كَالظُّلَلِ﴾ وهو جمع ظلة كغرفة وغرف وقربة وقرب، والمراد بها ما أظل من سحاب أو جبل أو غيرهما *

وقال الراغب : الظلة السحابة تظل وأكثر ما يقال فيما يستوخم ويكره ، وفسر قتادة الظلل هنا بالسحاب ،

وبعضهم بالجبال ، وقرأ محمد بن الحنفية رضى الله تعالى عنه (كالظلال) وهو جمع ظلة أيضا كعلبة وعلاب وجفرة وجفار ، وإذا ظرف لقوله تعالى: ﴿دَعَوُا﴾ أى دعوا ﴿اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ إذا غشيهم موج كالظلل وإنما فعلوا ذلك حينئذ لزوال ماينازع الفطرة من الهوى والتقليد بما دهاهم من الخوف الشديد *

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ سالك القصد أى الطريق المستقيم لايعدل عنه لغيره، وأصله استقامة الطريق ثم أطلق عليه مبالغة، والمراد بالطريق المستقيم التوحيد مجازا فكأنه قيل : فمنهم مقيم على التوحيد، وقول الحسن : أى مؤمن يعرف حق الله تعالى فى هذه النعمة يرجع إلى هذا ، وقيل : مقتصد من الاقتصاد بمعنى التوسط والاعتدال *

والمراد حينئذ على ماقيل متوسط فى أقواله وأفعاله بين الخوف والرجاء موف بماعاهد عليه الله تعالى فى البحر، وتفسيره بموف بعهده مروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ويدخل فى هذا البعض على هذا المعنى عكرمة ابن أبى جهل فقد روى السدى عن مصعب بن سعد عن أبيه قال : لما كان فتح مكة أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس أن يكفوا عن قتل أهلها إلا أربعة نفر منهم قال : اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة عكرمة بن أبى جهل . وعبدالله بن خطل . وقيس بن ضبابة . وعبدالله بن أبى سرح . فاما عكرمة فركب البحر فاصابتهم ريح عاصفة فقال أهل السفينة : أخلصوا فان آلهتكم لا تغنى عنكم شيئا ههنا فقال عكرمة : لئن لم ينجنى فى البحر إلا الاخلاص ما ينجنى فى البر غيره . اللهم إن لك على عهدا إن أنت عافيتنى مما أنا فيه أن آتى محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم حتى أضع يدى فى يده فلأجدنه عفوا كريما فجاء وأسلم ، وقيل : متوسط فى الكفر لانزجاره بما شاهد بعض الانزجار *

وقيل : متوسط فى الاخلاص الذى كان عليه فى البحر فان الاخلاص الحادث عند الخوف قلما يبقى لأحد عند زوال الخوف . وأياما كان فالظاهر أن المقابل لقسم المقتصد محذوف دل عليه قوله تعالى :

﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ﴾ والآية دليل ابن مالك ومن وافقه على جواز دخول الفاء فى جواب لما ومن لم يجوز قال : الجواب محذوف أى فلما نجاهم إلى البر انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم جاحد ، والختار من الختر وهو أشد الغدر ومنه قولهم: إنك لاتمد لنا شبرا من غدر إلا مددنا لك باعا من غدر ، وبنحو ذلك فسره ابن عباس رضى الله تعالى عنهما لابن الأزرق وأنشد قول الشاعر :

لقد علمت واستيقنت ذات نفسها * بأن لا تخاف الدهر صرمى ولا ختر

ونحوه قول عمرو بن معدى كرب :

وإنك لو رأيت أبا عمير * ملأت يديك من غدر وختر

وفى مفردات الراغب الختر غدر يختر فيه الانسان أى يضعف ويكسر لاجتهاده فيه أى وما يجحد بآياتنا ويكفر بها إلا كل غدار أشد الغدر لأن كفره نقض للعهد الفطرى، وقيل: لأنه نقض لما عاهد الله تعالى عليه فى البحر من الاخلاص له عزوجل ﴿كَفُورٍ ٣٢﴾ مبالغ فى كفران نعم الله تعالى، و(ختار) مقابل لصبار

لأن من غدر لم يصبر على العهد وكفور مقابل لشكور ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ﴾ أمر بالتقوى على سبيل الموعظة والتذكير بيوم عظيم بعد ذكر دلائل الوحدانية ، ويجزى من جزى بمعنى قضى ومنه قيل للمتقاضي المتجازى أى لا يقضى والد عن ولده شيئا *

وقرأ أبو السمال . وعامر بن عبدالله . وأبو السوار (لا يجزىء) بضم الياء وكسر الزاى مهموزا ومعناه لا يغنى والد عن ولده ولا يفيده شيئا من أجزأت عنك مجزأ فلان أى أغنيت *

وقرأ عكرمة (لا يجزى) بضم الياء وفتح الزاى مبنيا للمفعول والجملة على القراءات صفة يوما والراجع إلى الموصوف محذوف أى فيه فاما أن يحذف برمته وأما على التدريج بأن يحذف حرف الجر فيعدى الفعل إلى الضمير ثم يحذف منصوبا ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾ اما عطف على (والد) فهو فاعل (يجزى) وقوله تعالى: ﴿هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ فى موضع الصفة له والمنفى عنه هو الجزاء فى الآخرة والمثبت له الجزاء فى الدنيا أو معنى هو جاز أى من شأنه الجزاء لعظيم حق الوالد أو المراد بلا يجزى لا يقبل منه ما هو جاز به ، وأما مبتدا والمسوغ للابتداء به مع أنه نكرة تقدم النفى ، وذهل المهدوى عن ذلك فمنع صحة كونه مبتدأ وجملة (هو جاز) خبره و(شيئا) مفعول به أو منصوب على المصدرية لأنه صفة مصدر محذوف ، وعلى الوجهين قيل تنازعه (يجزى وجاز) واختيار ما لا يفيد التأكيد فى الجملة الأولى وما يفيده فى الجملة الثانية لأن أكثر المسلمين وأجلتهم حين الخطاب كان آباؤهم قد ماتوا على الكفر وعلى الدين الجاهلى فلما كان غناء الكافر عن المسلم بعيدا لم يحتج نفيه إلى التأكيد ، ولما كان غناء المسلم عن الكافر مما يقع فى الأوهام أكد نفيه قاله الزمخشرى *

وتعقبه ابن المنير بأنه يتوقف صحته على أن هذا الخطاب كان خاصا بالموجودين حينئذ والصحيح أنه عام لهم ولكل من ينطلق عليه اسم الناس ، ورده فى الكشف بأن المتقدمتين فاسدتان ، أما الثانية فلما تقرر فى أصول الفقه أن (يا أيها الناس) يتناول الموجودين ، وأما لغيرهم فبالاعلام أو بطريقه والمالكية موافقة ، وأما الأولى فعلى تقدير التسليم لا شك أن أجلة المؤمنين وأكابرهم إلى انقراض الدنيا هم النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه رضى الله تعالى عنهم ومعلوم أن أكثرهم قبض آباؤهم على الكفر فمن أين التوقيف اهـ *

واختار ابن المنير فى وجه ذلك أن الله تعالى لما أكد الوصية بالآباء وقرن وجوب شكرهم بوجوب شكره عز وجل وأوجب على الولد أن يكفى والده ما يسوءه بحسب نهاية إمكانه قطع سبحانه ههنا وهم الوالد فى أن يكون الولد فى القيامة يجزيه حقه عليه ويكفيه ما يلقاه من أهوال يوم القيامة كما أوجب الله تعالى عليه فى الدنيا ذلك فى حقه فلما كان جزاء الولد عن الوالد مظنة الوقوع لأنه سبحانه حض عليه فى الدنيا كان جديرا بتأكيد النفى لازالة هذا الوهم ولا كذلك العكس وقريب منه ما قاله الامام: إن الولد من شأنه أن يكون جازيا عن والده لما عليه من الحقوق والولد يجزى لما فيه من النفقة وليس ذلك بواجب عليه فلذا قال سبحانه فى الوالد : (لا يجزى) وفى المولد (ولا مولود هو جاز عن والده) ألا ترى أنه يقال لمن يحيك وليست الحياكة صنعته هو يحيك ولمن يحيك وهى صنعته هو حائك ، وقيل: إن التأكيد فى الجملة الثانية الدلالة على أن المولود أولى بأن لا يجزى لأنه دون الوالد فى الحنو والشفقة فلما كان أولى بهذا الحكم استحق التأكيد

وفى القلب منه شىء ،وقد يقال: إن العرب كانوا يدخرون الاولاد لنفعهم ودفع الأذى عنهم وكفاية مايهمهم ولعل أكثر الناس اليوم كذلك فاريد حسم توهم نفعهم ودفعهم الأذى وكفاية المهم فى حق آبائهم يوم القيامة فأكدت الجملة المفيدة لنفى ذلك عنهم وعد من جملة المؤكدات التعبير بالمولود لأنه من ولد بغير واسطة بخلاف الولد فانه عام يشمل ولد الولد فاذا أفادت الجملة أن الولد الأدنى لايجزى عن والده علم أن من عداه من ولد الولد لايجزى عن جده من باب أولى *

واعترض بأن هذه التفرقة بين الولد والمولود لم يثبتها أهل اللغة ، ورد بان الزمخشرى والمطرزى ذكرا ذلك وكفى بهما حجة ، ثم ان فى عموم الولد لولد الولد أيضا مقالا فقد ذهب جمع أنه خاص بالولد الصلبى حقيقة

وقال صاحب المغرب يقال للصغير مولود وإن كان الكبير مولودا أيضا لقرب عهده من الولادة كما يقال لبن حليب ورطب جنى للطرى منهما ، ووجه أمر التاكيد عليه بانه إذا كان الصغير لايجزى حينئذ مع عدم اشتغاله بنفسه لعدم تكليفه فى الدنيا فالكبير المشغول بنفسه من باب أولى وهو كما ترى، وخصص بعضهم العموم بغير صبيان المسلمين لثبوت الآحاديث بشفاعتهم لوالديهم *

وتعقب بأن الشفاعة ليست بقضاء ولو سلم فلتوقفها على القبول يكون القضاء منه عز وجل حقيقة فتدبره

﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ قيل بالثواب والعقاب على تغليب الوعد على الوعيد أو هو بمعناه اللغوى ﴿حَقٌّ﴾ ثابت متحقق لا يخلف وعدم إخلاف الوعد بالثواب مما لا كلام فيه وأما عدم إخلاف الوعد بالعقاب ففيه كلام والحق أنه لا يخلف أيضا، وعدم تعذيب من يغفر له من العصاة المتوعدين فليس من إخلاف الوعيد فى شىء لما أن الوعيد فى حقهم كان معلقا بشرط لم يذكر ترهيبا وتخويفا، والجملة على هذا تعليل لنفى الجزاء ، وقيل: المراد إن وعد الله بذلك اليوم حق ،والجملة مستانفة استئنافا بيانيا كأنه لما قيل : يا أيها الناس اتقوا يوما (١) الخ سأل سائل أن يكون ذلك اليوم؟ فقيل : إن وعدالله حق أى نعم يكون لامحالة لمكان الوعد به فهو جواب على أبلغ وجه ، واليه يشير كلام الامام ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ بان تلهيكم بلذاتها عن الطاعات ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ ٣٣﴾ أى الشيطان كما روى عن ابن عباس. وعكرمة. وقتادة. ومجاهد. والضحاك بأن يحملكم على المعاصى بتزيينها لكم ويرجيكم التوبة والمغفرة منه تعالى أو يذكر لكم أنها لاتضر من سبق فى علم الله تعالى موته على الايمان وأن تركها لاينفع من سبق فى العلم موته على الكفر، وعن أبى عبيدة كل شىء غرك حتى تعصى الله تعالى وتترك ما أمرك سبحانه به فهو غرور شيطانا أو غيره ، وإلى ذلك ذهب الراغب قال : الغرور كل ما يغر الانسان من مال وجاه وشهوة وشيطان *

وقد فسر بالشيطان إذ هو أخبث الغارين وبالدنيا لما قيل: الدنيا تغر وتضر وتمر، وأصل الغرور من غرفلانا إذا أصاب غرته أى غفلته ونال منه ما يريد والمراد به الخداع ، والظاهر أن (بالله) صلة (يغرنكم) أى لايخدعنكم بذكر شىء من شؤنه تعالى يجسركم على معاصيه سبحانه *

وجوز أن يكون قسما وفيه بعد ، وقرأ ابن أبى اسحاق. وابن أبى عبلة . ويعقوب (تغرنكم) بالنون الخفيفة ،

---

١ قوله «اتقوا يوما» الخ هكذا بخطه والتلاوة تقدمت اتقوا ربكم واخشوا يوما

وقرأ سمال بن حرب . وأبو حيوة (الغرور) بضم الغين وهو مصدر والكلام من باب جد جده ، ويمكن تفسيره بالشيطان بجعله نفس الغرور مبالغة ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ الخ ، أخرج ابن المنذر عن عكرمة ان رجلا يقال له الوارث بن عمرو جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : يا محمد متى قيام الساعة؟ وقد أجدبت بلادنا فمتى تخصب ؟ وقد تركت امرأتي حبلى فما تلد ؟ وقد علمت ما كسبت اليوم فماذا أكسب غدا ؟ وقد علمت بأي أرض ولدت فبأي أرض أموت ؟ فنزلت هذه الآية ، وذكر نحوه محيي السنة البغوي . والواحدي . والثعلبي فهو نظرا الى سبب النزول جواب لسؤال محقق ونظرا الى ما قبلها من الآي جواب لسؤال مقدر كأن قائلا يقول : متى هذا اليوم الذي ذكر من شأنه ما ذكر ؟ فقيل ان الله ، ولم يقل ان علم الساعة عند الله مع أنه أخصر لأن اسم الله سبحانه أحق بالتقديم ولأن تقديمه وبناء الخبر عليه يفيد الحصر كما قرره الطيبي مع ما فيه من مزية تكرر الاسناد ، وتقديم الظرف يفيد الاختصاص أيضا بل لفظ عند كذلك لأنها تفيد حفظه بحيث لا يوصل اليه فيفيد الكلام من أوجه اختصاص علم وقت القيامة بالله عز وجل ، وقوله تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ أي في ابانه من غير تقديم ولا تأخير في بلد لا يتجاوزه به وبمقدار تقتضيه الحكمة ، الظاهر أنه عطف على الجملة الظرفية المبنية على الاسم الجليل على عكس قوله تعالى : (ونسقيكم مما في بطونها ولكم فيها منافع) فيكون خبرا مبنيا على الاسم الجليل مثل المعطوف عليه فيفيد الكلام الاختصاص أيضا والمقصود تقييدات التنزيل الراجعة الى العلم لا محض القدرة على التنزيل إذ لا شبهة فيه فيرجع الاختصاص الى العلم بزمانه ومكانه ومقداره كما يشير الى ذلك كلام الكشف ، وقال العلامة الطيبي في شرح الكشاف : دلالة هذه الجملة على علم الغيب من حيث دلالة المقدور المحكم المتقن على العلم الشامل ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴾ أي أذكر أم أنثى أتام ام ناقص وكذلك ماسوى ذلك من الاحوال عطف على الجملة الظرفية أيضا نظير ما قبله ، وخولف بين (عنده علم الساعة) وبين هذا ليدل في الاول على مزيد الاختصاص اعتناء بأمر الساعة ودلالة على شدة خفائها ، وفي هذا على استمرار تجدد التعلقات بحسب تجدد المتعلقات مع الاختصاص ، ولم يراع هذا الاسلوب فيما قبله بأن يقال : ويعلم الغيث مثلا اشارة باسناد التنزيل الى الاسم الجليل صريحا الى عظم شأنه لما فيه من كثرة المنافع لأجناس الخلائق وشيوع الاستدلال بما يترتب عليه من احياء الأرض على صحة البعث المشار اليه بالساعة في الكتاب العظيم قال تعالى : (وان كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين فانظر الى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها ان ذلك لمحيي الموتى) وقال سبحانه : (ويحيي الارض بعد موتها وكذلك تخرجون) الى غير ذلك ، وربما يقال : إن لتنزيل الغيث وان لم يكن الغيث المعهود دخلا في المبعث بناء على ما ورد من حديث مطر السماء بعد النفخة الأولى مطرا كمني الرجال ، وقيل : الاختصاص راجع الى التنزيل وما ترجع اليه تقييداته التي يقتضيها المقام من العلم ، وفي ذلك رد على القائلين مطرنا بنوء كذا وللاعتناء برد ذلك لما فيه من الشرك في الربوبية عدل عن يعلم الى (ينزل) وهو كما ترى ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ ﴾ أي كل نفس برة كانت أو فاجرة كما يدل عليه وقوع النكرة في سياق النفي ﴿ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ أي في الزمان المستقبل من خير أو شر ، وقوله

سبحانه : ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ عطف على ما استظهره صاحب الكشف على قوله تعالى (إن الله عنده علم الساعة) وأشار الى أنه لما كان الكلام مسوقا للاختصاص لالافادة أصل العلم له تعالى فانه غير منكر لزم من النفى على سبيل الاستغراق اختصاصه به عز وجل على سبيل الكناية على الوجه الابلغ ، وفى العدول عن لفظ العلم الى لفظ الدراية لما فيها من معنى الختل والحيلة لأن أصل درى رمى الدريئة وهى الحلقة التى يقصد رميها الرماة وما يتعلم عليه الطعن والناقة التى يسيبها الصائد ليأنس بها الصيد فيستتر من ورائها فيرميه وفى كل حيلة ، ولكونها علما بضرب من الختل والحيلة لاتنسب اليه عز وجل الا اذا أولت بمطلق العلم كما فى خبر خمس « لا يدريهن الا الله تعالى » وقيل : قد يقال الممنوع نسبتها اليه سبحانه بانفراده تعالى أما مع غيره تبارك اسمه تغليبا فلا ، ويفهم من كلام بعضهم صحة النسبة اليه جل وعلا على سبيل المشاكلة كما فى قوله : * لاهم لا أدرى وأنت الدارى * فلا حاجة الى ماقيل : إنه كلام اعرابى جلف لا يعرف ما يجوز اطلاقه على الله تعالى وما يمتنع فيكون المعنى لا تعرف كل نفس وان أعملت حيلها ما يلصق بها ويختص ولا يتخطاها ولا شىء أخص بالانسان من كسبه وعاقبته فاذا لم يكن له طريق الى معرفتهما كان من معرفة ماعداهما أبعد وأبعد ، وقد روعى فى هذ الاسلوب الادماج المذكور ولذا لم يقل : ويعلم ماذا تكسب كل نفس ويعلم أن كل نفس باى أرض تموت . وجوز أن يكون أصل (وينزل الغيث) وأن ينزل الغيث فحذف ان وارتفع الفعل كما فى قوله : * أيهذا الزاجرى أحضر الوغى * وكذا قوله سبحانه : (ويعلم مافى الارحام) والعطف على (علم الساعة) فكأنه قيل : ان الله عنـــده علم الساعة وتنزيل الغيث وعلم مافى الارحام ، ودلالة ذلك على اختصاص علم تنزيل الغيث به سبحانه ظاهر لظهور أن المراد بعنده تنزيل الغيث عنده علم تنزيله . واذا عطف (ينزل) على (الساعة) كان الاختصاص أظهر لانسحاب علم المضاف الى الساعة الى الانزال حينئذ فكأنه قيل : ان الله عنده علم الساعة وعلم تنزيل الغيث ، وهذا العطف لا يكاد يتسنى فى (ويعلم) إذ يكون التقدير وعنده علم علم مافى الارحام وليس ذلك بمراد أصلا *

وجعل الطيبى (وماتدرى نفس) الخ معطوفا على خبر إن من حيث المعنى بأن يجعل المنفى مثبتا بأن يقال : ويعلم ماذا تكسب كل نفس غدا ويعلم أن كل نفس بأى أرض تموت وقال : إن مثل ذلك جائز فى الكلام اذا روعى نكتة كما فى قوله تعالى : (أتل ماحرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا) فان العطف فيه باعتبار رجوع التحريم الى ضد الاحسان وهى الاساءة ، وذكر فى بيان نكتة العدول عن المثبت الى المنفى نحو ما ذكرنا آنفا . وتعقب ذلك صاحب الكشف بان عنه مندوحة أى بما ذكر من عطفه على جملة (إن الله عنده علم الساعة) وقال الامام : فى وجه نظم الجمل الحق أنه تعالى لما قال : (واخشوا يوما) الخ وذكر سبحانه أنه كائن بقوله عز وجل قائلا : (إن وعد الله حق) فكأن قائلا يقول : فمتى هذا اليوم ؟ فأجيب بأن هذا العلم مما لم يحصل لغيره تعالى وذلك قوله سبحانه : (إن الله عنده علم الساعة) ثم ذكر جل وعلا الدليلين اللذين ذكرا مرارا على البعث . أحدهما احياء الأرض بعد موتها المشار اليه بقوله تعالى . (وينزل الغيث) والثانى الخلق ابتداء المشار اليه بقوله سبحانه : (ويعلم مافى الارحام) فكأنه قال عز وجل : ياأيها السائل إنك لا تعلم وقتها ولكنها كائنة والله تعالى قادر عليها كما هو سبحانه قادر على احياء الأرض وعلى

الخلق فى الارحام ثم بعد جل شأنه له أن يعلم ذلك بقوله عز وجل وما تدرى الخ فكأنه قال تعالى : يا أيها السائل إنك تسأل عن الساعة أيان مرساها وإن من الاشياء ما هو أهم منها لا تعلمه فانك لا تعلم معاشك ومعادك فما تعلم ماذا تكسب غدا مع أنه فعلك وزمانك ولا تعلم أين تموت مع أنه شغلك ومكانك فكيف تعلم قيام الساعة متى يكون والله تعالى ما علمك كسب غدك ولا علمك أين تموت مع أن لك فى ذلك فوائد شتى وإنما لم يعلمك لكى تكون فى كل وقت بسبب الرزق راجعا الى الله تعالى متوكلا عليه سبحانه ولكيلا تأمن الموت اذا كنت فى غير الأرض التى أعلمك سبحانه أنك تموت فيها فاذا لم يعلمك ما تحتاج اليه كيف يعلمك مالا حاجة لك اليه وهو وقت القيامة وانما الحاجة الى العلم بأنها تكون وقد أعلمك جل وعلا بذلك على ألسنة أنبيائه تعالى عليهم الصلاة والسلام انتهى، ولا يخفى أن الظاهر على ما ذكره ان يقال: ويخلق ما فى الارحام كما قال سبحانه: (وينزل الغيث) ووجه العدول عن ذلك الى ما فى النظم الجليل غير ظاهر على أن كلامه بعد لا يخلو عن شىء، وكون المراد اختصاص علم هذه الخمس به عز وجل هو الذى تدل عليه الاحاديث والآثار، فقد أخرج الشيخان وغيرهما عن أبى هريرة من حديث طويل «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل متى الساعة؟ فقال للسائل: ما المسؤل عنها بأعلم من السائل وسأخبرك عن أشراطها إذا ولدت الامة ربها واذا تطاول رعاة الابل البهم فى البنيان فى خمس لا يعلمهن الا الله تعالى ثم تلا النبى صلى الله تعالى عليه وسلم (ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث) الآية» أى الى آخر السورة كما فى بعض الروايات، وما وقع عند البخارى فى التفسير من قوله: الى الارحام تقصير من بعض الرواة، وأخرجا أيضا هما وغيرهما عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «مفاتح - وفى رواية مفاتيح - الغيب خمس لا يعلمها الا الله تعالى لا يعلم أحد ما يكون فى غد ولا يعلم أحد ما يكون فى الارحام ولا تعلم نفس ماذا تكسب غدا وما تدرى نفس بأى أرض تموت وما يدرى أحد متى يجىء المطر» *

وأخرج احمد. والبزار. وابن مردويه. والرويانى. والضياء بسند صحيح عن بريدة قال «سمعت رسول الله ﷺ يقول: خمس لا يعلمهن الا الله ان الله عنده علم الساعة الآية» وظاهر هذه الاخبار يقتضى أن ما عدا هذه الخمس من المغيبات قد يعلمه غيره عز وجل واليه ذهب من ذهب. أخرج حميد بن زنجويه عن بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم أنه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل الظهور فأنكر عليه فقال: انما الغيب خمس وتلا هذه الآية وما عدا ذلك غيب يعلمه قوم ويجهله قوم، وفى بعض الاخبار ما يدل على ان علم هذه الخمس لم يؤت للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم ويلزمه أنه لم يؤت لغيره عليه الصلاة والسلام من باب أولى *

أخرج أحمد. والطبرانى. عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن النبى ﷺ قال: «أوتيت مفاتيح كل شىء الا الخمس (إن الله عنده علم الساعة) الآية، واخرج أحمد. وأبو يعلى. وابن جرير. وابن المنذر. وابن مردويه عن ابن مسعود قال: أوتى نبيكم ﷺ مفاتيح كل شىء غير الخمس (إن الله عنده علم الساعة) الآية *

وأخرج ابن مردويه عن على كرم الله تعالى وجهه قال: لم يغم على نبيكم ﷺ الا الخمس من سرائر الغيب هذه الآية فى آخر لقمان إن الله عنده علم الساعة إلى آخر السورة، وأخرج سعيد بن منصور. وأحمد. والبخارى فى الادب عن ربعى بن حراش قال: حدثنى رجل من بنى عامر أنه قال: يا رسول الله هل بقى من العلم شىء لا تعلمه؟ فقال عليه الصلاة والسلام: لقد علمنى الله تعالى خيرا وإن من العلم مالا يعلمه إلا الله تعالى الخمس إن الله عنده علم الساعة الآية، وصرح بعضهم باستئثار الله تعالى بهن، أخرج ابن جرير. وابن أبى حاتم. عن قتادة أنه قال فى الآية: خمس من الغيب استأثر الله تعالى بهن فلم يطلع عليهن ملكا مقربا ولا نبيا مرسلا إن الله عنده علم الساعة

ولا يدرى أحد من الناس متى تقوم الساعة فى أى سنة ولا فى أى شهر أليلا أم نهارا وينزل الغيث فلا يعلم أحد متى ينزل الغيث أليلا أم نهارا ويعلم مافى الارحام فلا يعلم أحد مافى الارحام أذكرا أم أنثى أحمر أواسود ولا تدرى نفس ماذا تكسب غدا أخيرا ام شرا وماتدرى بأى أرض تموت ليس أحد من الناس يدرى أين مضجعه من الأرض أفى بحرأم فى برفى سهل أم فى جبل، والذى ينبغى أن يعلم أن كل غيب لا يعلمه إلا الله عزوجل وليس المغيبات محصورة بهذه الخمس وإنما خصت بالذكر لوقوع السؤال عنها أولأنها كثيرا ماتشتاق النفوس إلى العلم بها ، وقال القسطلانى: ذكر ﷺ خمسا وان كان الغيب لا يتناهى لأن العدد لا ينفى زائدا عليه ولأن هذه الخمسة هى التى كانوا يدعون علمها انتهى ، وفى التعليل الاخير نظر لايخفى وأنه يجوز أن يطلع الله تعالى بعض أصفيائه على إحدى هذه الخمس ويرزقه عز وجل العلم بذلك فى الجملة وعلمها الخاص به جل وعلا كان على وجه الاحاطة والشمول لأحوال كل منها وتفصيله على الوجه الاتم، وفى شرح المناوى الكبير للجامع الصغير فى الكلام على حديث بريدة السابق خمس لا يعلمهن الا الله على وجه الاحاطة والشمول كليا وجزئيا فلا ينافيه اطلاع الله تعالى بعض خواصه على بعض المغيبات حتى من هذه الخمس لأنها جزئيات معدودة، وانكار المعتزلة لذلك مكابرة انتهى، ويعلم مما ذكرنا وجه الجمع بين الاخبار الدالة على استئثار الله تعالى بعلم ذلك وبين مايدل على خلافه كبعض اخباراته عليه الصلاة والسلام بالمغيبات التى هى من هذا القبيل يعلم ذلك من راجع نحو الشفاء والمواهب اللدنية مما ذكر فيه معجزاته ﷺ وأخباره عليه الصلاة والسلام بالمغيبات ، وذكر القسطلانى أنه عز وجل اذا أمر بالغيث وسوقه الى ماشاء من الاماكن علمته الملائكة الموكلون به ومن شاء سبحانه من خلقه عز وجل، وكذا اذا أراد تبارك وتعالى خلق شخص فى رحم يعلم سبحانه الملك الموكل بالرحم بما يريد جل وعلا كما يدل عليه ماأخرجه البخارى عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ قال . «إن الله تعالى وكل بالرحم ملكا يقول: يارب نطفة يارب علقة يارب مضغة فاذا أراد الله تعالى أن يقضى خلقه قال: أذكر أم أنثى شقى أم سعيد فما الرزق والأجل؟ فيكتب فى بطن أمه فحينئذ يعلم بذلك الملك ومن شاء الله تعالى من خلقه عزوجل» وهذا لاينافى الاختصاص والاستئثار بعلم المذكورات بناء على ماسمعت منا من أن المراد بالعلم الذى استأثر سبحانه به العلم الكامل بأحوال كل على التفصيل فما يعلم به الملك ويطلع عليه بعض الخواص يجوز أن يكون دون ذلك العلم بل هو كذلك فى الواقع بلا شبهة ، وقد يقال فيما يحصل للاولياء من العلم بشىء مما ذكر إنه ليس بعلم يقينى قال: على القارى فى شرح الشفا : الاولياء وإن كان قد ينكشف لهم بعض الاشياء لكن علمهم لا يكون يقينيا والهامهم لايفيد الا أمرا ظنيا ومثل هذا عندى بل هو دونه بمراحل علم النجومى ونحوه بواسطة أمارات عنده بنزول الغيث وذكورة الحمل أوأنوثته أونحو ذلك ولا أرى كفر من يدعى مثل هذا العلم فانه ظن عن أمر عادى ، وقد نقل العسقلانى فى فتح البارى عن القرطبى أنه قال: من ادعى علم شىء من الخمس غير مسنده إلى رسول الله ﷺ كان كاذبا فى دعواه وأماظن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره اذا كان عن أمر عادى وليس ذلك بعلم، وعليه فقول القسطلانى من ادعى علم شىء منها فقد كفر بالقرآن العظيم ينبغى أن يحمل العلم فيه على نحو العلم الذى استأثر الله تعالى به دون مطلق العلم الشامل للظن ومايشبهه، وبعد هذا كله ان أمر الساعة أخفى الامور المذكورة وان ما أطلع الله تعالى عليه نبيه ﷺ من وقت قيامها فى غاية الاجمال وان كان أتم من علم غيره من البشر ﷺ * وقوله عليه الصلاة والسلام: «بعثت أنا والساعة كهاتين» لا يدل على أكثر من العلم الاجمالى بوقتها ولا أظن أن خواص

الملائكة عليهم السلام أعلم منه صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك، ويؤيد ظنى ماروا الحميدى فى نوادره بالسند عن الشعبى قال: سأل عيسى بن مريم جبريل عليهما السلام عن الساعة فانتفض بأجنحته ، وقال: ماالمسؤل باعلم من السائل ، والمراد التساوى فى العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها على الوجه الاكمل ويرشد إلى العلم الاجمالى بها ذكر أشراطها كما لا يخفى ، ويجوز أن يكون الله تعالى قد أطلع حبيبه عليه الصلاة والسلام على وقت قيامها على وجه كامل لكن لا على وجه يحاكى علمه تعالى به الا أنه سبحانه أوجب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كتمه لحكمة ويكون ذلك من خواصه عليه الصلاة والسلام، وليس عندى مايفيد الجزم بذلك، هذا وخص سبحانه المكان فى قوله تعالى: (وماتدرى نفس بأى أرض تموت) ليعرف الزمان من باب أولى فان الأول فى وسع النفس فى الجملة بخلاف الثانى ، وأخرج أحمد وجماعة عن أبى غرة الهذلى قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا أراد الله تعالى قبض عبد بأرض جعل له اليها حاجة فلم ينته حتى يقدمها ثم قرأ عليه الصلاة والسلام وماتدرى نفس بأى أرض تموت » وأخرج ابن أبى شيبة فى المصنف عن خيثمة أن ملك الموت مر على سليمان عليه السلام فجعل ينظر إلى رجل من جلسائه يديم النظر اليه فقال الرجل: من هذا؟ قال: ملك الموت فقال: كأنه يريدنى فمر الريح أن تحملنى وتلقينى بالهند ففعل فقال الملك: كان دوام نظرى اليه تعجبا منه إذ أمرت أن أقبض روحه بالهند وهو عندك *

و(تدرى) فى الموضعين معلقة فالجملة من قوله تعالى: (ماذا تكسب) فى موضع المفعول، ويجوز أن تكون (ماذا) كلها موصولا منصوب المحل بتدرى كأنه قيل: وماتدرى نفس الشىء الذى تكسبه غدا و(بأى) متعلق بتموت والباء ظرفية ، والجملة فى موضع نصب بتدرى *

وقرأ غير واحد من السبعة (ينزل) من الانزال ، وقرأ موسى الاسوارى . وابن أبى عبلة (بأية أرض) بتاء التأنيث لاضافتها إلى المؤنث وهى لغة قليلة فيها كما أن تلا إذا أضيفت إلى مؤنث قد تؤنث نادرا فيقال: كلتهن فعلن ذلك فليعلم والله عز وجل أعلم ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ﴾ مبالغ فى العلم فلا يعزب عن علمه سبحانه شىء من الأشياء ﴿ خَبِيرٌ ٣٤ ﴾ يعلم بواطنها كما يعلم ظواهرها فالجمع بين الوصفين للاشارة إلى التسوية بين علم الظاهر والباطن عنده عز وجل والجملة على ما قيل فى موضع التعليل لعلمه سبحانه بماذكر ، وقيل: جواب سؤال نشأ من نفى دراية الأنفس ماذا تكسب غدا وبأى أرض تموت كأنه قيل: فمن يعلم ذلك فقيل: إن الله عليم خبير وهو جواب بان الله تعالى يعلم ذلك وزيادة ، ولا يخفى أنه إذا كانت هذه الجملة من تتمة الجملتين اللتين قبلها كانت دلالة الكلام على انحصار العلم بالأمرين اللذين نفى العلم بهما عن كل نفس ظاهرة جدا فتأمل ذلك والله عز وجل يتولى هداك *

﴿ ومن باب الاشارة فى السورة الكريمة ﴾ (الم) إشارة إلى آلائه تعالى ولطفه جل شأنه ومجده عز وجل (الذين يقيمون الصلاة) بحضور القلب والاعراض عن السوى وهى صلاة خواص الخواص ، وأما صلاة الخواص فبنفى الخطرات الردية والارادات الدنيوية ولا يضر فيها طلب الجنة ونحوه، وأما صلاة العوام فما يفعله أكثر الناس ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم (ويؤتون الزكاة) ببذل الوجود للملك المعبود لنيل المقصود وهى زكاة الأخص، وزكاة الخاصة ببذل المال كله لصفية قلوبهم عن صدإ محبة الدنيا، وزكاة العامة ببذل القدر المعروف من المال المعلوم على الوجه المشروع المشهور لتزكية نفوسهم عن نجاسة البخل (ومن

الناس من يشترى لهو الحديث) هو مايشغل عن الله تعالى ذكره ويحجب عنه عز وجل استماعه ،وأماالغناء فهوعند كثيرمنهم أقسام منها ماهو من لهو الحديث ، ونقل بعضهم عن الجنيد قدس سره أنه قال : السماع على أهل النفوس حرام لبقاء نفوسهم وعلى أهل القلوب مباح لوفور علومهم وصفاء قلوبهم وعلى أصحابنا واجب لفناء حظوظهم ، وعن أبى بكر الكنانى سماع العوام على متابعة الطبع وسماع المريدين رغبة ورهبة وسماع الأولياء رؤية الآلاء والنعم وسماع العارفين على المشاهدة وسماع أهل الحقيقة على الكشف والعيان ولكل من هؤلاء مصدر ومقام، وذكروا أن من القوم من يسمع فى الله وبالله ومن الله جل وعلا ولا يسمع بالسمع الانسانى بل يسمع بالسمع الربانى كما فى الحديث القدسى «كنت سمعه الذى يسمع به» وقالوا : انما حرم اللهو لكونه لهواً فمن لا يكون لهوا بالنسبة اليه لايحرم عليه إذ علة الحرمة فى حقه منتفية والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما، ويلزمهم القول بحل شرب المسكر لمن لايسكره لاسيما لمن يزيده نشاطا للعبادة مع ذلك ، ومن زنادقة القلندرية من يقول بحل الخمر والحشيشة ونحوهامن المسكرات المحرمة بلاخلاف زاعمين أن استعمال ذلك يفتح عليهم أبواب الكشوف ، وبعض الجهلة الذين لعب بهم الشيطان يطلبون منهم المدد فى ذلك الحال قاتلهم الله تعالى أنى يؤفكون (ولقد آتينا لقمان الحكمة) قيل : هى ادراك خطاب الحق بوصف الالهام ، وذكروا أن الحكمة موهبة الأولياء كما أن الوحى موهبة الأنبياء عليهم السلام فكل ليس بكسبى إلا أن للكسب مدخلا مافى الحكمة ، فقد ورد «من أخلص لله تعالى أربعين صباحا تفجرت ينابيع الحكمة من قلبه» والحكمة التى يزعم الفلاسفة أنها حكمة ليست بحكمة إذ هى من نتائج الفكر ويؤتاها المؤمن والكافر وقلما تسلم من شوائب آفات الوهم ، ولهذا وقع الاختلاف العظيم بين أهلها وعدها بعض الصوفية من لهو الحديث ولم يبعد فى ذلك عن الصواب، وأشارت قصة لقمان إلى التوحيد ومقام جمع الجمع وعين الجمع واتباع سبيل الكاملين والاعراض عن السوى وتكميل الغير والصبر على الشدائد والتواضع للناس وحسن المماشاة والمعاملة والسيرة وترك التماوت فى المشى وترك رفع الصوت ، وقيل : (الحمير) فى قوله تعالى: (إن أنكر الأصوات لصوت الحمير) هم الصوفية الذين يتكلمون بلسان المعرفة قبل أن يؤذن لهم ، وطبق بعضهم جميع ما فى القصة على مافى الأنفس (وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) قال الجنيد : النعم الظاهرة حسن الأخلاق والنعم الباطنة أنواع المعارف،وقيل: على قراءة الافراد النعمة الظاهرة اتباع ظاهر العلم والباطنة طالب الحقيقة فى الاتباع ، وقيل : النعمة الظاهرة نفس بلا زلة والباطنة قلب بلاغفلة ٭

(ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير) يشير إلى أهل الجدل من الفلاسفة فانهم يجادلون فى ذات الله تعالى وصفاته عز وجل كذلك عند التحقيق لأنهم لايعتبرون كلام الرسل عليهم الصلاة والسلام ولا الكتب المنزلة من السماء وأكثر علومهم مشوب بآفة الوهم ومع هذا فشؤون الله جل وعلا طور ماوراء طور العقل ٭ هيهات أن تصطاد عنقاء البقا بلعابهن عناكب الأفكار

وأبعد من محدب الفلك التاسع حصول علم بالله عز وجل وبصفاته جل شأنه يعتد به بدون نور الهى يستضىء العقل به وعقولهم فى ظلمات بعضها فوق بعض، وقد سدت أبواب الوصول إلا على متبع للرسول ﷺ قال بعضهم مخاطبا لحضرة صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام :

وأنت باب الله أى امرىء أتاه من غيرك لا يدخل

(ذلك بأن الله هو الحق) الى قوله سبحانه (وأن الله هو العلى الكبير) فيه إشارة الى أنه سبحانه تمام وفوق التمام ، والمراد بالأول من حصل له كل ما جاز له واليه الاشارة بقوله تعالى : (هو الحق) والمراد بالثانى من حصل له ذلك وحصل لما عداه ما جاز له واليه الاشارة بقوله تعالى : (هو العلى الكبير) ووراء هذين الشيئين ناقص وهو ما ليس له ما ينبغى كالصبي والمريض والاعمى ومكتف وهو من أعطى ما تندفع به حاجته فى وقته كالانسان الذى له من الآلات ما تندفع به حاجته فى وقته لكنها فى معرض التحلل والزوال (إن الله عنده علم الساعة) الآية ذكر غير واحد حكايات عن الاولياء متضمنة لإطلاع الله تعالى اياهم على ما عدا علم الساعة من الخمس وقد علمت الكلام فى ذلك ، وأغرب ما رأيت ما ذكره الشعرانى عن بعضهم أنه كان يبيع المطر فيمطر على أرض من يشترى منه متى شاء ، ومن له عقل مستقيم لا يقبل مثل هذه الحكاية ، وكم للقصاص أمثالها من رواية نسأل الله تعالى أن يحفظنا واياكم من اعتقاد خرافات لا أصل لها وهو سبحانه ولى العصمة والتوفيق .

﴿ سورة السجدة ٣٢ ﴾

وتسمى المضاجع أيضا كما فى الاتقان ، وفى مجمع البيان انها كما تسمى سورة السجدة تسمى سجدة لقمان لئلا تلتبس بحم السجدة ، وأطلق القول بمكيتها ، أخرج ابن الضريس . وابن مردويه . والبيهقى فى الدلائل عن ابن عباس انها نزلت بمكة ، واخرج ابن مردويه عن عبدالله بن الزبير مثله ، وجاء فى رواية أخرى عن الحبر استثناء ، أخرج النحاس عنه رضى الله تعالى عنه أنه قال : نزلت سورة السجدة بمكة سوى ثلاث آيات (أفمن كان مؤمنا) الى تمام الآيات الثلاث ، وروى مثله عن مجاهد . والكلبي ، واستثنى بعضهم أيضا آيتين أخريين وهما قوله تعالى : (تتجافى جنوبهم) الخ ، واستدل عليه ببعض الروايات فى سبب النزول وستطلع على ذلك إن شاء الله تعالى واستبعد استثناؤهما لشدة ارتباطهما بما قبلهما ، وهى تسع وعشرون آية فى البصرى وثلاثون فى الباقيه ، ووجه مناسبتها لما قبلها اشتمال كل على دلائل الالوهية ، وفى البحر لما ذكر سبحانه فيما قبل دلائل التوحيد وهو الاصل الأول ثم ذكر جل وعلا المعاد وهو الاصل الثانى وختم جل شأنه به السورة ذكر تعالى فى بدء هذه السورة الاصل الثالث وهو النبوة وقال الجلال السيوطى فى وجه الاتصال بما قبلها : إنها شرح لمفاتح الغيب الخمسة التى ذكرت فى خاتمة ما قبل ، فقوله تعالى : (ثم يعرج اليه فى يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون) شرح قوله تعالى : (ان الله عنده علم الساعة) ولذلك عقب بقوله سبحانه : (عالم الغيب والشهادة) وقوله تعالى : (أولم يروا أنا نسوق الماء الى الأرض الجرز) شرح قوله سبحانه : (وينزل الغيث) وقوله تبارك وتعالى : (الذى أحسن كل شىء خلقه) الآيات شرح قوله جل جلاله : (ويعلم ما فى الارحام) وقوله عز وجل : يدبر الامر من السماء الى الأرض . ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها) شرح قوله تعالى : (وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا) وقوله جل وعلا : (أئذا ضللنا فى الارض) الى قوله تعالى (قل يتوفاكم ملك الموت الذى وكل بكم ثم الى ربكم ترجعون) شرح قوله سبحانه : (وما تدرى نفس بأى أرض تموت) اه ، ولا يخلو عن نظر ، وجاء فى فضلها أخبار كثيرة ، أخرج أبو عبيد . وابن الضريس من مرسل المسيب بن رافع أن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « تجىء ألم تنزيل - وفى رواية - ألم السجدة يوم القيامة لها جناحان تظل صاحبها وتقول : لا سبيل عليه لا سبيل عليه »

وأخرج الدارمى . والترمذى . وابن مردويه عن طاوس قال : ألم السجدة . وتبارك الذى بيده الملك تفضلان